حكومة أبوظبي
THE GOVERNMENT OF ABU DHABI

الرؤية الاقتصادية 2030
لإمارة أبوظبي

هذه الوثيقة من إعداد:

نبـذة عن المهمـة

قام سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي، في العام 2006، بتكليف الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، ومجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي، ودائرة التخطيط والاقتصاد، بتطوير رؤية اقتصادية طويلة الأمد للإمارة. وجاء التكليف من سموه في إطار المساعي الرامية إلى تحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حاكم إمارة أبوظبي – حفظه الله – بهدف مواصلة النجاحات الاقتصادية المتحققة في الإمارة.

وقد تمحورت الجهود حول إعداد خارطة طريق طويلة الأمد للتقدم الاقتصادي في الإمارة، من خلال تصميم إطار عام يضم بين جوانبه كافة السياسات والخطط وينطوي على تمكين القطاع الخاص من المساهمة الكاملة في تنفيذ تلك السياسات والخطط.

وترتكز المبادرة التي أطلقها فريق عمل مكون من الجهات ذات الصلة بالاقتصاد من القطاعين العام والخاص على الأسس التي وفرتها أجندة السياسة العامة لإمارة أبوظبي للعام 2007-2008. وقد استفاد الفريق من الدعم الكبير والخبرات الواسعة التي وفرتها له نخبة من المؤسسات العالمية المرموقة. وتم تكليف هذا الفريق بمهمتين رئيسيتين تمثلتا في:

1. إجراء تقييم مفصل لأهم الجوانب التي تدعم النمو الاقتصادي.

2. صياغة رؤية اقتصادية شاملة طويلة الأمد وذات أهداف محددة يتم الاهتداء بها في تطوير أبوظبي حتى العام 2030.

ويمثل العام 2030 محطة مهمة لإمارة أبوظبي حيث تشير تقديرات النمو إلى أن الإمارة سوف تحقق نتائج ملموسة في توجهات التنويع الاقتصادي بحلول ذلك العام.

وتبعاً لذلك، تشتمل هذه الوثيقة على "رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030" وعلى الأهداف المرتبطة بها.

قام بإعداد هذه الوثيقة "فريق عمل الرؤية الاقتصادية 2030" وتم اعتمادها من قبل المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي.

نوفمبر 2008

المحتـــويات

نبـذة عن المهمـة 1
المحتـويـات 2

السياق العام والملخص التنفيذي 5

الرؤية 17
الأولـويات الـلازمة للسياسة العـامة؛ المجـالات التي تركـز عليهـا السيـاسة العـامة والأهـداف المصـاحبة

القسم الأول 23
أولويات السياسة الاقتصادية لأبوظبي

1. بناء اقتصاد مستدام 24
2. بناء تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً تعود بالفوائد على الجميع 35

القسم الثاني 45
مجالات الاهتمام السبعة للسياسة الاقتصادية في أبوظبي

1. بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومؤثرة ومندمجة في الاقتصاد العالمي 46
2. تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية 56
3. إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة 62
4. إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل 73
5. تطوير بنية تحتية كافية وقوية وقادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع 78
6. تطوير قوة عمل تتميز بالمهارة الفائقة والإنتاجية العالية 91
7. تمكين الأسواق المالية من أن تصبح الممول الرئيسي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية 100

القسم الثالث 113
محركات النمو الاقتصادي المستقبلي لأبوظبي

القسم الرابع 123
معايير النجاح

القسم الخامس 137
تحقيق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

شكـر وتقـدير 138

السيـاق العـام
والملخص التنفيـذي

الرؤية الاقتصادية 2030
لإمـارة أبـوظبـي

السياق العام والملخص التنفيذي

تعتبر الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي – التي ترتكز على المبادئ المحددة في أجندة السياسة العامة الصادرة في أغسطس من العام 2007 – بمنزلة خارطة طريق للتقدم الاقتصادي في الإمارة.

انطلاقاً من مساعيها الرامية إلى ضمان النجاح المتواصل لعملية التنمية في الإمارة، حددت حكومة أبوظبي من خلال أجندة السياسة العامة مجموعة من الإرشادات والأولويات للتقدم الإجتماعي والاقتصادي في الإمارة. وتم إعداد الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي – بالاستعانة بأجندة السياسة العامة كمرجع أساسي، وبالتشاور مع القطاع الخاص – من أجل استخدامها كاستراتيجية مدتها 22 عاماً للوصول إلى تلك الأهداف، ولضمان التنسيق الكامل بين جميع الجهات المعنية بالاقتصاد، والخروج برؤية واضحة للأهداف طويلة الأمد.

وتحدد "أجندة السياسة العامة 2007–2008: إمارة أبوظبي" أولويات السياسة العامة للإمارة. وقد تم وضع تلك الأولويات من أجل تحقيق ما تعتبرها حكومة أبوظبي الأهداف الرئيسية والمتمثلة في قيام مجتمع واثق وآمن واقتصاد مستدام ومنفتح ويمتلك القدرة على المنافسة.

وقد حددت الحكومة تسعة مرتكزات يستند إليها المستقبل الإجتماعي والسياسي والاقتصادي للإمارة، وهي:

- قطاع خاص فاعل ومؤثر
- اقتصاد مرتكز على المعرفة المستدامة
- بيئة تشريعية مثلى تتسم بالشفافية والكفاءة
- المحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة
- الاستخدام الأمثل لموارد الإمارة
- نظام تعليمي ورعاية صحية وبنية تحتية على مستوى عالمي
- استقرار أمني على الصعيدين الداخلي والخارجي
- المحافظة على قيم أبوظبي وثقافتها وتراثها
- مواصلة الإسهام في توثيق عرى الاتحاد بين إمارات الدولة

وبعد تحديدها لتلك المرتكزات، التزمت حكومة أبوظبي بتوجيه السياسة العامة من أجل تعزيزها وتطويرها. ويتمحور ذلك التركيز حول أربع أولويات رئيسية:

- التنمية الاقتصادية
- تنمية الموارد الإجتماعية والبشرية
- تطوير البنية التحتية والمحافظة على البيئة
- النهوض بمستوى الأداء الحكومي

التنمية الاقتصادية

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد المكونات الأساسية للأولويات المعلنة لحكومة أبوظبي ولأجندة السياسة العامة ككل. وترغب الحكومة في إيجاد فرص عمل ذات قيمة عالية – تتوافر بشكل خاص لمواطني الدولة – وأيضاً في زيادة مساهمة المرأة في قوة العمل. ومن أجل تشجيع الاستثمار والأنشطة الاستثمارية الفردية، تخطط الحكومة للمساهمة في تعزيز بيئة الأعمال من خلال تطوير الإطار التشريعي وضمان أن تستند أي سياسة اقتصادية يتم وضعها إلى إحصاءات دقيقة وبيانات موثوقة. كما سيساهم تعزيز البيئة الاقتصادية ومناخ الأعمال في توثيق ارتباط اقتصاد أبوظبي بالاقتصاد العالمي، عبر استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتسهيل تصدير رؤوس الأموال من خلال إقامة استثمارات مدروسة مع شركاء عالميين.

أركان رؤية أجندة السياسة العامة لأبوظبي

المصدر: أجندة السياسة العامة 2007 - 2008: إمارة أبوظبي.

تستند أجندة السياسة العامة لإمارة أبوظبي إلى تسعة مرتكزات تستهدف تشكيل مستقبل الإمارة

تنمية الموارد الإجتماعية والبشرية

وفقاً لأجندة السياسة العامة، فإن التنمية الإجتماعية والبشرية تمثل الهدف الأبرز والدافع الأكبر الذي يقف خلف جميع السياسات والمبادرات. لذلك، فإن ضمان توافر خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة يعتبر أولوية قصوى. أما فيما يتعلق بتطوير قوة العمل، فإن الحكومة تهدف إلى ضمان توافر موارد مستقرة للأيدي العاملة المتميزة لكي تعمل على خدمة الاقتصاد، كما أن الحكومة تشجع على نحو خاص التوظيف الكامل للمواطنين. وفي الوقت ذاته، ترغب أبوظبي في انتهاج إدارة للموارد العمالية تلتزم بمعايير السلامة والممارسات الأخلاقية، وذلك عبر تطبيق قوانين العمل الاتحادية، والإيفاء بكافة العهود والمواثيق المترتبة على انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقيات العمل الدولية.

تطوير البنية التحتية والمحافظة على البيئة

تتمثل الأولوية الثالثة في تطوير البنية التحتية المناسبة والمحافظة على البيئة. وسوف تضمن الحكومة تطوير بيئة عمرانية في مدن الإمارة تخضع تصاميمها وإدارتها لأرقى المعايير، مع تعزيزها بنظام ذي مقاييس عالمية للمرور والنقل. كما يعتبر التطوير المتزامن لمختلف مناطق الإمارة - بحيث يضاهي التطور الذي تشهده مدنها – إحدى أولويات السياسة العامة، وذلك من أجل تحقيق توزيع للأنشطة الاقتصادية تعود فوائده على عموم الإمارة. ومن جانبها، سوف تسعى الحكومة أيضاً إلى ضمان صون الأمن في أبوظبي ومحافظة مدنها ومناطقها المختلفة على صورتها الحالية كأماكن آمنة للعيش والعمل. ومن أجل تأمين قدرة البنية العمرانية على مواكبة النمو المستهدف من دون تعرضها لأية ضغوط، قامت الإمارة بإعداد ونشر خطة عمرانية شاملة للعاصمة حتى العام 2030. وسوف تتم توسعة تلك المبادرة لتشمل بقية مناطق الإمارة.

النهوض بمستوى الأداء الحكومي

أخيراً، تضع أجندة السياسة العامة الخطوط الإرشادية لتعزيز دور الحكومة في مستقبل الإمارة، وذلك عبر تحسين كفاءة ومسؤولية الدوائر الحكومية. وقد شرعت الحكومة بالفعل في إجراء مراجعة مكثفة لعملياتها وهياكلها. ويتم حالياً تقديم العديد من الخدمات إلكترونياً من خلال مبادرات الحكومة الإلكترونية، كما يجري العمل على رفع كفاءة الدوائر والهيئات الحكومية، وعلى تعهيد الخدمات غير الأساسية للقطاع الخاص. وسوف تتم مواصلة هذه المبادرات وتعزيزها، كما ستقوم الحكومة في الوقت ذاته بمراجعة وتعزيز الأطر والعمليات التشريعية من أجل تحقيق أقصى درجات الكفاءة.

محددات الرؤية الاقتصادية

ركزت أجندة السياسة العامة بصورة مكثفة على الاقتصاد، وعلى ضمان الرفاه الاقتصادي للمواطنين والمقيمين في إمارة أبوظبي. وقد جاءت تلك الأجندة استجابة للعديد من الفرص والتحديات التي تواجهها الإمارة.

ويهدف توجه الإمارة الوصول إلى اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامةً وإلى التقليل من الاعتماد على النفط والتقلبات الدورية التي تصاحبه. إضافة إلى ذلك، يمثل الشباب المواطن الفرصة، والتحدي أيضاً، فيما يتعلق بإيجاد فرص عمل ملائمة وذات قيم مضافة للأجيال الناشئة. وتحتم توجهات التنويع، فضلاً عن التحديات الناجمة عن الزيادة المتنامية للسكان، على أبوظبي أن تطور جودة نظامها التعليمي، وأن ترفع من معدلات حصول المواطنين وقوة العمل بصورة عامة على التعليم، من أجل الارتقاء بالاقتصاد إلى أعلى المستويات. كما تعتبر قوة العمل المتعلمة بشكل أفضل المحرك الرئيسي لمعالجة الانخفاض النسبي في معدلات الإنتاجية الذي تعاني منه معظم مؤسسات الأعمال في الإمارة.

وفي مواجهة اقتصاد يتجه نحو مزيد من العولمة، يمكن للإمارة أن تعتمد على الشبكة القوية من العلاقات الدولية، وعلى أواصر الصداقة المتاحة لها، في مواجهة العديد من التحديات التي أفرزتها التأثيرات المتصاعدة للعولمة. إضافة إلى ذلك، يمكن للإمارة أن تستفيد من وضعها على الخارطة الجيوسياسية لمواكبة وتيرة التغير التقني، وتوظيف قدرات البحث والتطوير، لتعزيز تنافسيتها مستقبلاً. ولكي تتمكن أبوظبي من استغلال الفرص التي تتيحها تلك العلاقات المتميزة، يتعين على الإمارة أن تحقق مراكز متقدمة ضمن المؤشرات العالمية للتنافسية وسهولة مزاولة الأعمال. إلى جانب ذلك، يتعين أن تكون بيئة الأعمال في الإمارة مهيأة بشكل أفضل لاستيعاب النماذج الجديدة للأعمال والاستفادة منها، وكذلك للمشاركة في النمو الذي تشهده تجارة الخدمات على مستوى العالم، وإضفاء الصفة الخدمية على العديد من المنتجات المصنعة. كما يتعين أن يرافق ذلك برنامج فاعل لتنشيط أعمال البحث والتطوير وتعزيز الابتكار وتسهيل التفاعل مع مراكز الابتكار العالمية.

فريق عمل الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

جاءت الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي كنتيجة لجهود متضافرة قامت بها جهات عدة من القطاعين العام والخاص. وقد تولت ثلاث جهات بوجه خاص دوراً مهماً في إعداد هذه الرؤية. وهذه الجهات هي:

- دائرة التخطيط والاقتصاد
- مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
- الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

دائرة التخطيط والاقتصاد

تعتبر الدائرة مسؤولة عن التهيئة لاقتصاد متجدد ومنفتح وناجح. ومن واقع دورها الجديد والمتطور، ينتظر أن تتجه الدائرة بصورة أكبر لأن تصبح صانعاً للسياسات الاقتصادية وجهة للتسهيل والرقابة. وفي سبيل تحقيق ذلك، تمر الدائرة حالياً بعملية تحول كبيرة من أجل بناء القدرات اللازمة. ويعتبر تأسيس مكتب إحصائي بمواصفات عالمية واحدة من المبادرات التي تم تبنيها من أجل تعزيز عمليات صنع القرار وإعداد السياسات العامة المستندة إلى الحقائق والبيانات.

مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي

أسست الحكومة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي كهيئة استشارية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، وذلك لمعاونة

دائرة التخطيط والاقتصاد في تطوير استراتيجية اقتصادية شاملة تلبي الاحتياجات الاقتصادية للإمارة، وتدفع باتجاه تحقيق الأهداف المحددة في أجندة السياسة العامة. ويتمتع مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي بموقع فريد يتيح له المشاركة في تطوير هذه الاستراتيجية. ويتكون مجلس إدارته من أعضاء من القطاعين العام والخاص، من ضمنهم ممثلين عن دائرة التخطيط والاقتصاد، وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي، ومجالس الأعمال المحلية والأجنبية.

وقد صممت البنية الاستشارية للمجلس بحيث تضم ممثلين عن كافة الجهات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي ضمن القطاعين العام والخاص. ولذلك، يتولى المجلس دوراً حيوياً في فتح قنوات التعاون والتواصل حيال القضايا الاقتصادية. ويضم مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي أربع لجان تتبع مجلس إدارته، وهي: لجنة الاقتصاد والتجارة، ولجنة التنمية الإجتماعية، ولجنة التشييد والبنية التحتية، ولجنة بيئة الأعمال.

الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

تشرف الأمانة العامة ضمن مهامها العديدة على تنسيق عملية إعداد الخطط الاستراتيجية للدوائر والهيئات الحكومية، وعلى إقامة نظام فاعل لإدارة الأداء الحكومي. وسوف تؤدي الأمانة العامة دوراً أساسياً خلال المرحلة المقبلة لضمان تماشي الخطط الاستراتيجية للدوائر والهيئات الحكومية مع أهداف الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي والاستراتيجيات الاقتصادية التي ستنبثق عنها.

الأهـداف والأطـر

تتطلع الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي إلى الوقوف على البيئة الاقتصادية الراهنة والتعرف على مجالات التحسين الممكنة، وذلك بغية تحقيق الأهداف التي قدمتها أجندة السياسة العامة.

أولاً: تم الوقوف عن كثب على الوضع الراهن للاقتصاد من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وتتطرق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي إلى البحث في ماهية القطاعات والمشاريع التي تحظى بالمساهمة الرئيسية في الإنتاج الاقتصادي والنمو، وفي طبيعة المناطق التي تستحوذ على القدر الأكبر من النمو. وتم التعرف على العديد من الفرص في هذه المجالات، في إطار المساعي الهادفة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب والتنمية المستدامة والتوزيع العادل للنمو بين مختلف مناطق الإمارة.

ثانياً: تتفحص الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي البيئة الراهنة للأعمال، وتتعرف على أهم مكامن القوة التي يمكن تعزيزها والجوانب التي يمكن تحسينها لتعزيز الإمكانات الاقتصادية والتنافسية للإمارة أمام نظيراتها من البلدان المقارنة. وتولي الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي عناية خاصة بالتشريعات المتعلقة بالأعمال وسياسات العمل والسياسات المالية والنقدية، باعتبارها الأذرع الرئيسية التي يمكن استغلالها لتحسين بيئة الأعمال بمختلف جوانبها. وأخيراً، تضع الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي في اعتبارها موارد الإمارة والخطوات التي ينبغي اتخاذها لضمان استيعاب تلك الموارد للنمو الاقتصادي المستقبلي. وتعتبر البنية التحتية – بما فيها مرافق الطاقة والنقل وتقنية المعلومات والاتصالات – من أهم المجالات التي تستلزم استثماراً متواصلاً فيها لكي تلبي متطلبات النمو السكاني والأنشطة الاقتصادية المتزايدة. كما يعتبر إعداد الكوادر البشرية وقوى العمل مجالاً آخر من المجالات المهمة والضرورية للنجاح الاقتصادي للإمارة في المدى الطويل. وثمة جانب آخر حيوي لتطوير وتوسيع الاقتصاد، ألا وهو التوظيف الأمثل والآمن للموارد المالية.

وتقدم الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي في كل قسم منها أهدافاً وغايات طويلة الأمد، إضافة إلى الإجراءات التي يمكن للإمارة أن تتبناها لتحقيق تلك الأهداف والغايات. أما المحصلة النهائية، فهي عبارة عن خارطة طريق شاملة للتوجه الاقتصادي للإمارة، ومجموعة واضحة من الأهداف والسبل الكفيلة بتحقيقها، فضلاً عن مجموعة من المعايير التي يمكن للإمارة من خلالها تقييم مدى التطور الذي قطعته في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

المنهـج

تأتي الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي كمحصلة لنهج تعاوني شامل تمت بلورته على نحو يضمن الخروج

باستراتيجية واقعية قائمة على عدد من التوجهات القابلة للقياس، ويعكس طموحات جميع الجهات ذات الصلة بالشأن الاقتصادي في الإمارة.

وقد تم إجراء تحليلات شاملة ومعمقة للأداء الاقتصادي في أبوظبي حتى الوقت الراهن، وذلك بهدف تجنب بناء الاستراتيجية استناداً إلى افتراضات غير صحيحة. وشكلت المقابلات مع الشخصيات القيادية في القطاعين العام والخاص عاملاً حيوياً في الوقوف على توقعات وطموحات كافة المهتمين بالشأن الاقتصادي في أبوظبي.

وبالتوازي مع التقييم الداخلي، تم اختيار ثلاث دول كنماذج من واقع التشابه في الخصائص الاقتصادية الرئيسية مع أبوظبي، وأيضاً نظراً لنجاح تلك الدول في تبني أنماط ناجحة للتنمية الاقتصادية.

- النرويج التي تمثل – بما لديها من إنتاج نفطي يقرب من إنتاج أبوظبي – حالة جديرة بالاهتمام، من حيث توجيه العائدات النفطية نحو تنمية الاقتصاد المحلي، وإقامة اقتصاد متنوع، واتباع سياسات مالية منضبطة.
- إيرلندا التي يتشابه نجاحها في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، إضافة إلى خبراتها في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، مع توجه أبوظبي نحو التنويع.
- نيوزيلندا التي تهتم أبوظبي بالوقوف على تجربتها الناجحة في تطوير قاعدة ضخمة من الصادرات.

وقد تم الحصول على توصيات وآراء خبراء التنمية الاقتصادية في هذه البلدان التي تتطلع أبوظبي إلى تتبع خطواتها في التحول الاقتصادي. وتضم قائمة الخبراء ممثلين عن مؤسسات "أنوفيشن نورواي" النرويجية و "إنترناشيونال ديفيلوبمنت آيرلند" الإيرلندية و "ترید آند إنتربرايز نيوزيلاند" النيوزيلندية.

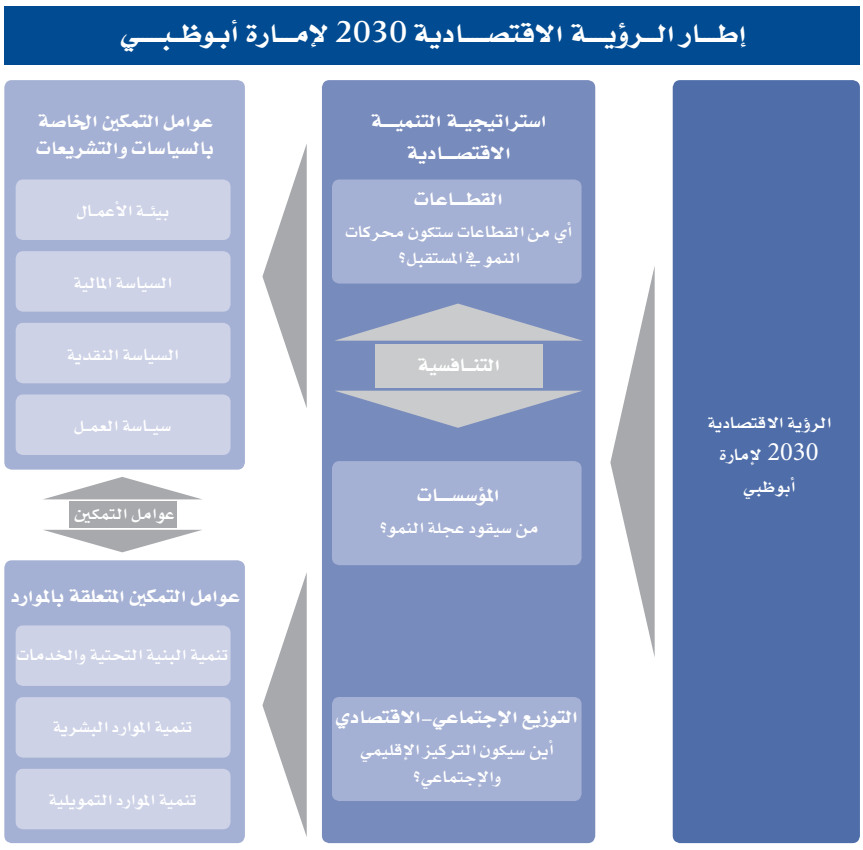

المصدر: تحليلات فريق عمل الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

تم خلال إعداد الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي الاستفادة من استشارات وآراء خبراء في التنمية في كل من النرويج وإيرلندا ونيوزيلندا

مكانة عالمية رائدة

إلى جانب السعي إلى تطوير اقتصادها، تتطلع أبوظبي أيضاً إلى تبوئ مكانة مرموقة ضمن أكثر الاقتصادات نجاحاً بحلول العام 2030. وسوف تحدد حكومة أبوظبي مدى نجاح أدائها الاقتصادي من خلال مقارنته بأداء أنجح الاقتصادات على مستوى العالم. وسوف تركز بوجه خاص على المقارنة مع تجارب البلدان التي تمكنت من إحداث تحولات اقتصادية قادت لازدهارها، مثل النرويج وإيرلندا ونيوزيلندا وسنغافورة.

أهداف طويلة الأمد واستراتيجيات خمسية للتنمية الاقتصادية

يتمثل أبرز إنجازات الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي في تحديد الأولويات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، إلى جانب مجموعة من الأهداف الواقعية المرتبطة بالاقتصاد الكلي والغايات الإجتماعية والاقتصادية، على مدى 22 عاماً. وتقدم الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي أهدافاً للحكومة، كما توضح الاستراتيجية التي يجدر اتباعها للتنمية الاقتصادية، إلى جانب تحديد الموارد الرئيسية التي ينبغي تطويرها، وأهم التحديثات التي يجب تطبيقها في حقل السياسة العامة.

إضافة إلى ذلك، تضع الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي المعايير الرئيسية للنجاح التي يمكن بالاستناد إليها تقييم أداء الإمارة ومقارنته بأداء نظيراتها من البلدان الأخرى.

وسوف تركز المرحلة المقبلة على ترجمة هذه الاستراتيجية الطويلة الأمد إلى خطط اقتصادية خمسية من أجل توفير إطار أكثر تركيزاً للسياسة الاقتصادية على المدى المتوسط، إضافة إلى فترة تقييم أكثر انتظاماً لقياس مدى التطور الذي حققته الإمارة، وإتاحة الفرصة لإجراء التعديلات اللازمة. وسوف يتم ربط الاستراتيجيات الاقتصادية بالاستراتيجيات الشاملة للدوائر والهيئات الحكومية التي يتم التنسيق فيما بينها من خلال الأمانة العامة للمجلس التنفيذي.

سوف تتم ترجمة الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي إلى خطط وبرامج خمسية

ملامح الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

تهدف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي إلى إحداث تحول فاعل في القاعدة الاقتصادية للإمارة، وإلى تحقيق مزيد من التكامل مع الاقتصاد العالمي، بما يتيح الفائدة للجميع. ولدى أبوظبي التزام راسخ ببناء اقتصاد مستدام ومتنوع وذي قيمة مضافة عالية، بحلول العام 2030.

وسوف يتم تحقيق ذلك عبر تكثيف نشاط القطاعات الاقتصادية، وتوسيع قاعدة الأعمال، وزيادة التواصل مع الأسواق الخارجية. إضافة إلى ذلك، سوف تعكف أبوظبي على تعزيز البيئة التنافسية وتحسين مستويات الإنتاجية. وسينعكس تحقيق هذه الالتزامات، وفقاً لسيناريوهات النمو الأساسية – المرجعية، في شكل تنمية مستدامة ومستويات متميزة من التنويع الاقتصادي بحلول العام 2030.

وفي سبيل ضمان استفادة المجتمع ككل بصورة متوازنة من التنمية الإجتماعية والإقليمية، سوف تقوم أبوظبي بإعداد شبابها لدخول قوة العمل ومضاعفة مشاركة الإناث، وتحديداً المواطنات، من مختلف مناطق الإمارة. كما ستواصل أبوظبي استقطاب الأيدي العاملة الماهرة من الخارج، وتحفيز نمو اقتصادي أسرع في عموم الإمارة. وبغرض تلبية الآمال الاقتصادية الطموحة للإمارة، ينبغي رفع كفاءة البيئة التنظيمية والتشريعية، وتبني أفضل الممارسات من مختلف أنحاء العالم وتطبيقها ضمن السياق المحلي. كما ينبغي توفير العديد من الموارد، من البنية التحتية إلى الموارد البشرية والمالية، لكي تمثل قاعدة يتم بناء الاقتصاد بالاستناد إليها. وسوف تمثل كل تلك العناصر مجتمعة جذور الاقتصاد المستقبلي والمناخ الذي سيزدهر فيه.

وعليه، ستقوم أبوظبي ببناء اقتصاد منفتح وفاعل ومؤثر، وبيئة أعمال متكاملة مع الاقتصاد العالمي. كما ستعمل من أجل تحديث الإجراءات الحكومية وتسهيل الأعمال والاستثمارات. وستقوم الإمارة أيضاً بتحسين كفاءة سوق العمل وتبني سياسة مالية قادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية، إضافة إلى إرساء نظام مالي ونقدي آمن يتسم بمستويات تضخم خاضعة للسيطرة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بموارد الإمارة، سوف يتم تطوير البنية التحتية مع التركيز على مرافق الماء والكهرباء والنقل وتقنية المعلومات والاتصالات. كما سيتم تعزيز الموارد البشرية، من خلال تحسين جودة التعليم والتدريب، والوسائل الأخرى الكفيلة بالنهوض بفرص التوظيف للمواطنين، وتعزيز إنتاجية وتنافسية قوة العمل بوجه عام. وأخيراً، سوف يتم تشجيع الأسواق المالية وتطويرها بحيث تصبح الممول الرئيسي للقطاعات الاقتصادية والصناعات والمشاريع. ومع تنامي قوة اقتصاد إمارة أبوظبي، فإنه سيكون قادراً على شق الطريق نحو التنمية المستدامة والتوسع، اللذين سيتحققان من خلال النهوض الفاعل لعدد من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية. ويتوقع أن تشكل القطاعات التالية محركات النمو والتنويع الاقتصادي في الإمارة:

- الطاقة – النفط والغاز
- البتروكيماويات
- المعادن
- صناعات الطيران والفضاء والدفاع
- الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية وعلوم الحياة
- السياحة
- أجهزة وخدمات الرعاية الطبية
- النقل والتجارة والخدمات اللوجستية
- التعليم
- الإعلام

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المستهدف لأبوظبي – مليار دولار بأسعار 2005 – (2005–2030 م(*))

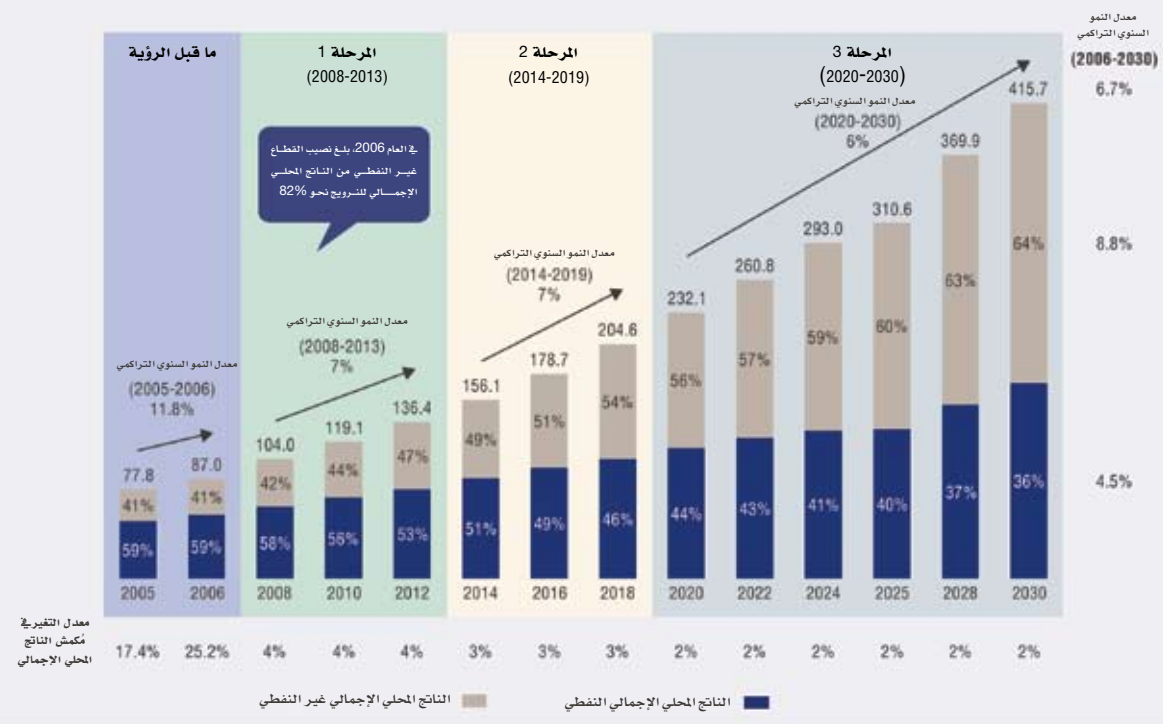

(*) يشير الحرف (م) من هنا فصاعداً إلى السنوات المستهدفة ضمن الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

المصدر: تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

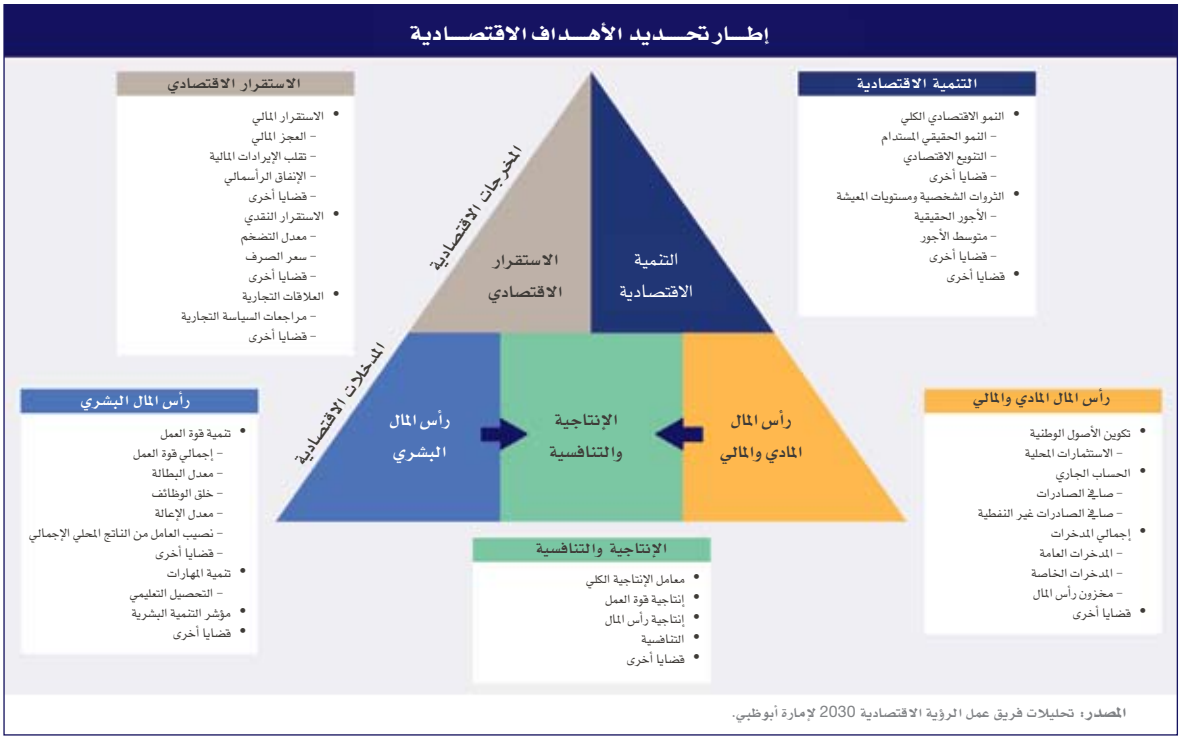

المصدر: تحليلات فريق عمل الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

- الخدمات المالية
- خدمات الاتصالات

وسوف يتم تحقيق الطموحات الاقتصادية لأبوظبي عبر الالتزام بمجموعة متكاملة من الأهداف الطموحة والقابلة للقياس. وترغب أبوظبي في توجيه التنمية نحو آفاق جديدة مع ضمان الاستقرار الاقتصادي في الوقت ذاته. وتعتبر الحاجة لحماية الاقتصاد أحد العناصر الضرورية لمواصلة النمو بطريقة مستقرة ومستدامة. وسوف تتمكن أبوظبي من الوصول إلى مستويات الإنتاجية والتنافسية التي تحتاجها لدفع النمو الاقتصادي عبر استغلال الموارد البشرية والمادية والمالية. ومن خلال تفاعل تلك العناصر بانسجام تام، سوف يتم تحقيق الهدف المزدوج المتمثل بالتنمية الاقتصادية والاستقرار.

وسوف تحقق أبوظبي الأهداف التي تسعى إليها – بل وستتجاوزها – فقط عندما تتكاتف جميع الجهات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي. وستنطوي التنمية الاقتصادية على الوصول بمعدل النمو إلى 7% حتى العام 2015 وإلى 6% بعد ذلك. وسوف تعني تلك المعدلات أن أبوظبي ستنمو بوتيرة أسرع – ولكن على نحو أكثر استدامة – من المعدلات التي تنمو بها البلدان المقارنة. وستسعى أبوظبي، في إطار النمو الشامل، وكجزء من جهود التنويع، إلى تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للوصول إلى معدلات أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي. والهدف من ذلك هو الوصول إلى توازن في التبادل التجاري غير النفطي بحلول العام 2028، وبالتالي إظهار المقدرة على إضفاء عمق جديد على البنية الاقتصادية للإمارة. وسيحظى الاستقرار الاقتصادي أيضاً باعتبار خاص، حيث يتوقع أن ينخفض العجز المالي غير النفطي خلال الفترة المستهدفة، وذلك مع انتهاج سياسات اقتصادية من شأنها أن تبقي على معدلات التضخم عند مستويات معقولة، حتى لا يحول دون جني فوائد النمو.

وفيما يتعلق بالثروة البشرية، سوف تقوم أبوظبي بتخفيض نسبة البطالة بين المواطنين إلى ما لا يزيد على 5%، ما يعني

ملخص لأهداف اقتصادية مختارة للرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

التنميـــة الاقتصـــادية

الوضع الراهن (2007-2005)	2015	2020	2030	
16.4%	7.0%	6.0%	6.0%	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي (*) – نسبة مئوية –
11.8%	9.5%	7.5%	7.5%	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي غير النفطي – نسبة مئوية –
77.8	167.0	232.1	415.7	إجمالي الناتج المحلي – مليار دولار بأسعار عام 2005 –
41%	50%	56%	64%	نسبة الناتج المحلي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي – نسبة مئوية –
-23.6%	-18.8%	-6.6%	0.1%	نسبة صافي الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي – نسبة مئوية –
37%	28%	24%	20%	التركز الاقتصادي – نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2005 –

(*) تستند معدلات النمو الحقيقي المستهدفة للناتج المحلي الإجمالي إلى افتراض ضمني ينطوي على استمرار الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالنمو وفق المعدلات التاريخية. وبالتالي، في حال كان هذا الافتراض صحيحاً، وتم أيضاً تحقيق معدلات النمو الحقيقي المستهدفة للقطاع غير النفطي، فإن نصيب كل من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي من الناتج المحلي الإجمالي سيقف بحلول العام 2030 عند مستوى 36% و64% على التوالي.

المصدر: تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

الوصول إلى معدلات كاملة للتوظيف. ومن خلال هذه الأهداف الواقعية والمستقرة للنمو، تسعى الحكومة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من خمسة أضعاف بحلول العام 2030. وحتى في ظل الارتفاع المتوقع في أعداد السكان، فإن ذلك سوف يفضي إلى نمو في الدخل والثروات لجميع سكان الإمارة.

إضافة إلى ذلك، ستتم تنمية الموارد المادية والمالية. ويتعين أن ينمو تكوين الأصول الوطنية، الذي يشمل الصادرات والاستثمارات، بأكثر من خمسة أضعاف خلال الفترة المستهدفة. وسوف ينعكس هذا النمو عبر تطوير مستويات عالية من المدخرات الوطنية في القطاعين العام والخاص.

وإجمالاً، فإن الوصول إلى تلك الأهداف الطموحة سوف يؤكد على مكانة أبوظبي كوجهة عالمية، ويعززها. وتستطيع أبوظبي، بما تمتلكه من ثروات وموارد طبيعية أن تنال هذه المكانة عن جدارة، إلا أنه يمكن تدعيم هذه الميزة بشكل أفضل من خلال تحسين التنافسية الاقتصادية وأساليب مزاولة الأعمال. كما ستعزز الإنتاجية والمعايير المتقدمة للأعمال سمعة أبوظبي. وبالتضافر مع الأهداف الأخرى المحددة للإمارة، فإن أبوظبي يمكن أن تصبح نموذجاً في مجال الأعمال على مستوى العالم.

الـــرؤيـة

الأولويات اللازمة للسياسة العامة؛
المجالات التي تركز عليها السياسة العامة والأهداف المصاحبة

الرؤية الاقتصادية 2030
لإمـــارة أبـوظبـــي

الـــــرؤيـة

الأولويات اللازمة للسياسة العامة؛ المجالات التي تركز عليها السياسة العامة والأهداف المصاحبة

تعتزم إمارة أبوظبي أن تبني بحلول العام 2030 اقتصاداً متنوعاً ومستداماً وذا قيمة مضافة، يتكامل مع الاقتصاد العالمي، ويوفر المزيد من الفرص عالية القيمة لكافة المواطنين والمقيمين على حد سواء.

يرى فريق عمل الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي أن تحقيق هذه الرؤية الهادفة للنجاح الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى أولويتين رئيسيتين للسياسة العامة:

الأولوية الأولى للسياسة العامة:

سوف تقوم أبوظبي ببناء اقتصاد مستدام.

الأولوية الثانية للسياسة العامة:

سوف تضمن أبوظبي توازن التنمية الإجتماعية والإقليمية بحيث تعود فوائد النمو الاقتصادي على كافة سكان الإمارة.

الـرؤيـة الاقتصـادية 2030 لإمـارة أبوظبـي

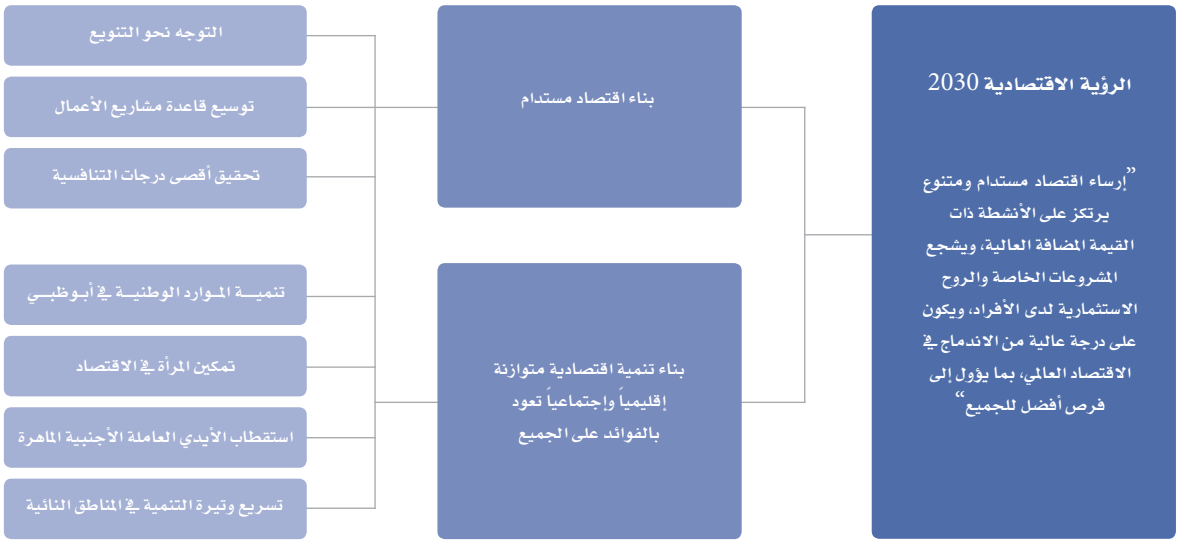

لقد تم تحديد عدد من الأهداف الرئيسية بالنسبة إلى الأولويتين المحددتين للسياسة الاقتصادية. فالاقتصاد المستدام سوف يبنى بشكل رئيسي عبر التنويع الذي أثبت قدرته على الحد من تقلبات النمو الاقتصادي. ولا يعني التنويع فقط التوسع في أعداد القطاعات المساهمة في النشاط الاقتصادي، وإنما يعني أيضاً توسيع قاعدة مؤسسات الأعمال، وتشجيع المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى تطوير شركات وطنية رائدة تعمل كدعائم للنشاط الاقتصادي. وسوف تسعى أبوظبي أيضاً إلى تعزيز التنافسية وتحسين مستويات الإنتاجية.

ومن أجل ضمان تغطية التنمية الإجتماعية والإقليمية لكافة قطاعات المجتمع، يتعين على أبوظبي أن تجهز شبابها لدخول قوة العمل، وأن تحقق أقصى درجات المشاركة للمرأة، وبخاصة المرأة المواطنة، من جميع أنحاء الإمارة. وسوف تستمر أبوظبي في استقطاب الأيدي العاملة الماهرة من الخارج، كما سيتم تحفيز الأنشطة الاقتصادية للنمو بوتيرة أسرع في المناطق النائية.

وفي حين سيكون لهذه الأهداف المحددة دوراً أساسياً في تحقيق الأولويات المعلنة للسياسة الاقتصادية للحكومة، فإنه بغرض تحقيق كل أولوية من هذه الأولويات، تم تحديد عدد من المجالات التي ينبغي أن تركز عليها السياسة الاقتصادية على نحو متواصل. وثمة سبعة مجالات تركز عليها السياسة الاقتصادية، يساهم كل مجال منها بأهداف إضافية محددة يتوجب الوصول إليها لتحقيق الرؤية الاقتصادية المعلنة للحكومة.

وفي ما يلي المجالات السبعة التي ينبغي أن تركز عليها السياسة الاقتصادية بشكل متواصل:

1. بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومؤثرة ومندمجة في الاقتصاد العالمي.
2. تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية.
3. إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة.
4. إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل.
5. تطوير بنية تحتية كافية وقوية وقادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع.
6. تطوير قوة عمل تتميز بالمهارة الفائقة والإنتاجية العالية.
7. تمكين الأسواق المالية من أن تصبح الممول الرئيسي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية.

إن تحقيق التقدم على صعيد كل مجال من المجالات السبعة للسياسة الاقتصادية، يشكل أمراً جوهرياً وحيوياً لنجاح الإمارة في تحقيق أهدافها على صعيد التنمية الاقتصادية والإجتماعية. وسوف يترتب على حدوث هذا النوع من التقدم أثر ملموس في بناء اقتصاد مستدام يتيح للجميع الفوائد الناجمة عن التنمية الاقتصادية والإجتماعية. وفي نهاية المطاف، فإن تحقيق النجاح في كل من هذه المجالات سوف يضمن تطور اقتصاد أبوظبي – خلال العقدين المقبلين – ليصبح من أكثر الاقتصادات انفتاحاً ونشاطاً ونجاحاً في العالم.

الـرؤيــة الاقتصــادية 2030 لإمــارة أبوظبــي

القسم الأول

أولويات السياسة الاقتصادية لأبوظبي

الرؤية الاقتصادية 2030
لإمارة أبوظبي

القسم الأول
أولويات السياسة الاقتصادية لأبوظبي

1. بناء اقتصاد مستدام
2. بناء تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً وإجتماعياً تعود بالفوائد على الجميع

1. بناء اقتصاد مستدام

بعد فترة غير مسبوقة من النمو الاقتصادي، بات لازماً على إمارة أبوظبي أن تستند إلى إرثها القوي في بناء اقتصاد مستدام وحيوي، وذلك من أجل المستقبل.

وفقاً للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، تتمتع أبوظبي حالياً بظروف اقتصادية مواتية، حيث تتسارع فيها وتيرة النمو الاقتصادي وتحظى بمتوسط دخل للفرد يعد ضمن الأعلى في العالم، إلى جانب أن المستوى المعيشي والصحي للمواطنين والمقيمين في أبوظبي بات أفضل مما كان عليه في أي وقت مضى. ومما يقف وراء هذا كله أن النفط – باعتباره سلعة التصدير الرئيسية للإمارة – يشهد مرحلةً من الطلب القوي والمتنامي، محققاً أسعاراً مرتفعة وموفراً المزيد من سبل التطور والرقي للإمارة. وتتيح هذه الظروف لأبوظبي الفرصة لضمان الازدهار في المدى الطويل من خلال استخدام الثروات الحالية لبناء اقتصاد مستقر ومستدام. وفي هذا الصدد، تحتاج أبوظبي إلى تقييم بنية اقتصادها وتحديد التعديلات والتحسينات التي يمكن إحداثها.

ويقترن النمو الاقتصادي في الوقت الحالي بأسعار النفط بشكل وثيق، في حين أن الوصول إلى التنمية المستدامة يتطلب تحفيز القطاعات غير النفطية وتنويع مدى وعمق النشاطات الاقتصادية القائمة في الإمارة، إلى جانب العمل على زيادة الإنتاجية عبر التركيز على الميزات التنافسية التي تتمتع بها أبوظبي.

التوجه نحو التنويع

منذ ستينات القرن الماضي، مثلت الصناعة النفطية المحرك الرئيسي للتنمية في إمارة أبوظبي. وتحتضن الإمارة سادس أضخم احتياطي نفطي مؤكد في العالم، وذلك بنحو 98 مليار برميل، وهي تحتل المرتبة العاشرة في قائمة أكبر منتجي النفط

نمو الناتج المحلي الحقيقي لأبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– نسبة مئوية – (متوسط 2002–2005)

(*) بالاعتماد على إحصاءات صادرة عن البنك الدولي بخصوص 181 بلداً – تم قياس النمو الاقتصادي لبعض البلدان للفترة بين 2002 و 2004 وذلك بسبب عدم توافر الإحصاءات.
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي، مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي)، المكاتب الإحصائية الرسمية للبلدان المختارة، تقارير التنافسية العالمية (2006-2007)، المنتدى الاقتصادي العالمي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

حصة الفرد من الناتج المحلي لأبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– ألف دولار بالأسعار الحقيقية لعام 2005 –

(*) بالاعتماد على إحصاءات صادرة عن البنك الدولي بخصوص 181 بلدا.
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي، مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي)، المكاتب الإحصائية الرسمية للبلدان المختارة، تقارير التنافسية العالمية (2006–2007)، المنتدى الاقتصادي العالمي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

بنحو 2.5 مليون برميل يومياً يتجه معظمها للتصدير. ويقدر أن هذا يوفر للإمارة أكثر من 90 مليار دولار سنوياً من الإيرادات، حسب الأسعار الحالية.

وقد استثمرت الإمارة هذه الإيرادات في تطوير المجالات الرئيسية للاقتصاد وتوفير الخدمات التي يتطلبها نمط الحياة العصرية. ولذلك فإن النفط الخام يؤدي دوراً أساسياً في تطوير الاقتصاد المحلي، ويساهم أيضاً في الدور الحيوي الذي تؤديه الإمارة على مستوى الاقتصاد العالمي. ونتيجة لهذه الثروة النفطية، أصبحت أبوظبي واحداً من أكبر المصدرين العالميين للسلع والخدمات، الأمر الذي جعلها ترتبط بأضخم الاقتصادات العالمية عبر التجارة. كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي أحد أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وتتولى بالتالي دوراً مؤثراً في المحافظة على أمن واستقرار إمدادات النفط وأسعاره في الأسواق العالمية.

تحتاج أبوظبي إلى استخدام ثروتها النفطية في التوجه نحو قاعدة اقتصادية أكثر تنوعا

وقد أصبحت أبوظبي خلال العقد المنصرم أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006 نحو 12% بعد أن وصل إلى 19.4% في العام 2004.

ورغم النمو السكاني القوي الناتج عن تدفق الأيدي العاملة الأجنبية وعبر معدلات الولادة المرتفعة لدى المواطنين، ارتفع أيضاً نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على نحو ملحوظ. فقد شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً كبيراً بنسبة 20% في غضون أربعة أعوام فقط، ليصل إلى 55,066 دولار في العام 2005، الأمر الذي جعل الإمارة ضمن الاقتصادات الأعلى دخلا في العالم.

وبالنتيجة، فقد أضحى المواطنون والمقيمون في إمارة أبوظبي يتمتعون بأحد أعلى مستويات المعيشة في المنطقة. وفي حال تقييمها على انفراد، فإن الإمارة ستأتي في المرتبة الثلاثين ضمن مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، علماً بأن المؤشر يقيس مدى جودة الظروف المعيشية في 178 دولة، استناداً إلى العمر المتوقع والتحصيل التعليمي ونسبة الأمية والقوة الشرائية. ورغم هذه الاتجاهات الواعدة، فإن

مؤشر التنمية البشرية لأبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– حسب قيمة المؤشر – (2004)

(*) لم تُدرج أبوظبي في ترتيب مؤشر التنمية البشرية الذي تضمنه تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 2006 عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، ولكن تم استنتاج ترتيب عام 2004 استنادا إلى اتجاهات مؤشر التنمية البشرية.

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2006 (برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 20% خلال الأربعة أعوام الماضية، ما وفر للإمارة واحداً من أعلى مستويات الدخل في العالم

تغيرات أسعار النفط مقابل تغيرات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في أبوظبي
بالمقارنة مع بلدان أخرى (1980–2005)

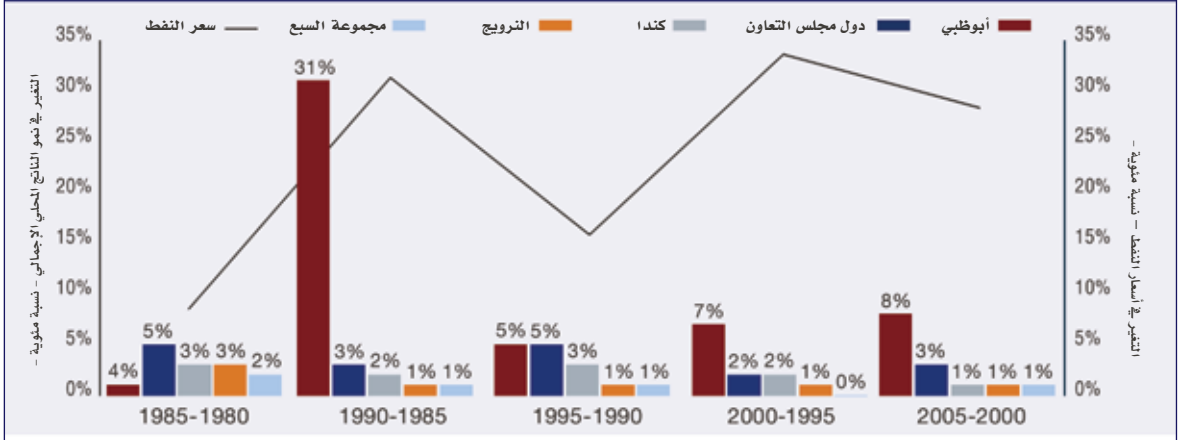

تم تتبع متوسط السعر السنوي في السوق الفورية لخام برنت من 1974 حتى 2005 مقابل النمو الحقيقي السنوي للناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي والدول ذات الاقتصادات الناشئة ودول مجموعة السبع.

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي)، الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

النمو الاقتصادي يعاني من درجة عالية من التقلبات. وتبدو تلك التقلبات مرتفعة بشكل ملحوظ في أبوظبي إذا ما قورنت ببلدان مجموعة السبع والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة، بل وحتى ببلدان مجلس التعاون الخليجي. وعليه، فإنه ليس من المستغرب أن الدور الرئيسي الذي يؤديه النفط في الاقتصاد يعني أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يتسم بحساسية عالية تجاه التقلبات في أسعار النفط.

بيد أن الاقتصاد أقل عرضة الآن للتقلبات مما كان عليه قبل عشرين عاماً، عندما كانت نسبة التذبذب في نمو الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 31%. وبأية حال، فإنه رغم تراجع نسبة التذبذب إلى 8% خلال العقد الماضي، إلا أن المخططين الاقتصاديين لا يجدون أمامهم ما يكفي من أدوات أو مؤشرات لصياغة السياسات المثلى الخاصة بالسوق. ومع أن إمارة أبوظبي تتمتع حاليا بمعدلات نمو عالية، فإنه ما يزال من غير الممكن ضمان استمرار النمو الفاعل من عام إلى آخر؛ أي أنه لا يوجد ما يضمن التقليل من حدة التقلبات. وبالنتيجة، بات من الضروري أن تستحدث إمارة أبوظبي أنماطاً للنمو تتسم بقدر أعلى من الاستدامة، وتستطيع الإمارة من خلالها أن تضمن تنمية اقتصادية متعافية لفترات مطولة، بما يتيح إمكانية تخفيف آثار الصدمات الخارجية، مثل التقلبات في أسعار النفط وغيرها من الصدمات الطارئة. ولقد ساهمت قطاعات التعدين والمحاجر والطاقة، وبخاصة عمليات استخراج النفط والغاز، بنسبة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة خلال العقد الماضي، إذ ارتفعت من 44% في العام 1995 (وهي الفترة التي شهدت تدنياً نسبياً في أسعار النفط) إلى 59% في العام 2005. وعليه، فقد أصبح الاقتصاد بالضرورة أكثر اعتماداً على النفط مع ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية. وفي واقع الأمر، فإن النسبة العالية لقطاع النفط في الناتج المحلي تعني أن إمارة أبوظبي تعد أحد أكثر الاقتصادات تركزاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، في حين يبدو أن اقتصاد دولة قطر هو الوحيد الأقل تنويعاً.

يشير الارتفاع النسبي في تذبذب نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام القليلة الماضية إلى الحاجة لاقتصاد أكثر استدامة

ولتقريب الصورة، فإن النرويج – التي تنتج كميات مماثلة من النفط لتلك التي تنتجها أبوظبي – لا تزيد فيها مساهمة قطاعات المعادن والتعدين والطاقة في الناتج المحلي الإجمالي على 24%. ورغم أن قطاع النفط يعتبر المساهم الأكبر في النشاط الاقتصادي في كل من النرويج وأبوظبي، إلا أنه هيمنته على الاقتصاد في النرويج أقل بكثير عنها في أبوظبي.

تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في أبوظبي
– كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي – (1975–2005)

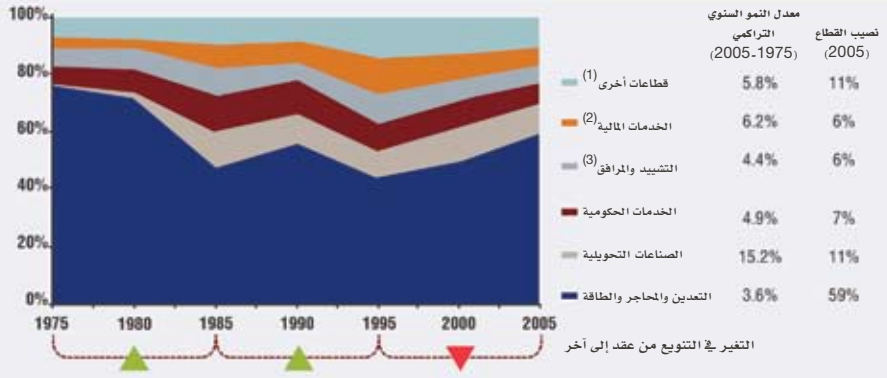

	معدل النمو السنوي التراكمي (1975-2005)	نصيب القطاع (2005)
قطاعات أخرى[1]	5.8%	11%
الخدمات المالية[2]	6.2%	6%
التشييد والمرافق[3]	4.4%	6%
الخدمات الحكومية	4.9%	7%
الصناعات التحويلية	15.2%	11%
التعدين والمحاجر والطاقة	3.6%	59%

[1] تتضمن: الزراعة والمواشي والصيد، والنقل، والتخزين والاتصالات، والتجارة والمطاعم والفنادق، والخدمات الاجتماعية والشخصية، وأنشطة الأسر الخاصة باعتبارها أرباب عمل، فضلاً عن أنشطة غير مصنفة للأسر الخاصة والمنظمات والهيئات الأجنبية.
[2] يتضمن المصارف والعقارات والخدمات المالية والأعمال.
[3] تشير المرافق إلى الكهرباء والماء والغاز.
المصدر: تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

التنويع الاقتصادي في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– معامل التنويع – (2005)

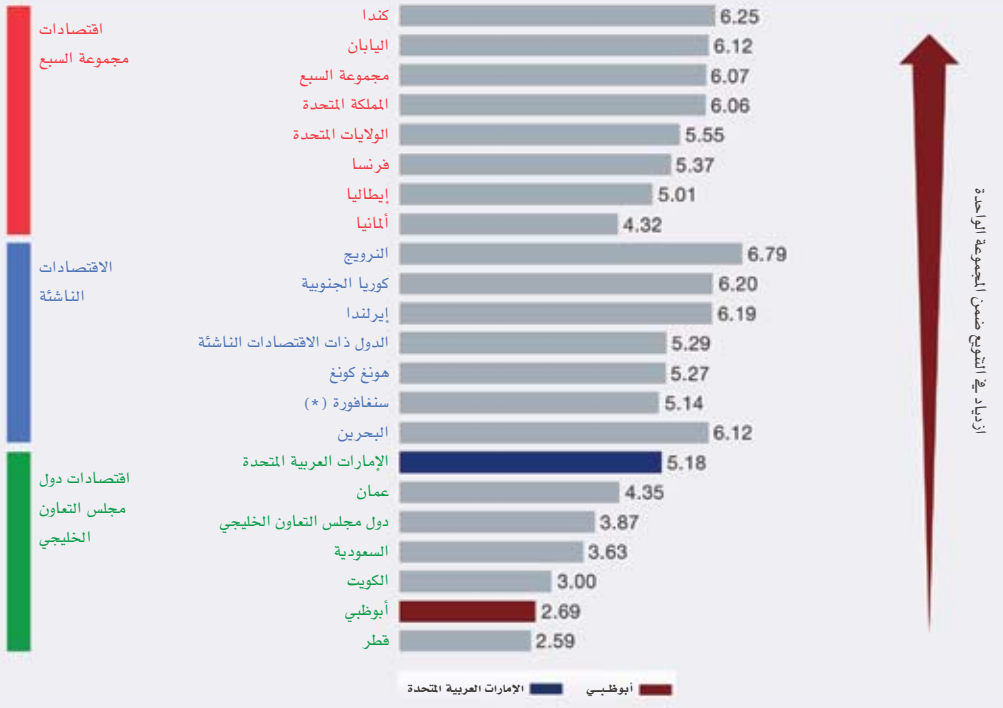

(*) يعود الانخفاض النسبي في معامل التنويع في سنغافورة بالمقارنة مع الاقتصادات الناشئة الأخرى إلى اتباع سنغافورة لاستراتيجيات تنموية تركز على التجارة والتصنيع أكثر من غيرها من القطاعات.

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2006 الصادر عن صندوق النقد الدولي، المكاتب الإحصائية الرسمية لبلدان العينة، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في أبوظبي
بالمقارنة مع بلدان أخرى (2005)

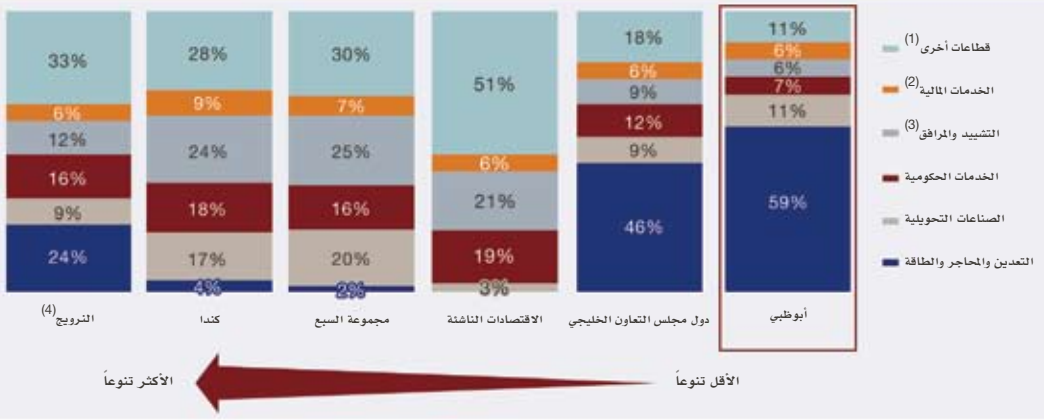

[1] تتضمن: الزراعة والمواشي والصيد، والنقل، والتخزين والاتصالات، والتجارة والمطاعم والفنادق، والخدمات الاجتماعية والشخصية، وأنشطة الأسر الخاصة باعتبارها أرباب عمل، فضلاً عن أنشطة غير مصنفة للأسر والمنظمات والهيئات الأجنبية. [2] يتضمن المصارف والعقارات والمال والأعمال. [3] تشير المرافق إلى الكهرباء والماء والغاز.

[4] تنتج النرويج ما يقرب من نفس الكمية من النفط التي تنتجها أبوظبي.

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المكاتب الإحصائية الرسمية لبلدان العينة، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

تغيرات أعداد العاملين والنمو حسب القطاعات الاقتصادية (2005)

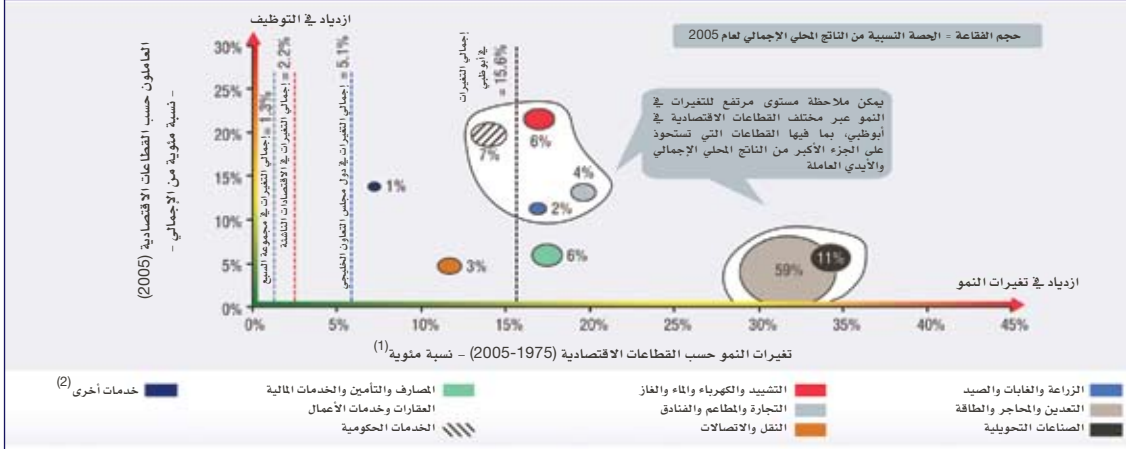

(1) يقاس مستوى التغيرات التاريخية في النمو ضمن كل قطاع عن طريق احتساب الانحراف المعياري لمعدلات النمو الحقيقي في أنشطة ذلك القطاع على مدى الفترة الزمنية المختارة.
(2) تتضمن الخدمات الأخرى الخدمات الاجتماعية والشخصية، وأنشطة الأسر الخاصة باعتبارها أرباب عمل، فضلاً عن أنشطة غير مصنفة للأسر والمنظمات والهيئات الأجنبية.
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي، الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وعلى النحو ذاته، فإن التوظيف في أبوظبي يعاني هو الآخر من التركز العالي في قطاعات معينة، حيث يساهم قطاعا التشييد والخدمات الحكومية بأكثر من نصف الوظائف المتاحة. ويعمل نحو 13% من قوة العمل في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق. وفي حين تظهر هذه القطاعات أيضاً مستويات عالية من التقلبات في النمو، فإن التركز المزدوج للناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في قطاعات معينة يجعل أبوظبي عرضة للتقلبات الاقتصادية. وباختصار، فإن هذا النوع من تركز التوظيف والعرضة للتقلبات الاقتصادية عبر اقتصاد الإمارة إنما يتركه عرضة للصدمات التي يمكن أن تتفاقم بسبب مثل هذا التركز.

وثمة ارتباط واضح وجلي بين التنويع الاقتصادي والاستدامة. وبالتالي فإن الطريق نحو الاستدامة يبدأ مع التنويع. وفي الواقع، فإنه حالما تمضي أبوظبي في تحقيق مزيد من التنويع من خلال تحفيز القطاعات غير النفطية، وبخاصة الأعمال الموجهة للتصدير، فإن حدة التقلبات في النمو الاقتصادي سوف تبدأ بالتراجع.

بيد أن تنويع القطاعات وحده غير كاف بالضرورة، ففي إمارة أبوظبي، نجد أن القطاعات غير النفطية تكشف هي الأخرى عن حساسية تجاه أسعار النفط، وذلك لأنها تميل نحو الداخل وتوجه أنشطتها إلى الاقتصاد المحلي، ما يجعلها تعتمد على السيولة المحلية. فعندما تكون أسعار النفط مرتفعة، تتزايد وفرة الأموال التي تدعم النمو في هذه القطاعات. أما عندما تنخفض الأسعار وتنحسر السيولة المالية، نجد أن القطاعات غير النفطية تنمو بمعدلات بطيئة. ولعل هذا هو ما يفسر حساسية أبوظبي المفرطة للتقلبات مقارنة بنظيراتها. ولذلك، ينبغي توجيه التنويع الاقتصادي نحو القطاعات التصديرية من أجل فصل النمو العام عن أسعار النفط المتقلبة. ويكمن الهدف الذي تتطلع

مبادرات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في مسعىً منها لتشجيع قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أنشأت حكومة أبوظبي صندوق خليفة برأسمال يبلغ مليار درهم. ويقوم الصندوق بتوفير التمويل والعون التخصصي للمستثمرين الأفراد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمكن لمواطني الدولة أن يتقدموا بطلبات للحصول على قروض بفوائد ميسرة، أو على تمويل لرأس المال للمشاريع، بحد أقصى يبلغ 3 ملايين درهم للمشاريع الجديدة و5 ملايين درهم للمشاريع القائمة والراغبة في التوسع.

إضافة إلى ذلك، يوفر صندوق خليفة مدى واسعاً من الدعم للمستثمرين الأفراد، بما في ذلك البرامج التدريبية واستشارات الأعمال والمرافق المخصصة لاحتضان المشاريع الجديدة والخدمات المساندة – كالمحاسبة والموارد البشرية والدعم الإداري – وذلك لتخفيض التكاليف. ويقوم القطاع الخاص أيضاً بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر العديد من البرامج التدريبية والمبادرات التنموية والمنتجات والخدمات الموجهة لصغار رجال وسيدات الأعمال، بما في ذلك المنتجات المصرفية المتخصصة والمساعدة في تسيير الأعمال. كما يقوم برنامج (مبدعة) المنبثق عن مجلس أبوظبي لسيدات الأعمال بدعم المشاريع المنزلية النسوية، من خلال تقديم القروض والضمانات والاستثمار في رؤوس الأموال، إضافة إلى التدريب والتسويق والعون الفني.

توزيع المؤسسات الخاصة حسب الحجم في بلدان أخرى
– نسبة مئوية من إجمالي المؤسسات الخاصة – (2005)

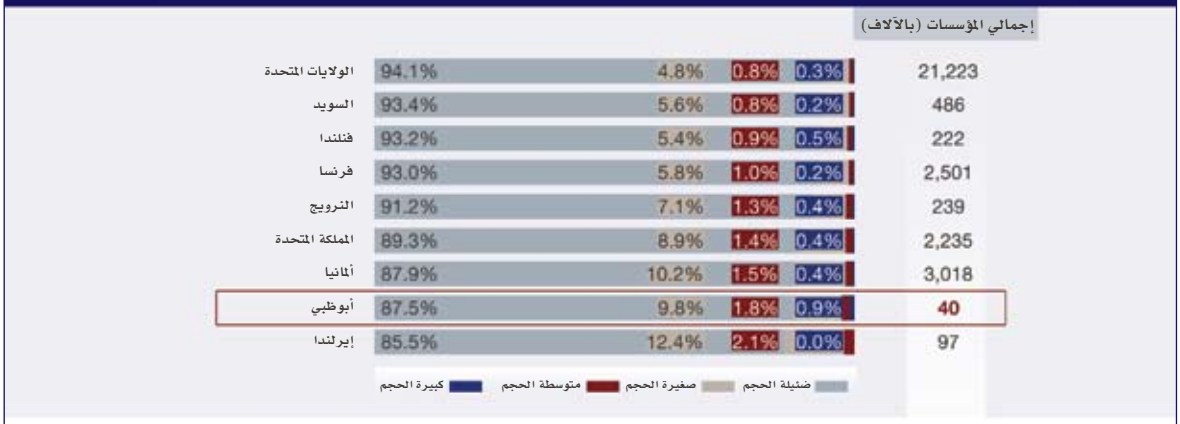

(*) الأرقام الخاصة بالبلدان المقارنة تغطي سنوات بين 2003 و 2005.
المصدر: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وآفاق الروح الاستثمارية 2005" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا 2003" (المفوضية الأوروبية)، وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

إليه أبوظبي في تحفيز القطاعات غير النفطية عوضاً عن تقليل النشاط ضمن القطاع النفطي. وبوصفها واحداً من كبار منتجي النفط الخام، فإن إمارة أبوظبي ملتزمة بدعم الاقتصاد العالمي عبر تأدية دورها في ضمان استقرار أسعار النفط وإمداداته. وعليه، فإن قطاع النفط سوف يستمر في النمو بوتيرة سريعة، وستستمر إمارة أبوظبي في استخدام ثروتها النفطية من أجل دعم النمو الاقتصادي المحلي وتحريكه. وبافتراض استمرار القطاع النفطي بالنمو وفق معدلات نموه التاريخية، فإن أبوظبي تهدف بحلول العام 2030 إلى رفع مساهمة القطاعات غير النفطية – بما في ذلك قطاع البتروكيماويات – في الناتج المحلي الإجمالي إلى 64%، وذلك على نحو يُحدث تحولاً تاماً في البنية الحالية لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

بالنتيجة، فإن لدى إمارة أبوظبي فرصة واضحة لرفع مستوى الاستدامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وإشاعة مزيد من الاستقرار في الاقتصاد، عبر الدفع لتحقيق نمو أسرع في القطاعات غير النفطية الموجهة نحو التصدير. وترغب إمارة أبوظبي في تحقيق مستويات مماثلة من التنويع الاقتصادي والاستدامة لما هو موجود في الاقتصادات الناشئة الأخرى، مثل النرويج وإيرلندا ونيوزيلندا وسنغافورة التي تمكنت جميعها – خلال العقود الأخيرة – من إنجاز تحولات جذرية في هياكلها الاقتصادية ودورات النمو فيها.

توسيع قاعدة مشاريع الأعمال

تكشف التحليلات حيال القطاع الخاص الناشئ في إمارة أبوظبي عن نسبة معقولة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة، وعن توزيع متناسب للتوظيف. وتتباين نسبة المشاريع الكبيرة إلى الصغيرة في إمارة أبوظبي إلى حد ما عن النسبة السائدة في الاقتصادات المقارنة، وبخاصة إيرلندا والنرويج.

وعلى المنوال ذاته، فإن توزيع الوظائف ضمن المؤسسات بمختلف أحجامها يعد مشابهاً لنظيره في تلك الاقتصادات، وذلك رغم أن المشاريع الكبيرة قد اكتسبت نصيباً متزايداً من رأس المال البشري منذ العام 1995.

في حين يشهد القطاع الخاص الناشئ في الإمارة نمواً سريعاً، فإن النسبة بين عدد مؤسسات الأعمال كبيرة الحجم وعدد مؤسسات الأعمال الصغيرة تتماشى مع النسب السائدة في الاقتصادات المتقدمة

وبأية حال، فإن ثمة ضعف في التوازن بين الإنتاج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والكبيرة، وهو أمر يرتبط إلى حد كبير بهيمنة القطاع النفطي. وتتركز المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بقدر أكبر في المؤسسات كبيرة الحجم، مما يشير إلى

توزيع التوظيف حسب حجم المؤسسات في بلدان أخرى (*)
– نسبة مئوية من جميع المؤسسات الخاصة – (2005)

(*) الأرقام الخاصة بالبلدان المقارنة تغطي سنوات بين 2003 و 2005.
(**) أرقام أبوظبي تخص فقط العاملين في المؤسسات المسجلة في إحصاءات دائرة التخطيط والاقتصاد. ففي الواقع بلغ إجمالي العاملين في عام 2005 نحو 786,738.
المصدر: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وآفاق الروح الاستثمارية 2005" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا 2003" (المفوضية الأوروبية)، وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وجود إمكانية للنهوض بإنتاجية المؤسسات المتوسطة والصغيرة. وفي معظم اقتصادات مجموعة السبع، تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نصيب أكبر من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع ما تستحوذ عليه المؤسسات الكبيرة.

وفي هذا السياق، فإن تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يوفر لإمارة أبوظبي مكانة مشابهة للمكانة التي تحظى بها البلدان المقارنة. وسيؤدي في الوقت ذاته إلى الحد من تعرض الاقتصاد للمخاطر، وإلى تشجيع الابتكار، فضلاً عن توفير وظائف جديدة.

ثمة مجال لتحسين إنتاجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ويمكن على وجه السرعة تحقيق الأولويات الملحة لإمارة أبوظبي والمتمثلة في النمو الاقتصادي المستدام وتنويع القطاع غير النفطي، وذلك عبر تطوير مشروعات وطنية رائدة على شكل مؤسسات ضخمة تدعم الاقتصاد ويمكن أن ينشأ حولها تجمعات صناعية وخدمية واسعة النطاق. وقد حظي بناء الشركات الرائدة بالأفضلية في البلدان التي تمتلك ميزات تنافسية خاصة، كالريادة في مجال فني بعينه، أو وفرة موارد محددة مثل قوة العمل الضخمة أو الموارد الطبيعية. وفي ظل ما تحظى به أبوظبي من وفرة في الطاقة ورأس المال، فإنها تنسجم مع هذا التوجه.

ومن الناحية التاريخية، فإن البلدان ذات التركيز على الشركات الوطنية الرائدة كانت عرضة للصدمات المالية والاقتصادية كانهيار إحدى الصناعات، أو حدوث ركود في أسواق التصدير الرئيسية، أو حلول أزمات في أسواق المال.

ومن شأن تنويع قاعدة مؤسسات الأعمال، بحيث تتضمن عدداً أكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة النشطة اقتصادياً أن يؤدي إلى تفتيت هذه المخاطر، وأن يحد من الآثار السلبية للهزات على الاقتصاد بأكمله. وفي الوقت ذاته، فإن المنافسة بين عدد أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أو التعاون فيما بينها، من شأنه أن يعزز الإبداع الاقتصادي والتقني الذي سيضمن تحقيق أقصى درجات النمو في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، ويمكن أن يغذي جيلاً جديداً من الشركات الوطنية الرائدة. وأخيراً، تظهر تجارب البلدان الأخرى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان الأكثر قدرة على استحداث أعداد أكبر من الوظائف ذات الجودة العالية، وهو الأمر الذي سيحظى بقدر أكبر من الاهتمام في أبوظبي مع ازدياد السكان من المواطنين. كما أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيتيح فرصاً جديدة من خلال توفير بيئة محفزة للنمو أمام المستثمرين الأفراد وأصحاب الأعمال والمشاريع الجديدة. ولغايات التوسع في قاعدة مؤسسات الأعمال، فإن إمارة أبوظبي تحتاج إلى اعتماد استراتيجية متعددة الجوانب توازن ما بين تطوير شركات وطنية

مساهمة المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان أخرى حسب حجم المؤسسة (*)
- نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي - (2005)

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لأبوظبي حسب
حجم المؤسسة - مليون دولار - (تقديرات 2005)

(*) الأرقام الخاصة بالبلدان المقارنة هي متوسطات حسابية للفترة 1990 - 1999.

المصدر: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وآفاق الروح المشاريعية 2005" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا 2003" (المفوضية الأوروبية)، الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

رائدة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال رفع مستوى الأهمية الاقتصادية للقطاع غير النفطي، الذي تستحوذ فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دور أكبر نسبياً، وأيضاً عبر تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاعات النفطية وغير النفطية على حد سواء. وتتزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الازدهار

إنتاجية العمل في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى (*) – (2005)

(*) الأرقام الخاصة بالبلدان المقارنة هي متوسطات حسابية للفترة 1990 - 1999، وتم تعديل أرقام أبوظبي لكي تتوافق أرقام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي ودائرة التخطيط والاقتصاد مع الأرقام الرسمية الصادرة عن دائرة التخطيط والاقتصاد المستمدة من الإحصاء السكاني في أبوظبي 2005.

المصدر: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم، قاعدة معلومات جديدة (البنك الدولي)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وآفاق الروح الاستثمارية 2005" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

عندما تتوافر لها رؤوس الأموال وبيئة أعمال موائمة تنشأ من خلال تنفيذ إصلاحات مؤسساتية وتشريعية. وقد عمدت بعض البلدان إلى استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير المهارات القيادية ورأس المال البشري والمعرفة التقنية في القطاعات ذات النمو السريع.

تحقيق أقصى درجات التنافسية

رغم الزيادة الكبيرة (نحو 40%) في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي، إلا أن هذا الرقم لا يكشف عن مجمل تفاصيل الصورة. فإنتاجية العمل – ممثلة في نصيب الموظف الواحد من الدخل – نمت بشكل ملحوظ ضمن القطاع النفطي، بفضل ارتفاع الأسعار، وضمن قطاع الصناعات التحويلية. ولكن هذه المكاسب أخفت وراءها انخفاضاً في إنتاجية القطاعات الأخرى. وفي واقع الأمر، فإن الإنخفاض في إنتاجية القطاعات غير النفطية الأخرى، أبطل بعض المكاسب التي تحققت من قبل قطاعي النفط والصناعات التحويلية، حيث شهدت إنتاجية هذين القطاعين مجتمعين زيادة بنسبة 60% خلال العقد الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة فجوة واسعة في الإنتاجية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى. ومرة ثانية، فإن هذا يعود بشكل رئيسي إلى مساهمة قطاع النفط الذي تهيمن عليه المؤسسات الكبيرة، مما يجعل إنتاجية العمل في هذا القطاع أعلى بكثير مما هي عليه في المؤسسات الكبيرة في معظم البلدان الأخرى. ولكن في الوقت ذاته، فإن إنتاجية العمل تبدو متدنية إلى حد كبير في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يوحي بأن المؤسسات الأصغر حجماً في أبوظبي لا تحظى بذات القدر من التنافسية الذي تتسم به نظيراتها في بلدان أخرى.

وعبر تحويل التوظيف من القطاعات ذات الإنتاجية المتدنية، مثل القطاع الحكومي وقطاع التشييد، وتوجيه قوة العمل إلى القطاعات التي تتسم بقدر أعلى من الإنتاجية، مثل الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، فإن إجمالي الإنتاجية سوف يشهد حالة من النمو والتحسن. وبالإمكان أيضاً تحسين إنتاجية العمل عبر الاستثمار في مجالات التدريب والتقنية وتطوير أساليب الإنتاج. وعلى ذلك، فإن تحسين الإنتاجية في القطاعات الأخرى من الاقتصاد من شأنه أن يعود بفوائد جمة على القدرات التنافسية للاقتصاد، وأن يرسخ الرفاه الاقتصادي ويقلص من مدى تأثر الاقتصاد بتقلبات أسعار النفط.

بينما شهدت إنتاجية العمل في القطاع النفطي نمواً خلال العقد الماضي، فإنها تعرضت للانخفاض في القطاعات غير النفطية

مكونات الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أبوظبي
ألف دولار بالأسعار الحقيقية لعام 1995 (1995 و 2005)

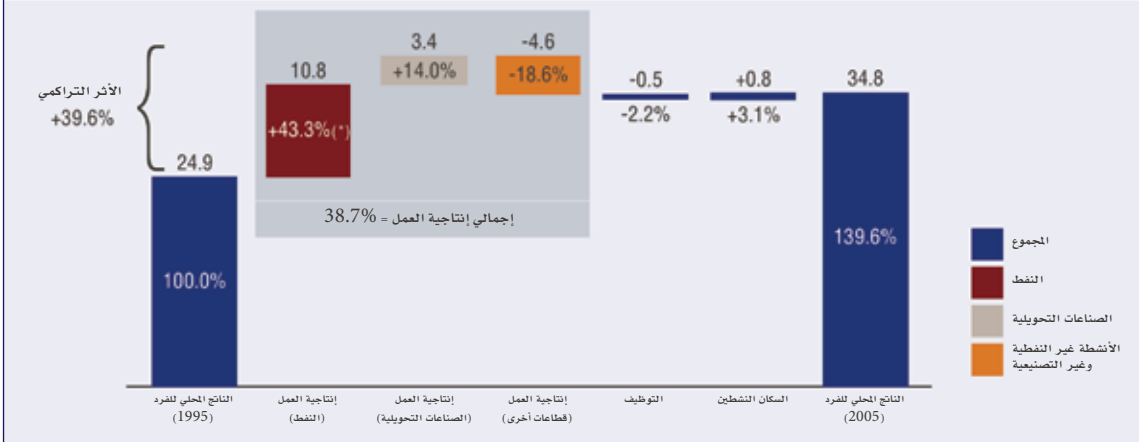

(*) ترتبط الزيادات في إنتاجية العمل داخل قطاع النفط إلى حد كبير بالزيادات التي تطرأ على أسعار النفط.
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

سوف تقوم أبوظبي ببناء اقتصاد مستدام ومستقر، من خلال تنويع وتوسيع قاعدة الأعمال ضمن مختلف القطاعات، وعبر اتخاذ خطوات لتحسين القدرات التنافسية للقطاع الخاص المحلي. ولتحقيق ذلك، ستسعى أبوظبي إلى متابعة ثلاثة أهداف رئيسية:

الهدف الأول

التوجه نحو التنويع

سوف تسعى أبوظبي إلى تقليل تقلبات النمو الاقتصادي بوجه عام ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال التنويع. فالتنويع بعيداً عن القطاع النفطي ونحو قطاعات اقتصادية أخرى سوف يقلل من أي تأثير ينجم عن تذبذب أسعار النفط أو أية صدمات أخرى، مما يؤمن نمواً اقتصادياً أكثر استقراراً. وبغية تحقيق ذلك، ستركز أبوظبي على القطاعات ذات الاستخدام الكثيف لرأس المال والموجهة نحو التصدير، والتي تتمتع فيها الإمارة بميزات تنافسية قائمة أو ممكنة.

الهدف الثاني

توسيع قاعدة مشاريع الأعمال

من المهم توسيع قاعدة الأعمال من خلال النمو المتواصل، وعبر التوسع في تأسيس الشركات الوطنية الرائدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التقنية المتقدمة، وأيضاً من خلال تحفيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسوف يوفر ذلك فرصاً جديدة لمواطني الدولة، ويشجع الابتكار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ويخفف من مخاطر تأثر الاقتصاد بالصدمات التي قد تتعرض لها المؤسسات الكبيرة.

ويتوقع أن تعمل مراجعة القوانين المتعلقة بمكافحة الاحتكار، وإزالة الحواجز أمام دخول المستثمرين إلى بعض القطاعات الاقتصادية، وتشجيع آليات المنافسة الحرة، على تحفيز الروح الاستثمارية الفردية، وعلى دعم نمو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك إذا ما اقترنت تلك المراجعة بآليات الدعم التقليدية – المالية أو التقنية منها – التي يمكن تقديمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الهدف الثالث

تحقيق أقصى درجات التنافسية

سوف تعمل أبوظبي على تعزيز إنتاجيتها وقدراتها التنافسية. ولن يقتصر أثر الخطوات المتخذة في هذا الصدد على تفعيل الاستثمارات الفردية ضمن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بل إنه سيشتمل أيضاً على توليد نمو اقتصادي ملحوظ في الأجزاء الأقل أداء من الاقتصاد. ومن خلال التركيز على الصناعات ذات الاستخدام الكثيف لرأس المال وعلى الخدمات الموجهة للسوق العالمية – فضلاً عن النهوض بأداء قوة العمل ضمن القطاعات ضعيفة الإنتاجية – سوف يكون بمقدور الشركات رفع الكفاءة التشغيلية لرأس المال وقوة العمل على حد سواء، مما سيؤدي إلى إحداث زيادات كبيرة في مجمل القدرات التنافسية للاقتصاد.

2. بناء تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً وإجتماعياً تعود بالفوائد على الجميع

لقد استتبع النجاح الاقتصادي نمو سكاني قوي. ويتعين على أبوظبي أن تعمل على ضمان مشاركة جميع سكان الإمارة في الاستفادة من مكاسب التنمية الإجتماعية والاقتصادية.

لقد أفضى النمو الاقتصادي السريع إلى طفرة غير مسبوقة في حجم سكان إمارة أبوظبي. وفي واقع الأمر، تضاعف عدد السكان في الإمارة خلال عقدين فقط، وذلك نتيجة لارتفاع معدلات الولادة وتحسن الظروف الصحية للمواطنين، وأيضاً نتيجة لتدفق الأيدي العاملة الأجنبية الباحثة عن العمل في الاقتصاد المتنامي للإمارة. بيد أن الحجم الأكبر للسكان يتيح لأبوظبي فرصة أعظم تتمثل في توفير القوة البشرية اللازمة لشغل الوظائف في اقتصاد القرن الحادي والعشرين. وتعتزم أبوظبي ضمان اكتساب مواطنيها المهارات وأدوات المعرفة اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل.

وفي الوقت ذاته، فإن من الأهمية بمكان أن تعمل الحكومة على رصد الآثار الإجتماعية الناجمة عن التنمية. وينبغي على الإمارة أيضاً أن تسعى إلى ضمان تشجيع مشاركة جميع قطاعات المجتمع غير الممثلة بوجه كاف في الاقتصاد – مثل المرأة – في مسيرة التقدم الاقتصادي والإجتماعي. وسوف يتم تحقيق ذلك عبر إتاحة فرص أفضل للتعليم والتوظيف، إلى جانب مختلف المبادرات التطويرية الرامية إلى إرساء مزيد من التنمية المتوازنة في مختلف أنحاء الإمارة.

تعمل الحكومة من أجل ضمان قدرة شباب أبوظبي على المنافسة في الاقتصاد العالمي

إجمالي سكان إمارة أبوظبي – ألف نسمة – (1986–2005)

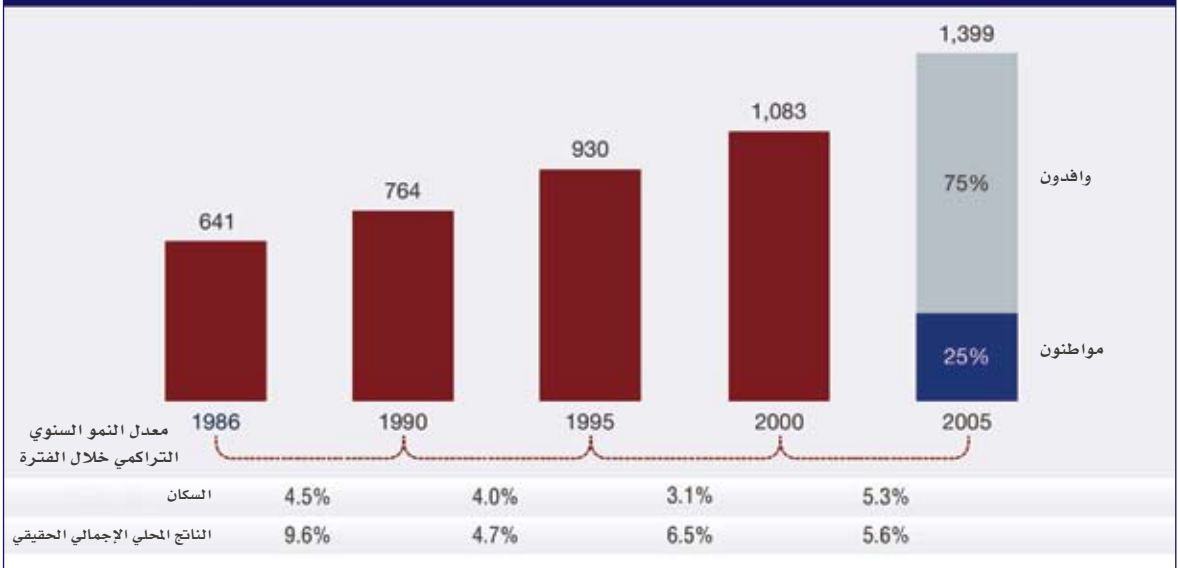

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 1985، 1995، 2000، الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

المواطنون في أبوظبي حسب النوع والفئة العمرية (*)
– نسبة مئوية من إجمالي المواطنين – (2005)

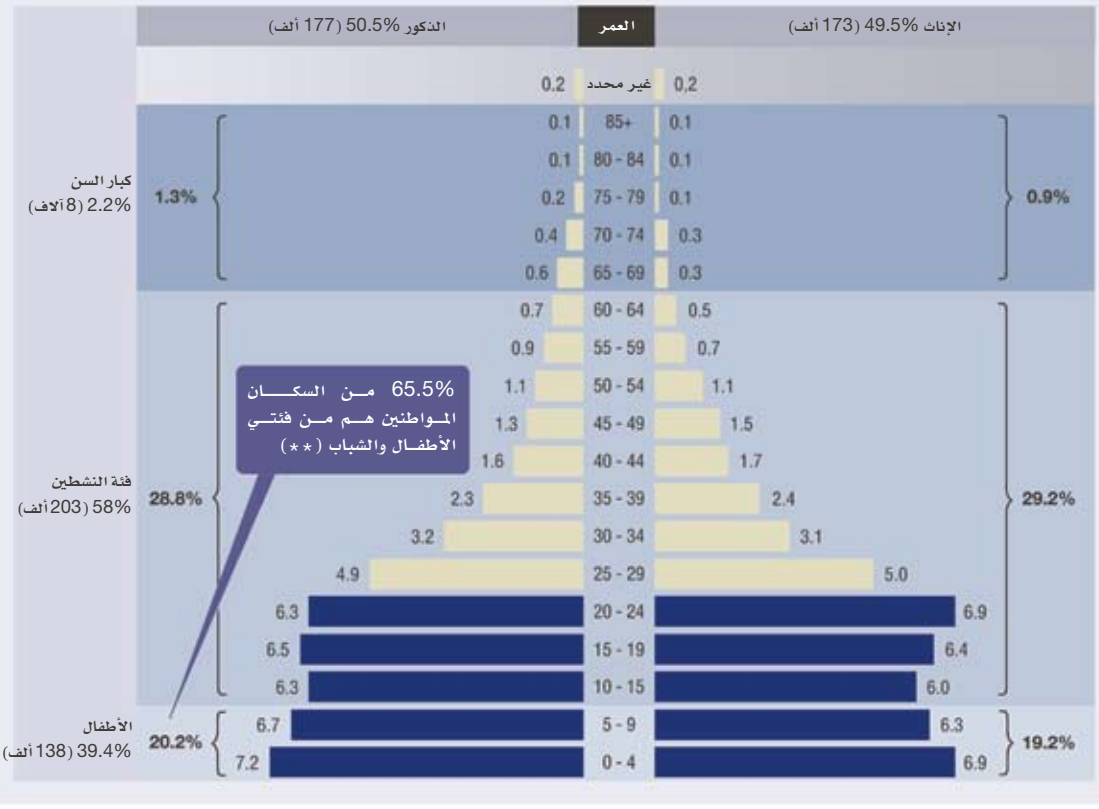

(*) نسبة 0.4% من الإجمالي لم تحدد الفئة العمرية.
(**) السكان تحت سن 24.
المصدر: الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

تنمية الموارد الوطنية في أبوظبي

يعد سكان أبوظبي من المواطنين – الذين يشكل الشباب النسبة الأعظم بينهم – إحدى أفضل الميزات المتاحة للإمارة، إذ أنهم يمثلون ثروة من الرأس المال البشري اللازم لمواجهة تحديات المستقبل. ولا تزيد أعمار ثلثي المواطنين على 24 سنة، بينما تقل أعمار نحو الخُمسَين منهم عن 15 سنة. وتعد نسبة الشباب هذه أعلى مما هو سائد في البلدان المقارنة.

وسوف يبني هؤلاء الشباب المواطنون مستقبل الإمارة، كما أنهم سيمثلون القوة الاقتصادية الأكثر مساهمة في مستقبل أبوظبي.

وتسعى الإمارة إلى ضمان جاهزية هؤلاء الشباب والجيل اللاحق لدى دخولهم إلى قوة العمل خلال العقدين المقبلين لمواجهة اقتصاد عالمي تنافسي مبني على المعرفة، وذلك من أجل أن يساهموا بوجه فاعل في مسيرة التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الإمارة، وأن يساعدوا في دفع عجلتها.

تمكين المرأة في الاقتصاد

تم إحراز أكبر قدر من التقدم خلال العقدين الماضيين على صعيد زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل. ويفوق مستوى توظيف المواطنات في إمارة أبوظبي حالياً المستوى السائد في بلدان

الإناث في قوة العمل في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– نسبة مئوية من إجمالي قوة العمل – (2005)

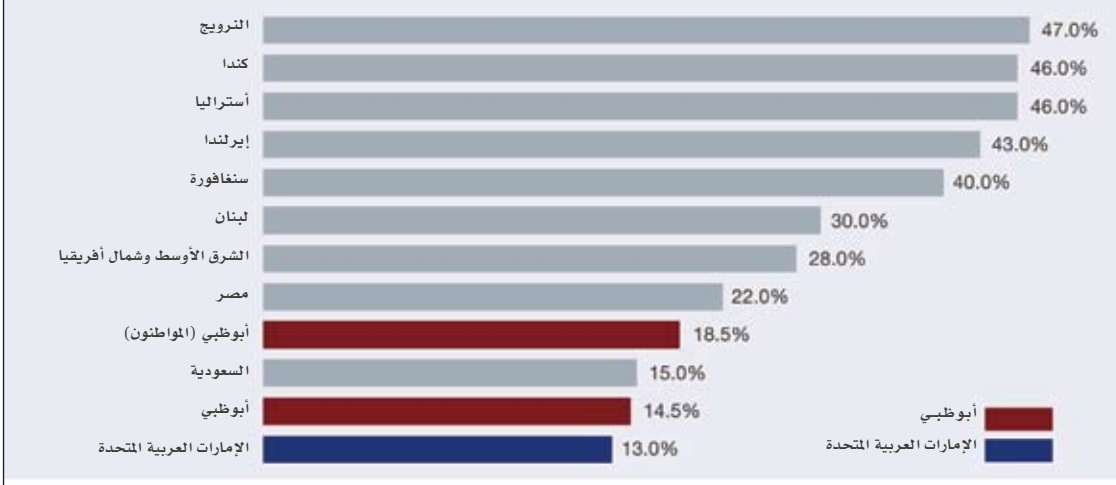

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

مجلس التعاون الخليجي الأخرى. كما أن المشاركة الاقتصادية للمرأة في الإمارة تتجاوز المتوسط السائد في دولة الإمارات العربية وبلدان أخرى في المنطقة، وذلك مع استحواذ الإناث على نسبة 14.5% من إجمالي قوة العمل و18.5% من قوة العمل المواطنة. ويعد هذا إنجازاً عظيماً سوف تبني عليه أبوظبي، باعتباره إحدى نتائج ومتطلبات المزيد من النمو الاقتصادي. وتمتلك الاقتصادات المقارنة تجربة غنية فيما يتعلق بمشاركة الإناث في قوة العمل، وتتطلع حكومة أبوظبي إلى تحقيق مستويات لمشاركة الإناث تنسجم مع ما هو سائد في تلك الاقتصادات. وتتمتع إيرلندا وسنغافورة بنسبة مشاركة للإناث تزيد على 40%، بينما تصل هذه النسبة في النرويج إلى نحو 50%.

إن تشجيع المزيد من المواطنات على دخول قوة العمل، سيعطي للاقتصاد دفعة قوية، ويحسن من استخدام الموارد البشرية للإمارة، ويقلل الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية، إلى جانب توفير الفرصة للمرأة لكي تشارك في صياغة توجهات التنمية الاقتصادية في أبوظبي. كما أن التشجيع على توظيف الإناث سيكون له أثر إيجابي على صعيد زيادة مستوى دخل الأسر وتنويع مصادره.

سيعمل مجلس تنمية المنطقة الغربية على جذب الاستثمارات وتشجيع النمو في إحدى أقل مناطق الإمارة نمواً

ويميل دخل الأسر في أبوظبي حالياً إلى التناسب مع حجمها. وفي حين أن دخل الأسرة يعد مرتفعاً في أوساط المواطنين – يحصل أكثر من نصف الأسر على ما يزيد على 10 آلاف درهم شهرياً – فإن ثمة مستوى عال من الاعتماد على شخص واحد كمصدر للدخل. ويبلغ متوسط حجم الأسرة المواطنة نحو 6.5 شخص، وهو مستوى مرتفع جداً قياساً بالبلدان المقارنة. وبسبب النسبة العالية للأطفال والنساء ضمن الأسرة الواحدة، فإن كل أربعة أشخاص في الأسرة الواحدة يعتمدون على معيل واحد، وذلك بالمقارنة مع شخصين اثنين فقط لكل معيل في البلدان الغنية الأخرى. وسوف يتحسن مستوى هذه النسبة في أبوظبي مع دخول سوق العمل من قبل أعداد متزايدة من الشابات والشباب المواطنين.

توزيع الدخل الشهري للأسرة [1] – درهم إماراتي – (2005)

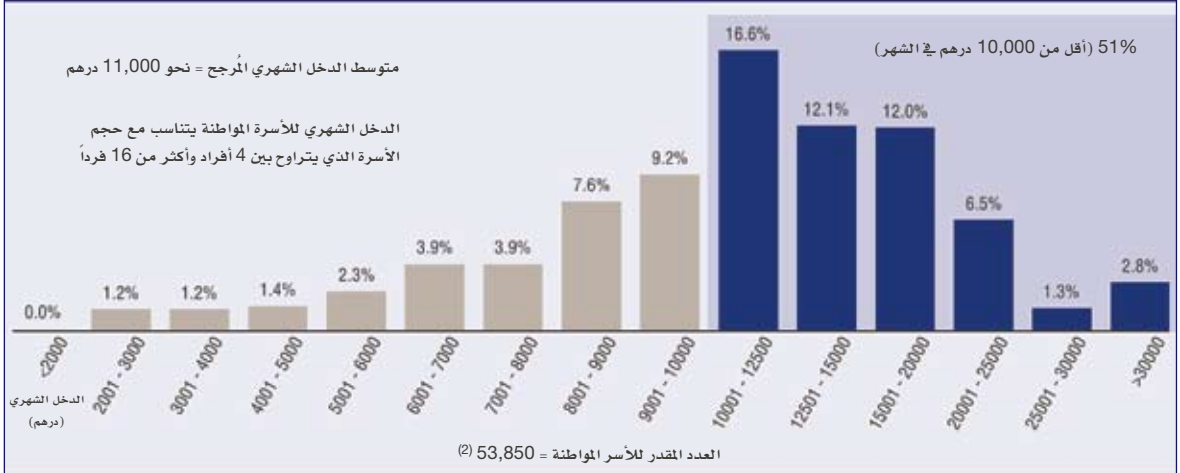

[1] لم يستجب ما نسبته 10.3% من أفراد العينة للمسح في حين أبدى ما نسبته 7.8% عدم معرفتهم بدخل الأسرة.
[2] نسبة إجمالي السكان المواطنين (350 ألف) إلى متوسط حجم الأسرة (6.5 فرد)
المصدر: مسح دخل وإنفاق الأسرة 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

توفير الفرص لمناطق الإمارة

سوف تستفيد المنطقة الغربية من مبادرات حكومية أخرى تتعلق باستخدام الأراضي والسياحة والنقل والخدمات الإجتماعية. وقد قام مجلس التخطيط العمراني الذي تم إنشاؤه مؤخرا بتطوير برنامج لتخطيط استخدامات الأراضي في أبوظبي، وهو ما سيمتد ليغطي بقية مناطق الإمارة. وينتظر أن تكتمل الخطط الخاصة بالمنطقة الغربية في العام 2009. كما قام مجلس أبوظبي للتعليم بإطلاق مشروع في العام 2006 – بالتعاون مع عدد من مشغلي المدارس الخاصة – لتحديث المناهج والبنى التحتية ورفع كفاءة العاملين في عدد من المدارس الحكومية المختارة، من ضمنها ست مدارس في المنطقة الغربية. وبغية تحسين شبكة النقل، سوف تقوم شركة التطوير والاستثمار السياحي بتوسيع مدرج مطار جزيرة صير بني ياس لترتفع السعة الاستيعابية للمطار إلى 300,000 مسافر سنوياً، الأمر الذي سيجعل هذا المطار منفذ الدخول الرئيسي إلى المنطقة الغربية. وسيتم أيضاً تحسين شبكة الطرق. وقد خصصت بلدية أبوظبي استثمارات تقدر بنحو 950 مليون دولار لتحسين الطرق الخارجية في المنطقة. كما تم الإعلان عن عددٍ من المشاريع السياحية الضخمة، مثل المنتجع الصحراوي في ليوا ومنتجع الجزر الثمان في جبل الظنة الذي تقدر كلفته بنحو 3 مليارات دولار. ويتم أيضاً تشييد مشاريع سكنية وترفيهية في مدينة زايد الواقعة وسط المنطقة الغربية. وفي حين تتمتع المنطقة بالفعل بقاعدة من المعلمين المؤهلين، إلا أن مدى توافر التعليم الخاص يعد محدوداً للغاية مقارنة بالعين وأبوظبي. ويتم حالياً اتخاذ إجراءات تهدف إلى زيادة عدد المدارس الخاصة في المنطقة الغربية بغرض المساعدة في تنويع الخدمات التعليمية وتعزيزها. كما تعمل الحكومة، بنحو مشابه، على تعزيز خدمات الرعاية الصحية في المنطقة.

استقطاب الأيدي العاملة الأجنبية الماهرة

تتمثل إحدى أهم الميزات الاقتصادية التي تتمتع بها إمارة أبوظبي في مقدرتها على اجتذاب الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة من الخارج لتلبية احتياجات النمو الاقتصادي المتزايدة. وقد ضمنت هذه السياسة أن يكون لدى أبوظبي قوة عمل عالية المرونة وقادرة على الاستجابة السريعة لأي تحديات أو طلب جديد على الأيدي العاملة، وأيضاً على الاستجابة لاحتياجات اقتصاد ذي تفاعلٍ عالٍ مع التطورات الجديدة.

ونتيجة لمعدلات النمو الاقتصادي القوية ومستويات المعيشة المرتفعة، استطاعت أبوظبي أن تجتذب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية التي أصبحت تشكل غالبية السكان. وقد جلبت قوة العمل الأجنبية معها المزيد من التنوع والحيوية للاقتصاد والمجتمع. ومع استمرار الاقتصاد في النمو والتنوع، فإن الحاجة ستستمر إلى توافر الأيدي العاملة الأجنبية، ولكن يتعين على الإمارة اتخاذ خطوات جديدة من أجل استقطاب المزيد من الكوادر الأجنبية الماهرة، بما يتيح إمكانية الارتقاء على سلسلة القيمة فيما يخص رأس المال البشري، والاستفادة من خبراته.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على الكوادر الأجنبية ذات المهارات الفائقة والدخول المرتفعة من شأنه أن يفضي إلى فوائد على الصعيدين الاقتصادي والديموغرافي. ويعد متوسط الدخل الشهري للأسر الأجنبية متدن في الوقت الحاضر – يبلغ نحو 6,000 درهم شهرياً – مما يعكس وجود عدد كبير من الأيدي العاملة الأجنبية ذات الدخل المنخفض. وبهذا المستوى المحدود من الدخل، فإن نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية غير قادرة من الناحية القانونية على استقدام أسرها إلى أبوظبي. ونتيجة لذلك، فإن التركيبة السكانية للأجانب في أبوظبي تخضع لهيمنة الذكور ممن هم في سن العمل، الأمر الذي تسبب في إحداث خلل عام في التركيبة السكانية للإمارة من ناحيتي العمر والنوع. ومع تطور اقتصاد إمارة أبوظبي نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وفي ظل اتخاذ خطوات لاجتذاب المزيد من الأيدي العاملة الماهرة ذات الدخول المرتفعة، فإنه سوف يصبح بإمكان أعداد متزايدة من الأيدي العاملة الأجنبية استقدام أسرها للإقامة في الإمارة، ما من شأنه إحداث التوازن في التركيبة السكانية وزيادة مجمل القوة الشرائية وتحسين أنماط الاستهلاك لدى السكان.

تسريع وتيرة التنمية في المناطق النائية

تمضي مسيرة التنمية في إمارة أبوظبي بوتيرة سريعة، إلا أنه من المهم أن يطال التطوير والفرص مختلف أرجاء الإمارة، بحيث يتمكن الجميع في أبوظبي من تحقيق أقصى إمكاناتهم الاقتصادية. وتنقسم الإمارة إلى ثلاث مناطق إدارية – أبوظبي والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية – متباينة من حيث المساحة الجغرافية والسكان ومستوى الدخل والنشاط الاقتصادي.

وتحتضن منطقة أبوظبي أكبر مركز حضري في الإمارة، ألا وهو مدينة أبوظبي – عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة. وتحظى منطقة أبوظبي بأعلى مستوى للتنويع الاقتصادي، علاوة على كونها الأكثر تطوراً بين مناطق الإمارة. وتضم منطقة العين ثاني أكبر مدينة، وتعتبر مركزاً سياحياً نظراً لما تمتلكه من موروث ثقافي وتاريخي.

أما المنطقة الغربية، فهي تساهم بنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تركز موارد النفط والغاز فيها. ولكن عدد سكان المنطقة الغربية لا يزيد على 8% من إجمالي سكان الإمارة، كما أنها تعد المنطقة الأقل تطوراً فيما يتعلق بالاقتصاد والبنية التحتية. ويبلغ متوسط دخل الأسرة في المنطقة الغربية نحو نصف نظيره في العاصمة أبوظبي، ما يعد تبايناً واسعاً طبقاً للمعايير الدولية.

ولقد شرعت أبوظبي بالفعل في تنفيذ سلسلة من المبادرات التي ترمي إلى تنمية المناطق النائية في الإمارة، وذلك مع التركيز على مجالات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وفرص التوظيف. وينصب الهدف من تلك المبادرات على ضمان تحقيق التنمية بطريقة متوازنة تتيح فرصاً متكافئة للجميع.

ويعد التعليم العامل الرئيسي في توفير الفرص لسكان المناطق الأقل نمواً من الإمارة. ففي حين أن المعلمين المؤهلين موزعون بصورة متوازنة على مختلف المناطق، تعاني المنطقة الغربية من قلة المدارس الخاصة ومن تدني نسب الالتحاق بتلك المدارس. وتتسم نتائج الامتحانات الثانوية في المنطقة الغربية بمستويات تقل عن المتوسط السائد في الإمارة، كما أن معدلات الأمية والتسرب من المدارس تفوق نظيراتها على مستوى الإمارة ككل. ويعتبر تصحيح هذا الخلل بما يعود بالفائدة على كافة المواطنين إحدى الأولويات المهمة بالنسبة للحكومة.

وينبغي أيضاً تعزيز إمكانية الحصول على الرعاية الصحية ذات الجودة العالية في عموم الإمارة. ففي الوقت الحالي، لا ينسجم عدد الأطباء وأسرة المستشفيات للفرد الواحد مع ما هو سائد في البلدان المقارنة، كما أنه ثمة قدر من التباين بين مناطق الإمارة، لن تألوا الحكومة جهداً في التصدي له.

إن تطوير البنية التحتية من شأنه أن يؤدي أيضاً إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المناطق وإيجاد المزيد من فرص العمل. وسوف تعمد أبوظبي إلى توجيه الاستثمارات نحو المناطق النائية، من أجل إتاحة شبكة طرق على درجة أعلى من الجودة وتسهيل الوصول إلى المطارات، فضلاً عن تحسين المرافق الترفيهية، مثل دور السينما والمرافق الرياضية والمتاحف ومراكز التسوق.

وأخيراً، قد يكون من الأكثر أهمية أن يتم استحداث فرص للعمل من أجل ضمان الازدهار والاستدامة طويلي الأمد للمجتمعات في تلك المناطق. وهذا سيحد من هجرة سكان المناطق النائية إلى المراكز الحضرية بحثاً عن وظائف ومهن أفضل. كما أنه سوف

متوسط الدخل الشهري حسب المنطقة
درهم في الشهر – (2004)

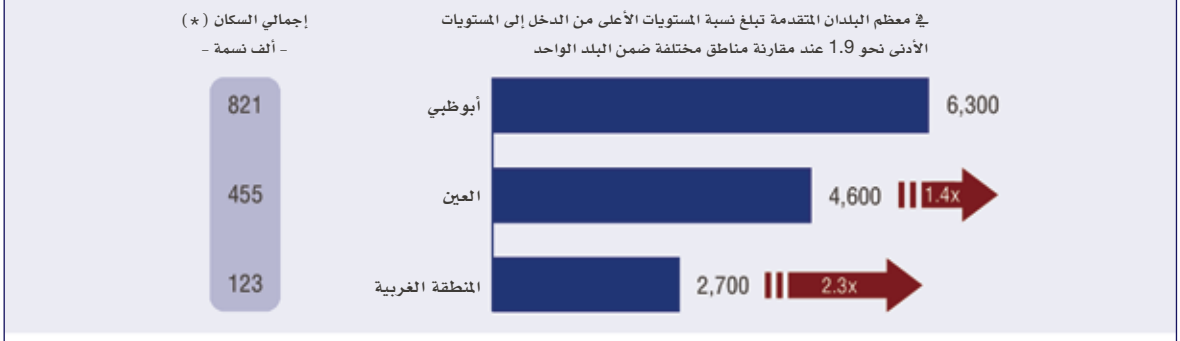

(*) في عام 2005
المصدر: المسح الاقتصادي والإجتماعي للمنطقة الغربية 2004، مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

التركيز على المنطقة الغربية

أنشأت الحكومة مجلس تنمية المنطقة الغربية بغرض تحفيز عملية التطوير في أجزاء تلك المنطقة التي لم تشهد تطوراً كبيراً أسوة ببقية أجزاء الإمارة. ويركز مجلس تنمية المنطقة الغربية على السكان والأعمال والبنية التحتية. كما يعمل على إزالة المعوقات التي تعتري جهود توظيف قوة العمل بالمنطقة، إلى جانب العمل على تدريب المواطنين وتعزيز مهاراتهم. ويعمل المجلس على إيجاد المحفزات اللازمة لاجتذاب الكوادر الماهرة من خارج المنطقة. ويسعى المجلس في الوقت ذاته إلى تشجيع الاستثمارات الفردية والتنويع الاقتصادي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعات الجديدة في المنطقة. كما يعكف على توفير بنية تحتية متطورة وفاعلة لتيسير النمو. وقد قام مجلس تنمية المنطقة الغربية بالفعل بتطوير أجندة استراتيجية وبتحديد عدد من المشاريع المهمة، بما فيها إنشاء فرع لكليات التقنية العليا بالرويس وتوسعة مركز الخدمة الشاملة "تم" – الذي يعمل بنظام النافذة الواحدة في جميع أرجاء المنطقة – وإنشاء منطقة صناعية كبيرة في سويحان، فضلاً عن إطلاق العديد من الحملات لترويج الاستثمارات في المنطقة.

يتيح مستويات أعلى من الدخل للأسر، وبخاصة من خلال زيادة مشاركة الإناث في قوة العمل بتلك المناطق، ما سيؤدي بدوره إلى تنمية النشاط الاقتصادي.

وتوفر أبوظبي والعين قدراً استثنائياً من البنية التحتية والمرافق الخدمية ذات الجودة العالية. ولا يوجد ما يدعو إلى عدم توافر مرافق سياحية وترفيهية وتجارية مماثلة في المنطقة الغربية. فهذه لا تعد ثماراً للنمو فحسب، وإنما تعتبر أيضاً متطلبات مسبقة لتحقيق التنمية.

وفي حال توافر مرافق عالية الجودة، فإنه من المرجح أن تتمكن المنطقة الغربية من اجتذاب الأيدي العاملة الماهرة، ما سيؤدي إلى آثار إيجابية مضاعفة مع ازدياد حجم الإنفاق في الاقتصاد المحلي نتيجة لمستويات الدخل المرتفعة لهذه الفئة. ومن شأن ذلك أيضاً أن يزيد من جاذبية المنطقة للأيدي العاملة الماهرة ضمن قطاعات أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن ازدياد أعداد المعلمين والعاملين في القطاع الطبي في المنطقة سوف يعزز من النظرة حيال مدى جودة البيئة المهنية ضمن قطاع الخدمات الإجتماعية. فإذا ما اتسمت الخدمات الإجتماعية بجودة عالية، وساد انطباع بكونها كذلك، فإن المنطقة الغربية سوف تصبح وجهة أكثر جاذبية للكوادر الماهرة، وأسرها أيضاً.

باختصار، إن اقتصاد المنطقة الغربية سوف يمضي قدماً على طريق التنمية من خلال الاستثمارات المتزايدة في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية. ومع استمرار النمو الاقتصادي، فإن هذه العوامل سوف تؤدي إلى قيام بيئة إجتماعية تتلائم ومتطلبات الأيدي العاملة الماهرة التي ستجتذبها المنطقة من أجل دفع عجلة نموها وتطورها.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

سوف تضمن أبوظبي تطبيق نهج متوازن للتنمية الإجتماعية والإقليمية بحيث تعود فوائد النمو الاقتصادي على كافة سكان الإمارة. وبغية إنجاز ذلك، سوف تسعى الإمارة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الأربعة التالية:

الهدف الرابع

تنمية الموادر الوطنية في أبوظبي

ينبغي أن يكون شباب وشابات الإمارة مهيئين لدخول قوة العمل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء مراجعة للمناهج الدراسية، وزيادة معدلات الانخراط في الدراسة وإكمالها ضمن مختلف المراحل التعليمية (وبخاصة المرحلة الثالثة)، وتشجيع الشباب من الطلبة على العمل في وظائف بدوام جزئي، وأثناء العطلة الصيفية – بغية تعريفهم ببيئة العمل – فضلا عن تعزيز فرص التعليم المهني.

الهدف الخامس

تمكين المرأة في الاقتصاد

سوف يتم رفع مستوى مساهمة المرأة الإماراتية في قطاع الأعمال، وبخاصة في المناطق النائية. وسيجري توفير الدعم المالي لمشاريع الأعمال المنزلية، إلى جانب تشجيع ممارسة العمل من المنزل. وإجمالاً، فإنه سوف يتم الدفع باتجاه إرساء روح ثقافية جديدة فيما يتعلق بعمل المرأة.

الهدف السادس

استقطاب الأيدي العاملة الأجنبية الماهرة

يتعين على أبوظبي أن تصبح وجهة رئيسية للأيدي العاملة الماهرة من مختلف أنحاء العالم. ولتسهيل ذلك، يتوجب إيجاد فرص عمل مغرية توازي من حيث القيمة تلك التي تتوافر للأيدي العاملة الماهرة في أماكن أخرى. إضافة إلى ذلك، سوف يتم توفير خدمات تعليمية وصحية وثقافية وترفيهية على أرقى المستويات، فضلاً عن تسهيل إجراءات دخول وإقامة الكفاءات الأجنبية الماهرة وأفراد أسرها.

الهدف السابع

تسريع وتيرة التنمية في المناطق النائية

سوف يتم تحفيز النمو الاقتصادي في المناطق النائية من الإمارة، وذلك عبر إرساء خطط متكاملة للتنمية الإقليمية. وسوف يجري تقديم حوافز للأعمال بغرض تشجيعها على التوسع في المناطق النائية، في حين سيتم العمل على تطوير تجمعات صناعية في مواقع معينة من الإمارة.

القسم الثاني

مجالات الاهتمام السبعة للسياسة الاقتصادية في أبوظبي

الرؤية الاقتصادية 2030
لإمـــارة أبـوظبـــي

القسم الثاني
مجالات الاهتمام السبعة للسياسة الاقتصادية في أبوظبي

1. بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومؤثرة ومندمجة في الاقتصاد العالمي
2. تبني سياسة مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية
3. إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة
4. إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل
5. تطوير بنية تحتية كافية وقوية وقادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع
6. تطوير قوة عمل تتميز بالمهارة الفائقة والإنتاجية العالية
7. تمكين الأسواق المالية من أن تصبح الممول الرئيسي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية

1. بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومؤثرة ومندمجة في الاقتصاد العالمي

سوف تسعى أبوظبي إلى ضمان أن يتوافر لديها بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومؤثرة بغية تعزيز مكانتها كمركز اقتصادي عالمي.

حتى عند النظر إليها على نحو مستقل، فإن لدى أبوظبي ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، ولكن ما يزال بإمكانها أن تعزز بشكل أكبر مكانتها الاقتصادية على الصعيد الدولي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتعين أن يتوافر لدى الإمارة بيئة تشريعية كفؤة وموائمة للأعمال. وثمة التزام من قبل الحكومة بالتقييم المتواصل للأطر التشريعية والقانونية والعمليات الحكومية حتى تكون أبوظبي مقصداً مفضلاً للاستثمارات. وترتبط البيئة الاقتصادية لأبوظبي مع نظيراتها في الإمارات الأخرى من خلال الإطار الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ما يعني أن أداء أبوظبي كوجهة للأعمال سوف يؤثر في مجمل الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبالعكس.

وتتطلع أبوظبي إلى الوصول للمراتب التي تتمتع بها الاقتصادات المقارنة – مثل إيرلندا والنرويج ونيوزيلندا وسنغافورة – على صعيد المؤشرات العالمية المتعلقة بالحرية الاقتصادية وسهولة

سهولة مزاولة الأعمال (*)
– حسب الترتيب من بين 175 بلداً – (2006)

(*) بما أن بيئة الأعمال على مستوى دولة الإمارات ككل تعكس إلى حد بعيد بيئة الأعمال في إمارة أبوظبي، فإن جميع الإحصاءات التي تعبر عن واقع بيئة الأعمال في دولة الإمارات سيتم استخدامها من هنا فصاعداً لأبوظبي.

المصدر: تقرير مزاولة الأعمال 2007 (البنك الدولي)، التشريعات والقوانين السائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

مزاولة الأعمال. وتسعى الإمارة – من خلال مشروع تم إطلاقه مؤخراً لإنشاء مركز للإحصاء بالتعاون مع مركز الإحصاء في مملكة السويد – إلى تأمين تصنيف خاص بها ضمن تلك المؤشرات، وذلك من أجل الوصول إلى تقييم أكثر فاعلية لبيئة الأعمال في أبوظبي بالمقارنة مع بقية بلدان العالم، وإلى تعزيز مكانتها كمركزٍ دولي للأعمال.

كما تتعاون الإمارة حالياً مع البنك الدولي ومعهد "آي إم دي" السويسري لتوفير دعم إضافي فيما يتعلق بتوجهاتها الساعية إلى تحسين مستوى الشفافية في بيئة الأعمال.

وفي هذه الأثناء، يتم اتخاذ إجراءات متعددة من أجل توطيد التعاون على المستويين الاتحادي والمحلي، وبالتحديد من أجل تطوير التشريعات المحلية المتعلقة بالأعمال وتحديث الإجراءات القضائية على مستوى الإمارة. كما أن حكومة أبوظبي ملتزمة برفع كفاءة عملياتها من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى إجراءات تتسم بالسرعة العالية والشفافية فيما يتعلق بتأسيس الشركات والاستثمار في الإمارة.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

سوف تتخذ أبوظبي الخطوات الضرورية التي تمكنها من العمل باعتبارها بيئة أعمال منفتحة وكفؤة وفاعلة ومندمجة عالمياً. وبالتالي فإن الإمارة تضع لنفسها أعلى المعايير، وتسعى إلى الحصول على تصنيفات توازي تلك الخاصة بالاقتصادات المقارنة فيما يتعلق بمؤشرات التنافسية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، سيتم العمل من أجل تحقيق أربعة أهداف.

يعد توافر نظام ضريبي مباشر وشفاف من أبرز الميزات التي تمتلكها الإمارة فيما يتعلق باستقطاب الاستثمارات الأجنبية

تنسيق فاعل وكفؤ بين المستويين الاتحادي والمحلي

تتوزع حالياً المسؤوليات التشريعية والقضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد. وتختص الحكومات المحلية للإمارات الأعضاء في الاتحاد بالمسؤوليات التي تقع خارج نطاق سلطات الحكومة الاتحادية. وبالتالي فإن أبوظبي تتمتع بقدر نسبي من الاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالشؤون القضائية.

وسوف تتبع أبوظبي آليات تنسيق فاعلة مع الحكومة الاتحادية لتأمين الانسجام بين آليات التشريع على المستوى الاتحادي والمستوى المحلي في عمليات صنع القرار الاقتصادي. فالتعاون على المستويين من شأنه أن يتيح إمكانية الاستجابة السريعة للتحولات التي قد تنشأ على صعيد الاقتصاد بوجه عام، الأمر الذي سيساعد في سن التشريعات الجديدة أو تعديل التشريعات القائمة، من أجل تحسين كفاءة الأعمال وتعزيز الثقة في القانون. وفيما تخضع بيئة الأعمال في الإمارة للأطر التشريعية الاتحادية، سوف يتم تعزيز مختلف جوانب النظام القانوني في أبوظبي بما يسمح بتوفير الحد الأقصى من فرص الأعمال.

نظام قضائي يتسم بالشفافية وتشريعات استثمارية عصرية

من شأن عملية تطوير القوانين على نحو يتيح ازدهار بيئة الأعمال أن تجعل أبوظبي أكثر قدرة على المنافسة من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. وسوف يتم تقييم ومراجعة التشريعات الخاصة بالضرائب والتملك وحقوق الملكية ومكافحة الاحتكار وحوكمة الشركات والمنافسة، بهدف تشجيع المستثمرين الجدد والنهوض ببيئة الأعمال إلى مستوى يتناسب مع تطلعات أبوظبي وطموحاتها. وسوف يتم أيضاً تحديث النظام القضائي بما يجعله قادراً على مواكبة التغييرات التشريعية، وبما يعزز من الثقة لدى المستثمرين.

وتعتبر القوانين الضريبية الموائمة من أبرز الميزات التنافسية التي تتمتع بها أبوظبي فيما يتعلق باستقطاب الأعمال. ولا تفرض حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ضرائب على دخول الشركات والأفراد، وتعد نسبة مدفوعات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي – التي لا تتجاوز 1.7% – من أدنى النسب على مستوى العالم. وإجمالاً، يمكن القول بأن النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة مباشر وشفاف. وبالنسبة إلى العديد من المستثمرين الأجانب، فإن سياسات الضرائب المنخفضة تعد حافزاً رئيسياً في تحديد أماكن إقامة الأعمال. وتدرك حكومة أبوظبي أهمية المحافظة على نظام ضريبي موائم من أجل الإبقاء على الميزة التنافسية التي تمتلكها على صعيد استقطاب الاستثمارات.

فاعلية الهيئات التشريعية (*) في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– على مقياس من 1 إلى 7 – (2006)

(*) يقيس المؤشر فاعلية السلطات التشريعية باعتبارها الهيئات المسؤولة عن إصدار القوانين والإشراف على تطبيقها.
المصدر: تقارير التنافسية العالمية (2004-2005 و 2006-2007)، المنتدى الاقتصادي العالمي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

ويمكن للتشريعات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية أن تشكل عاملاً مقيداً للتملك الأجنبي. وترتبط الأسقف المحددة لنسب تملك الأجانب في الأعمال بدولة الإمارات – إلى حد كبير – بجهود الحكومة الرامية إلى جعل مواطني الدولة مساهمين أساسيين في الاقتصاد. ولا تختلف النسب السائدة في أبوظبي – خارج نطاق المناطق الحرة – عن تلك التي يفرضها شركاؤها في مجلس التعاون الخليجي. ويقف الحد الأقصى لنسبة الملكية المسموح بها للأجانب في الشركات بدولة الإمارات العربية المتحدة عند 49%، مع وجود استثناءات قليلة.

ولقد حققت هذه السياسة نجاحاً نسبياً عبر إفرازها جيلاً من المواطنين حاملي الأسهم وأصحاب الأعمال. وما يزال مستوى

نطاق تغطية نظام الضرائب ومدى فاعليته في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– على مقياس من 1 إلى 7 – (2006)

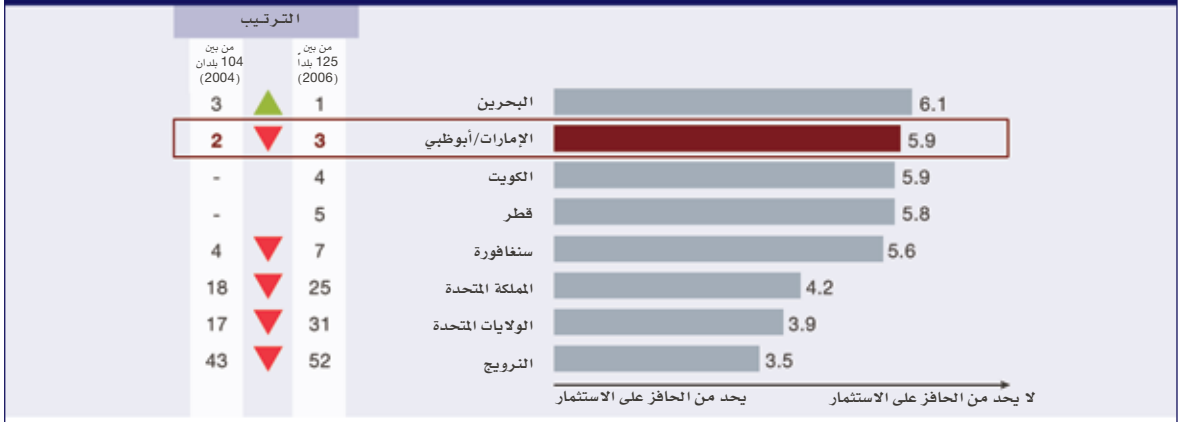

المصدر: مسح شركة كيه بي أم جي لمعدلات الضرائب على الشركات 2006، تقارير التنافسية العالمية (2004-2005)، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر الحرية الاقتصادية 2007 الصادر عن صحيفة وول ستريت جورنال ومؤسسة هيريتيج، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

التملك من قبل الأجانب في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– على مقياس من 1 إلى 7 – (2006)

المصدر: تقارير التنافسية العالمية (2004-2005 و 2006-2007)، المنتدى الاقتصادي العالمي، مزاولة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة 2006 (يو أتش واي)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

الملكية الأجنبية في الإمارة متدنياً، ما يدل على وجود فرصة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتسريع جهود نشر التقنيات المتطورة وممارسات الأعمال المتقدمة والأنماط الإدارية المبتكرة، عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. وتحظى أبوظبي بتصنيف مماثل للنرويج من حيث مدى تأثر الأعمال بقواعد الاستثمار الأجنبي المباشر والقيود على التعاملات المالية، مما يبين أن أبوظبي استطاعت – في هذا الصدد – أن تواكب ما هو سائد في البلدان الرئيسية المقارنة.

من شأن التشريعات الجديدة أن تساهم في تخفيض التكاليف وأن تشجع على قيام المشاريع الجديدة في أبوظبي

الانفتاح أمام التدفق المالي الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة (2004)

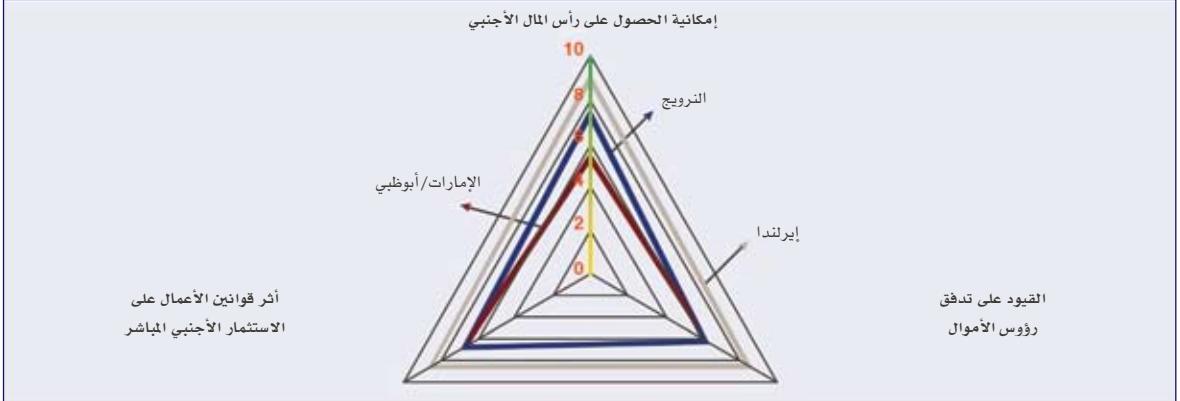

المصدر: تقارير التنافسية العالمية (2004-2005)، المنتدى الاقتصادي العالمي، الحرية الاقتصادية في العالم 2006 (معهد فريزر)، مؤشر الحرية الاقتصادية 2007 الصادر عن صحيفة وول ستريت جورنال ومؤسسة هيريتيج، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وقد أعربت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة عن عزمها على مراجعة القيود المتعلقة بالملكية الأجنبية. بيد أن المناطق الحرة – التي تتمتع بقدر من الاستثناءات والمرونة على هذا الصعيد – تشكل في الوقت الراهن الأدوات الرئيسية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في إمارة أبوظبي. وتساعد تلك المناطق في جلب الخبرات والتقنيات الأجنبية، وفي تحفيز التجارة والاستثمار.

وقد شرعت أبوظبي في إقامة مناطق حرة على غرار ميناء ومنطقة خليفة الصناعية، كما أنها تتطلع إلى استحداث أساليب جديدة ومبتكرة لجذب اهتمام الشركات والمستثمرين الأجانب.

وبقدر ما يتعلق الأمر بحقوق الملكية العقارية، فإن التشريع الذي صدر مؤخراً بشأن تنظيم حقوق الملكية الأجنبية في قطاع العقارات، يظهر أن أبوظبي تسعى على نحو حثيث إلى حماية حقوق الملكية لجميع سكان الإمارة.

ويُسمح حالياً للأجانب بتملك العقارات في الإمارة ضمن مناطق محددة. وتعتزم الحكومة السماح بالتوسع في حقوق الملكية العقارية للمستثمرين الأجانب بغية تعزيز جاذبية الإمارة كوجهة استثمارية.

وتشكل حماية حقوق الملكية الفكرية هي الأخرى أولوية مهمة للحكومة، وبخاصة في ظل سعيها إلى تولي دور في اقتصاد مرتبط بالاقتصاد العالمي. وتحتل أبوظبي مكانة ضمن الربع المتقدم من بلدان العالم، كما أنها تتقدم بوجه ملحوظ على البلدان الأخرى بالمنطقة في مجال حماية براءات الاختراع والأصول الفكرية.

وسوف يجري أيضاً تطوير إطار أكثر حداثة لحوكمة الشركات من أجل النهوض بثقة المستثمرين في أبوظبي. وفي حين يوفر القانون الاتحادي للشركات التجارية قدراً من القواعد العامة في مجال حوكمة الشركات وحقوق صغار المساهمين، فإن تحديث التشريعات ذات الصلة من شأنه أن يساعد في إرساء معايير أكثر تطوراً داخل مجتمع الأعمال، إلى جانب دعم ثقة المستثمرين.

ويمكن أيضاً إجراء مجموعة من التحسينات التشريعية بهدف تشجيع قيام المشاريع الجديدة في الإمارة، وخصوصاً أن هذا النوع من المشاريع يتسم بالحساسية تجاه الارتفاع النسبي في التكاليف التأسيسية وحيال المتطلبات التمويلية. وسوف تتم صياغة إطار تنظيمي أكثر تطوراً يهدف إلى دعم حقوق المقرضين والمقترضين على حد سواء. ومن شأن ذلك أن يسهل من إمكانية الحصول على التمويلات من قبل قطاع الأعمال، وأن يساعد في قيام مشاريع جديدة.

حقوق الملكية في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– على مقياس من 1 إلى 7 – (2006)

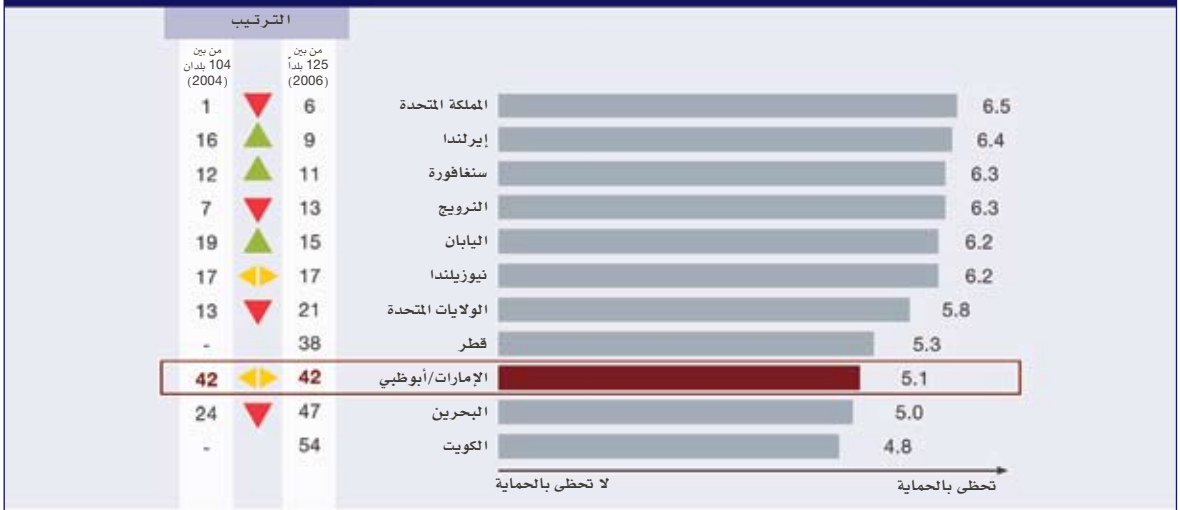

المصدر: غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، تقارير التنافسية العالمية (2004–2005 و 2006–2007)، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر الحرية الاقتصادية 2007 الصادر عن وول ستريت جورنال ومؤسسة هيريتيج، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

مؤشر الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين
– على مقياس من 1 إلى 10 – (2006)

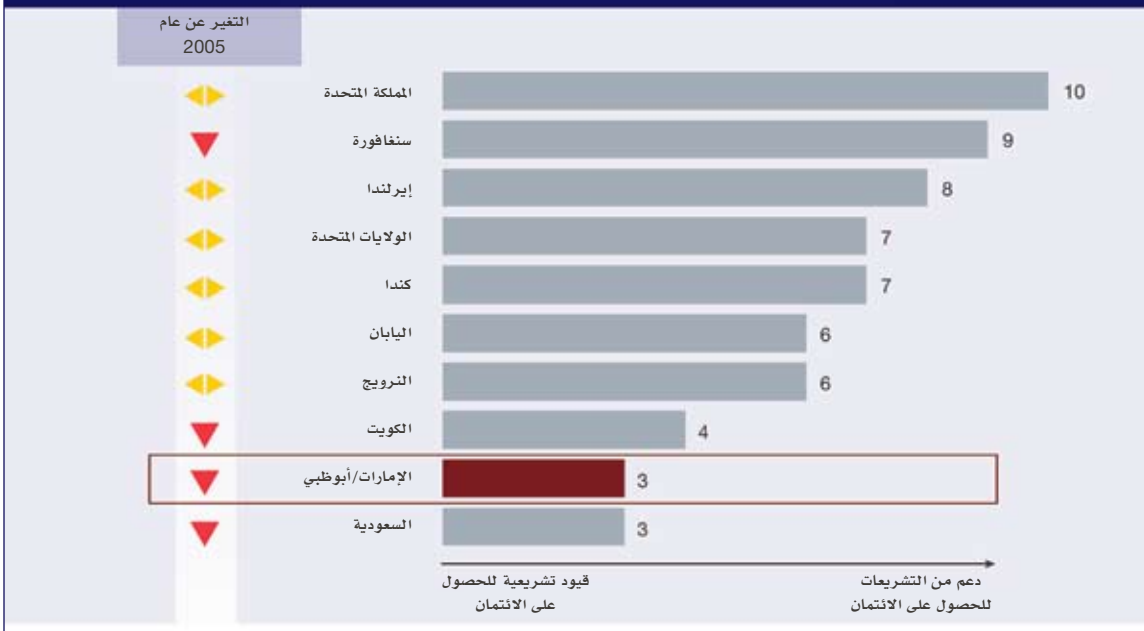

المصدر: مزاولة الأعمال 2006 و 2007 (البنك الدولي)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وينبغي أن تهتم التشريعات في هذا الصدد بتخفيض المعوقات المتعلقة بتقديم القروض، مع المحافظة في الوقت ذاته على قوة النظام المالي. كما أن تيسير العمليات المتعلقة بتسوية حالات الإفلاس، سوف يساعد في دعم العناصر الأكثر تعافياً ضمن مجتمع الأعمال، ويحسن دورة النشاط في الاقتصاد بوجه عام.

سوف تعمل الحكومة على ضمان مواكبة النظام القضائي لبيئة الأعمال ذات الطبيعة المتغيرة

كما ستؤخذ قوانين مكافحة الاحتكار في عين الاعتبار، بما يضمن توافر تشريعات حديثة في هذا المجال. فمن شأن إصلاح القوانين التي تغطي قضايا مكافحة الاحتكار أن ينهض بمستوى التنافسية، ويعزز الثقة ضمن مجتمع الأعمال، ويقلل من حدة التذبذب في الأسعار. وبالمقارنة مع النرويج، فإن أبوظبي تحظى بموقع متميز فيما يتعلق بمستوى المنافسة السائدة ومدى توافر متنافسين محليين.

وبالتوازي مع تحديث التشريعات، سوف تقوم أبوظبي بمراجعة إجراءاتها القضائية وتأمين مواكبة نظامها القضائي لبيئة الأعمال ذات الطبيعة المتغيرة. ومن شأن توافر طاقم قضائي مدرب ويعمل بفاعلية، أن يساعد في جذب الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين، وذلك من خلال دعم تطبيق فاعل للعقود وآليات محايدة لتسوية النزاعات التجارية.

أطلقت الحكومة مبادرات تهدف إلى تعزيز صورة بيئة الأعمال المحلية لدى المستثمرين الدوليين

وفيما يتعلق بمدى فاعلية الإطار القانوني، تُظهر أحدث المسوحات أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحافظ على مرتبتها في التصنيفات الدولية. وبأية حال، فإنه رغم أن دولة الإمارات العربية المتحدة – وإمارة أبوظبي – تتبوأ مرتبة تقع ضمن الثلث الأعلى بين بلدان العالم، فإن الإمارة تعمل حالياً على رفع كفاءة الإطار القانوني لديها، وعلى تسريع آليات فض المنازعات، بهدف دعم مستوى الثقة لدى العامة.

تقييم الإطار التنظيمي للمنافسة في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى (2006–2004)

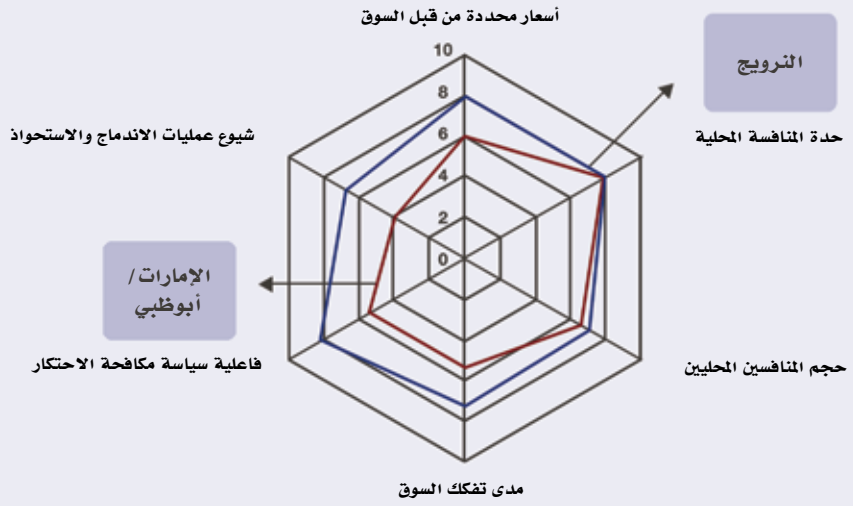

المصدر: الحرية الاقتصادية في العالم 2006 (معهد فريزر)، تقارير التنافسية العالمية (2004–2005)، المنتدى الاقتصادي العالمي، صندوق النقد الدولي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

فاعلية سياسة مكافحة الاحتكار في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى – على مقياس من 1 إلى 7 – (2006)

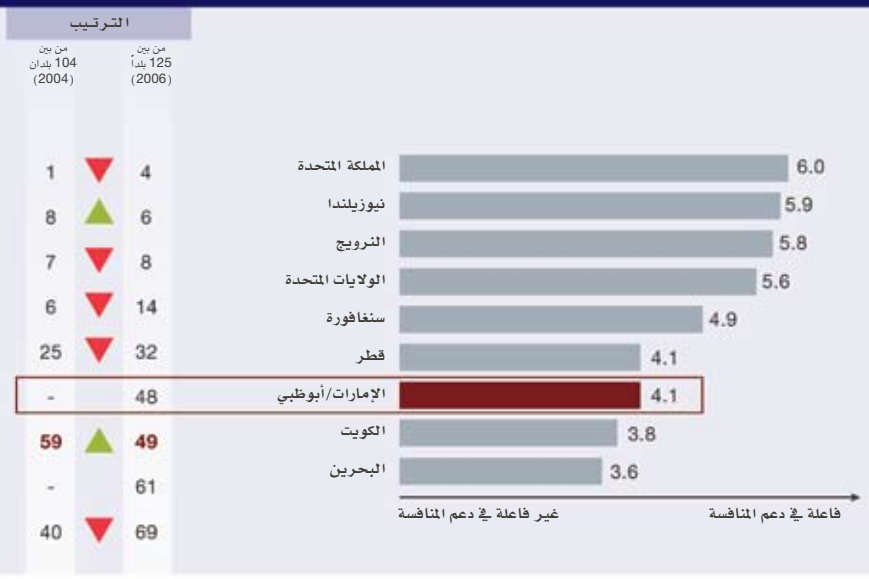

المصدر: دليل الوكلاء التجاريين (غرفة تجارة وصناعة أبوظبي)، تقارير التنافسية العالمية (2004–2005 و 2006–2007)، المنتدى الاقتصادي العالمي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

كفاءة الإطار القانوني – فض منازعات الأعمال الخاصة في الإمارات بالمقارنة مع بلدان أخرى – على مقياس من 1 إلى 7 – (2006)

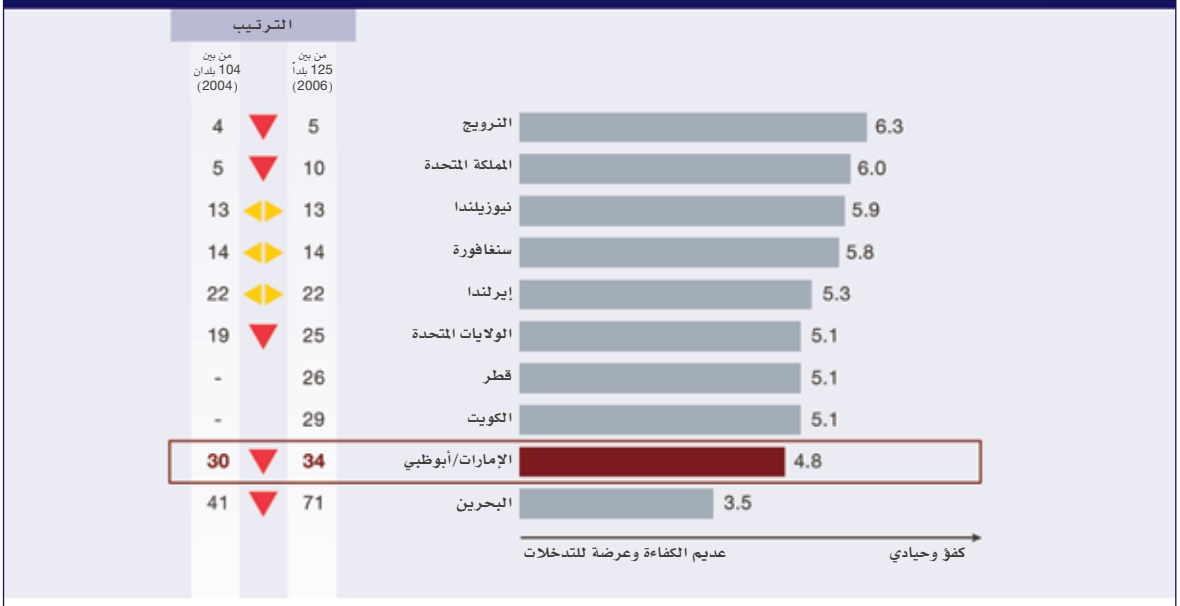

ملاحظة: يقيس المؤشر فاعلية السلطات التشريعية باعتبارها هيئات إصدار القوانين والإشراف على تطبيقها.
المصدر: تقارير التنافسية العالمية (2004-2005 و 2006-2007)، المنتدى الاقتصادي العالمي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وفي هذا السياق، فإن النظام القضائي في إمارة أبوظبي يخضع حالياً إلى برنامج تحديث واسع النطاق، حتمته التطورات السريعة على صعيد الإجراءات القضائية وازدياد أعداد القضايا التي تنتظر البت فيها. وفي مايو من العام 2007، دشنت إمارة أبوظبي جهوداً لتحديث النظام القضائي وغرست جذور نظام قضائي أكثر استقلالاً، وذلك من خلال إنشاء المجلس الأعلى للقضاء. وسوف تستهدف جهود التحديث الأخرى الجوانب الإدارية للنظام من أجل النهوض بسرعة إصدار وتنفيذ الأحكام القضائية.

إجراءات حكومية ميسرة

تعد كفاءة الحكومة والتكامل في أعمال دوائرها وهيئاتها أمرين حاسمين فيما يتعلق بتحسين بيئة الأعمال بوجه عام. وقد اتخذت حكومة أبوظبي – خلال السنوات القليلة الماضية – خطوات مهمة لتسريع عملياتها وتيسيرها، وذلك من خلال برنامج إعادة هيكلة يتسم بالشمولية والسرعة. كما شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في مستوى الفساد وفقاً للمؤشرات الدولية، الأمر الذي جعل تصنيف أبوظبي مقارباً جداً لتصنيف البلدان المقارنة في هذا الشأن.

وسوف يستمر برنامج إعادة هيكلة الحكومة في السعي وراء تيسير العمليات الحكومية، من خلال تحديث النظم الإدارية وإعادة النظر في جوانب النشاط التي تركز عليها تلك النظم، وذلك بهدف التخلص من الإجراءات الروتينية غير الضرورية. كما سيتم تحسين شروط تأسيس الأعمال وتوجيهها نحو تشجيع نمو المشروعات الجديدة.

إجراءات كفؤة وفاعلة لتيسير الاستثمار

بإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر أن يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل من خلال ما يجلبه معه من معرفة وخبرات تستطيع أن تحفز مزيداً من النمو الاقتصادي. وسوف يتم اتخاذ العديد من الترتيبات لتيسير الإجراءات الاستثمارية، وذلك من خلال

مؤشر النظرة إلى الفساد في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– على مقياس من 1 إلى 10 – (2006)

المصدر: تقارير التنافسية العالمية (2004-2005 و 2006-2007)، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر النظرة إلى الفساد 2006 (مؤسسة الشفافية الدولية)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

سوف تقوم الإمارة بإطلاق برنامج شامل من أجل تيسير الإجراءات المتعلقة بإقامة أعمال جديدة في أبوظبي

تبني نهج "النافذة الواحدة" للخدمات، وغيره من التسهيلات التي من شأنها النهوض بالتجربة الاستثمارية في الإمارة. وتتطلع أبوظبي إلى استقطاب قدر أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الطابع الاستراتيجي، وإلى تشجيع الصناعات التصديرية، فضلاً عن الارتقاء بالمعرفة والقدرة التنافسية للإمارة. وبالقدر ذاته، فإن باستطاعة المستثمرين الأجانب أن ينقلوا خبراتهم وعلاقاتهم في الأسواق الخارجية إلى المستثمرين المحليين، بما يعزز القدرات التصديرية لأبوظبي ويرفع مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي. وسوف يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعات المستهدفة في تأدية دور أكبر في التنويع الاقتصادي بالإمارة، وذلك من خلال تحسين عمليات تخصيص رؤوس الأموال، فضلاً عن النهوض بأدائها، وأيضاً عن طريق تقوية المؤسسات واستخدام الخبرات التقنية الأجنبية.

وتهدف هذه العملية إلى تعزيز الفرص أمام قطاع الأعمال في أبوظبي ليقوم بتحديد شركاء دوليين والعمل معهم بشكل وثيق، بما يجعله قادراً على المنافسة بقدرٍ أكبر من الفاعلية في الساحة الدولية.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

سوف تسعى أبوظبي إلى تأمين نهج متوازن للتنمية الإجتماعية والإقليمية يعود بالفوائد على الجميع. ولهذا الغرض، سوف يتم العمل من أجل تحقيق الأهداف الأربعة التالية:

الهدف الثامن

تنسيق فاعل وكفؤ بين المستويين الاتحادي والمحلي

تتوزع حالياً المسؤوليات التشريعية والقضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد. وتختص الحكومات المحلية للإمارات الأعضاء في الاتحاد بالمسؤوليات التي تقع خارج نطاق سلطات الحكومة الاتحادية. وبالتالي فإن أبوظبي تتمتع بقدر نسبي من الاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالشؤون القضائية.

وسوف تتبع أبوظبي آليات تنسيق فاعلة مع الحكومة الاتحادية بغية تأمين الانسجام بين آليات التشريع على المستوى الاتحادي والمستوى المحلي في عمليات صنع القرار الاقتصادي. فالتعاون على المستويين من شأنه أن يتيح إمكانية الاستجابة السريعة للتحولات التي قد تنشأ على صعيد الاقتصاد بوجه عام، الأمر الذي سيساعد في سن التشريعات الجديدة أو تعديل التشريعات القائمة، من أجل تحسين كفاءة الأعمال وتعزيز الثقة في القانون.

الهدف التاسع

نظام قضائي يتسم بالشفافية وتشريعات استثمارية عصرية

من شأن عملية تطوير القوانين على نحو يتيح ازدهار بيئة الأعمال أن تجعل أبوظبي أكثر قدرة على المنافسة من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. وسوف يتم تقييم ومراجعة التشريعات الخاصة بالضرائب والتملك وحقوق الملكية ومكافحة الاحتكار وحوكمة الشركات والمنافسة، بهدف تشجيع المستثمرين الجدد والنهوض ببيئة الأعمال إلى مستوى يتناسب مع تطلعات أبوظبي وطموحاتها. وسوف يتم أيضاً تحديث النظام القضائي بما يجعله قادراً على مواكبة التغييرات التشريعية، وبما يعزز من الثقة لدى المستثمرين.

الهدف العاشر

إجراءات حكومية ميسرة

تعد كفاءة الحكومة والتكامل في أعمال دوائرها وهيئاتها أمرين حاسمين فيما يتعلق بتحسين بيئة الأعمال بوجه عام. وقد اتخذت حكومة أبوظبي خلال السنوات القليلة الماضية خطوات مهمة لتسريع عملياتها وتيسيرها، وذلك من خلال برنامج إعادة هيكلة يتسم بالشمولية والسرعة. كما شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في مستوى الفساد وفقاً للمؤشرات الدولية، الأمر الذي جعل تصنيف أبوظبي مقارباً جداً لتصنيف البلدان المقارنة في هذا الشأن.

الهدف الحادي عشر

إجراءات كفؤة وفاعلة لتيسير الاستثمار

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل من خلال ما يجلبه معه من معرفة وخبرات تستطيع أن تحفز مزيداً من النمو الاقتصادي. وسوف يتم اتخاذ العديد من الترتيبات لتيسير الإجراءات الاستثمارية، وذلك من خلال تبني نهج "النافذة الواحدة" للخدمات، وغيره من التسهيلات التي من شأنها النهوض بالتجربة الاستثمارية في الإمارة. وتتطلع أبوظبي إلى استقطاب قدر أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الطابع الاستراتيجي، وإلى تشجيع الصناعات التصديرية، فضلاً عن الارتقاء بالمعرفة والقدرة التنافسية للإمارة. وبالقدر ذاته، فإن باستطاعة المستثمرين الأجانب أن ينقلوا خبراتهم وصلاتهم في الأسواق الخارجية إلى المستثمرين المحليين، بما يعزز القدرات التصديرية لأبوظبي ويرفع مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي. وسوف يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعات المستهدفة في تأدية دور أكبر في التنويع الاقتصادي بالإمارة، وذلك من خلال تحسين عمليات تخصيص رؤوس الأموال، فضلاً عن النهوض بأدائها، وأيضاً عن طريق تقوية المؤسسات واستخدام الخبرات التقنية الأجنبية.

2. تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية

عقب سنوات من السياسات المالية الحصيفة، باتت إمارة أبوظبي في وضع مالي قوي؛ ومن شأن تبني سياسات مالية نشطة أن يمكن الإمارة من الاستجابة لمقتضيات الدورة الاقتصادية والتأثير فيها على نحو أكثر فاعلية.

لقد تمكنت أبوظبي من إحراز نجاحات كبيرة على صعيد تحقيق التوازن في موازناتها خلال فترة العقود الثلاثة الماضية. وبفضل عوائد النفط والاستثمارات وغيرها من مصادر الدخل، لم تشهد الإمارة إلا نادراً عجزاً في موازنتها، حتى في الأوقات التي اتسمت بغياب الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. ومع ذلك، فإن الوقت قد حان لتطوير السياسة المالية على نحو يسمح باستغلال الوضع المالي المتين للإمارة، ويحقق الفصل بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الأسواق العالمية، إلى جانب إتاحة استخدام أفضل للأدوات المالية في تحفيز الاقتصاد وإشاعة الاستقرار فيه، حسبما تقتضيه الظروف الاقتصادية السائدة.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

تعتزم إمارة أبوظبي تبني سياسات مالية منضبطة تتسم بالقدرة على الاستجابة لمقتضيات الدورة الاقتصادية وعلى استباقها، وذلك عبر تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

مصادر متنوعة للإيرادات المالية

سوف تولي حكومة إمارة أبوظبي أهمية لمسألة إيجاد مصادر جديدة للموارد المالية من أجل التقليل من اعتمادها على العوائد

الميزان المالي لأبوظبي وأسعار النفط (*) (2000–2006)

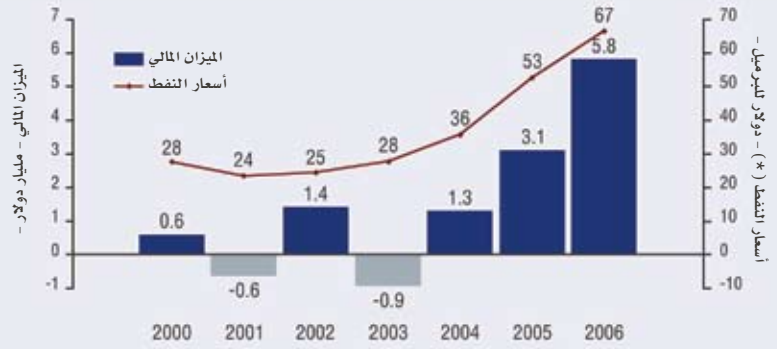

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الميزان المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1.4%	-1.6%	3.3%	-1.8%	2.2%	4.0%	5.8%
نمو أسعار النفط (*)	56%	-13%	4%	14%	29%	45%	28%

(*) أسعار النفط محتسبة من الآن فصاعداً كمتوسط مُرجح لخام فاتح في دبي وخام مربان في أبوظبي.
المصدر: دائرة المالية في أبوظبي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

النفطية ذات الطابع غير المستقر، وذلك من دون التأثير في السمة الاستراتيجية للإمارة باعتبارها بيئة ضريبية موائمة ومقصداً استثمارياً جذاباً. وفي معرض ذلك، سوف يتم تحديد مصادر أخرى للموارد المالية، كما سيتم استخدام مصادر أكثر استقراراً – مثل السندات الحكومية – في تمويل الموازنة. ويكمن الهدف من ذلك في فصل تمويل العمليات الحكومية عن الإيرادات النفطية وتحقيق أقصى درجات القدرة على الإنفاق في المستقبل.

اتبعت أبوظبي على مدار العقود الثلاثة الماضية سياسة مالية حصيفة قامت على أساس استخدام الإيرادات النفطية لتحقيق التوازن المالي وتمويل التنمية. وتم استثمار الفوائض المالية من خلال جهاز أبوظبي للاستثمار، بهدف اللجوء إليها عند حدوث عجز في الموازنة. ونتيجة لذلك، دخلت أبوظبي القرن الحادي والعشرين مستندة إلى مركز مالي قوي، من دون وجود أي دين خارجي، وبمدخرات عالية، وفوائض مالية متزايدة.

وقد ظلت العوائد النفطية تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات المالية للحكومة، إذ استحوذت على نسبة 74% من إجمالي الدخل خلال الفترة الممتدة من العام 2000 إلى العام 2005. ومع ارتفاع أسعار النفط، نمت هذه النسبة إلى 84%، الأمر الذي أتاح في العام 2006 تحقيق فائض مقداره 5.8 مليار دولار. وبالنتيجة، فإن الميزان المالي لأبوظبي يشوبه التأثر بعدم استقرار أسعار النفط. فعندما تكون أسعار النفط مرتفعة، تشهد الموازنة وضعا يتسم بالقوة، ولكن عندما تنخفض أسعار النفط، فإنها تُغرق الموازنة في العجز، ما يستدعي تدخلاً من قبل جهاز أبوظبي للاستثمار لضخ الأموال بهدف المحافظة على "السياسة الصفرية" للعجز المتبعة منذ العام 1993.

ويجدر التنويه إلى أن قوائم الموازنة الحكومية – التي تصدرها دائرة المالية – لا تتضمن المحفظة الاستثمارية لجهاز أبوظبي للاستثمار. فهي تظهر فقط التحويلات التي تتم عبر الجهاز، وفقاً للحاجة، لأغراض الموازنة العامة.

وقد أدت تلك السياسة – "السياسة الصفرية" للعجز – إلى إسداء خدمة كبيرة لأبوظبي في الفترة الماضية. ولكن مع ازدياد التزامات الموازنة لخدمة أعداد أكبر من السكان واقتصاد أكثر تنوعاً، فإن الاعتماد الكبير على الإيرادات المتأتية من تصدير النفط والغاز، سوف يحد من قدرة الحكومة على الإيفاء بخططها الإنفاقية. وفي حال إزالة الإيرادات النفطية من الموازنة الحكومية لأبوظبي، فإن الفائض الذي تتحلى به الموازنة يتحول إلى عجزٍ كبيرٍ، وربما يكون غير قابلٍ للاستدامة.

إن تخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطية من شأنه أن يمكن أبوظبي من مواكبة أفضل الممارسات لدى البلدان المقارنة. فالنرويج هي الأخرى تستخدم إيراداتها النفطية الضخمة في تحقيق توازن موازنتها، مسجلة متوسط عجز نسبته 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الفترة الممتدة من العام 2000 إلى العام 2005.

متوسط أداء الموازنة الحكومية في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي – (متوسط 2000–2005)

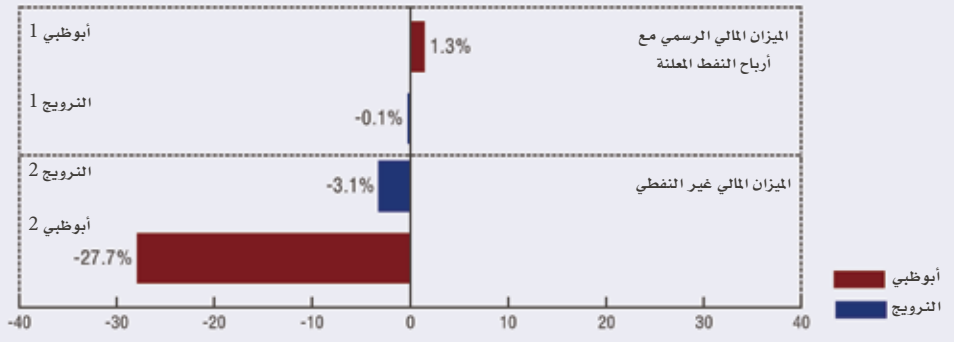

المصدر: دائرة المالية في أبوظبي، الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي، تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة 2007 (صندوق النقد الدولي)، وزارة المالية في النرويج، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

مقارنة بين أبوظبي والنرويج من حيث مدى اعتماد الميزان المالي على النفط

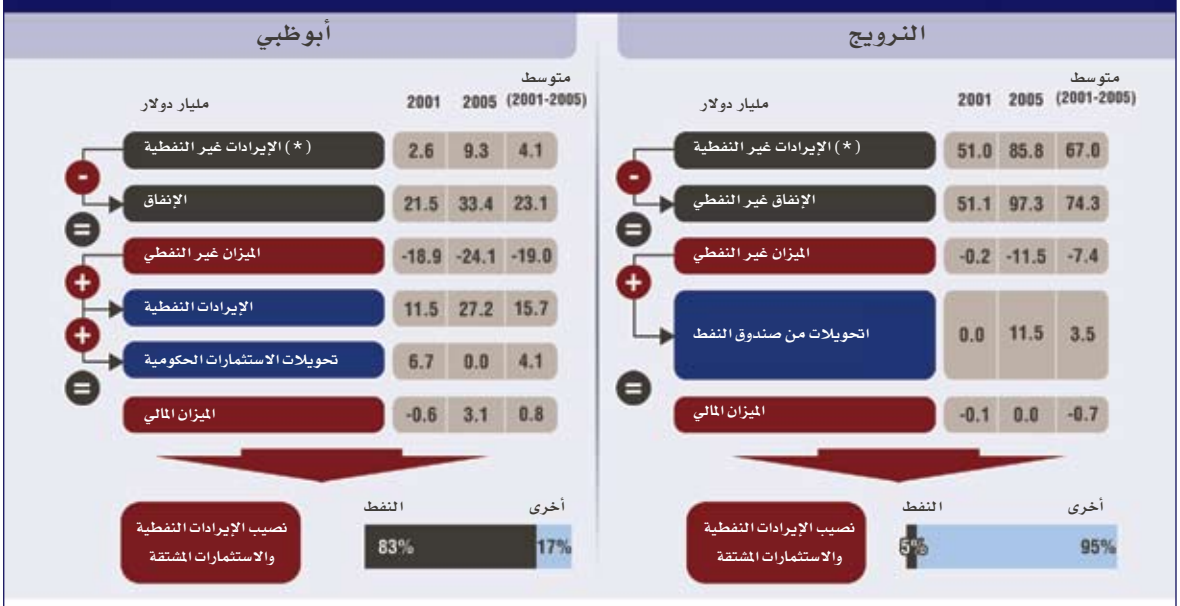

(*) تم إدراج الأرباح الرأسمالية المتأتية من سداد القروض وغيرها من المجالات ضمن الإيرادات غير النفطية.
المصدر: دائرة المالية في أبوظبي، وزارة المالية في النرويج، مقابلات أجراها فريق مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

ولكن في حال إزالة الإيرادات النفطية من الموازنة، فإن متوسط العجز سيبقى عند مستوى مقبول تبلغ نسبته 3.1%، وذلك بالمقارنة مع متوسط عجز بنسبة 27.7% لأبوظبي إذا لم تحتسب الإيرادات النفطية ضمن الموازنة.

ومن الضروري لإمارة أبوظبي أن تحقق مزيداً من الانضباط المالي عبر تنويع مصادر الإيرادات الحكومية. فمن شأن توافر إيرادات أكثر استقراراً – بما يجعل بالإمكان تقديرها – أن يُرسي قدراً أكبر من الثقة في عملية التخطيط الاقتصادي. ففي الوقت الحالي، لا تزيد نسبة الإيرادات ذات المصادر المستقرة تقليدياً على 5%.

وسوف يساعد تخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل يسمح بالإيفاء بمتطلبات الموازنة السنوية – من دون التأثير في مكانة أبوظبي باعتبارها بيئة ضريبية موائمة ومقصداً استثمارياً جذاباً – هو الآخر في إتاحة المزيد من الفوائض التي يمكن استثمارها من قبل جهاز أبوظبي للاستثمار، مما سيسهم في تعزيز الرفاهية الاقتصادية للإمارة في المدى البعيد. ويُذكر أن الإيرادات النفطية والاستثمارات المرتبطة بها، يجري استخدامها حالياً لإحداث التوازن في الموازنة الحكومية لإمارة أبوظبي بدرجة تفوق بكثير ما هو حاصل في البلدان النفطية الأخرى.

ومن خلال تنويع قاعدة إيراداتها، استطاعت النرويج أن تخفض التحويلات من "صندوق النفط" إلى حد أدنى، وبنسبة لم تتجاوز 5% من مجمل الإيرادات المالية للحكومة خلال الفترة الممتدة من العام 2001 إلى العام 2005. وبالمقابل، استحوذت الإيرادات النفطية، والاستثمارات المتعلقة بها، في أبوظبي، على نسبة 83% من إجمالي الموارد المالية للإمارة خلال الفترة ذاتها.

إنفاق حكومي أمثل

سوف تسعى إمارة أبوظبي للوصول إلى النمط الأمثل من الإنفاق الحكومي، عبر تخفيض النصيب النسبي للإنفاق التشغيلي وإرساء مبدأ التخطيط المؤسساتي للإنفاق الرأسمالي طويل الأجل من قبل الدوائر الحكومية. كما سيتم رفع مستوى الإنفاق التنموي للوصول إلى المستويات السائدة في البلدان المقارنة كإيرلندا والنرويج، حيث يُوجه ما نسبته 50% تقريباً من الإنفاق الحكومي إلى المشاريع التطويرية.

هيكل الإنفاق الحكومي
– نسبة إلى إجمالي الإنفاق الحكومي – (متوسط 2001–2005)

(*) يشير الإنفاق الرأسمالي إلى ذلك الجزء من الموازنة الذي تستطيع الحكومة استخدامه في تمويل المشاريع الاستثمارية أو تغطية بنود الإنفاق غير التشغيلية ويتضمن الإنفاق التنموي والمدفوعات التحويلية.
المصدر: دائرة المالية في أبوظبي، تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة 2007 (صندوق النقد الدولي)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وقد عمدت أبوظبي على الدوام إلى زيادة الاستثمارات بهدف تطوير قطاعي البنية التحتية والمرافق الخدمية (الماء والكهرباء). وفي العام 2005، بلغ حجم هذا النوع من الإنفاق التنموي نحو 2.7 مليار دولار، أي ما يعادل 8% فقط من إجمالي الموازنة العامة البالغ 33.4 مليار دولار. وشكل متوسط الإنفاق التنموي – خلال الفترة الممتدة من العام 2001 إلى العام 2005 – نحو 13% فقط من حجم الإنفاق الكلي، وهو مستوى يقل بكثير عن المستويات الخاصة بالاقتصادات المقارنة التي يُخصص فيها نحو نصف الإنفاق الحكومي لمشاريع تنموية وذات طابع استراتيجي.

وفي ضوء التقديرات التي تشير إلى أن السنوات الخمس المقبلة سوف تشهد مشاريع تنموية بقيمة 160 مليار دولار – من ضمنها توسعة رئيسية لمطار أبوظبي الدولي، وتشييد ميناء جديد وضخم، علاوة على العديد من المشاريع العقارية العملاقة – فإن أنماط الإنفاق السائدة حالياً سوف تتغير. وبينما ستستمر أبوظبي في المساهمة بحصة رئيسية في الموازنة الاتحادية، فإن أوجه الإنفاق التشغيلي الأخرى – مثل النفقات الجارية للحكومة – سوف تشهد تراجعاً في نصيبها، وبخاصة مع ما سيُفضي إليه برنامج إعادة هيكلة الجهاز الحكومي في الإمارة من تخفيضات إضافية في أعداد العاملين ضمن القطاع العام وفي المصروفات المتعلقة بذلك. وهذا سوف يتيح للحكومة فرصة أكبر لتمويل المبادرات التنموية التي تُعزز التنويع والنمو المستدام.

حد أمثل من الاستجابة للدورات الاقتصادية والتأثير فيها

سوف تسعى الحكومة إلى استخدام أدوات السياسة المالية بما يتيح إمكانية الاستجابة للدورات الاقتصادية والتأثير فيها. ومن شأن ذلك أن يمكن الحكومة من أداء دور أكثر فاعلية لضمان إحراز معدلات نمو اقتصادي أكثر استقراراً واستدامة. وإدراكاً منها للدور المهم الذي تتولاه أبوظبي على المستوى الاتحادي، سوف تقوم الحكومة أيضاً بتعزيز عمليات التنسيق مع وزارة المالية لتأمين الانسجام على صعيد إعداد السياسات المالية على المستويين المحلي والاتحادي.

ومما لا شك فيه أن سياسة "العجز الصفري" لأبوظبي قد وضعت الإمارة في مركز مالي فاعل، إلا أن النظرة للمستقبل تظهر أن اتباع سياسة مالية نشطة تسعى إلى تحفيز الاقتصاد وإشاعة الاستقرار فيه بما ينسجم مع الظروف السائدة، قد أصبح الآن مسألة ملحة. وتنزع الحكومة حالياً إلى زيادة الإنفاق عندما تكون أسعار النفط مرتفعة. وفي هذا السياق، فإن اتخاذ إجراءات تأخذ في الاعتبار مقتضيات الدورة الاقتصادية، سوف يجعل السياسة المالية لأبوظبي أكثر انسجاماً مع أفضل الممارسات المعروفة، كما أنه سيقود إلى نمط نمو أكثر استقراراً واستدامة، وأقل تأثراً بتذبذبات أسعار النفط.

أدوات السياسة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وأبوظبي (2004–2005)

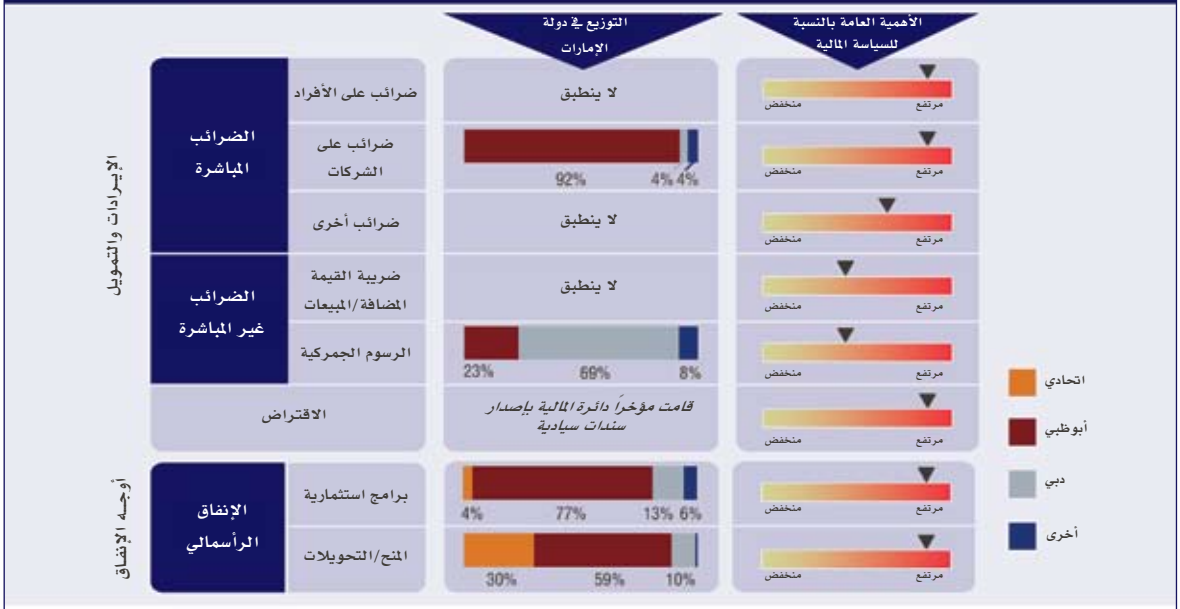

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة 2007 (صندوق النقد الدولي)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

تطـــوير ســـوق للسنـــدات

توصي المؤسسات الدولية – مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة – بإصدار السندات الحكومية باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية. بيد أن بلدان مجلس التعاون تعد أقل اعتماداً على أدوات الدين الحكومي، وذلك بفضل الإيرادات النفطية. وتتسم سوق السندات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة بكونها ضعيفة التطور، وذلك لأن السلطات الاتحادية والمحلية لا تلجأ إلى الاقتراض في أسواق المال لأغراض التمويل. إلا أن أبوظبي أدركت وجود إمكانية لإقامة سوق نشطة للسندات، وقامت مؤخراً بإطلاق أول إصداراتها من السندات الحكومية المقومة بالدولار. وقد منحت – منذ فترة وجيزة – مؤسستا "فيتش" و "ستاندرد آند بورز" للتقييم الائتماني، إمارة أبوظبي تصنيفاً من درجة «إيه إيه» (AA) المتقدمة. ولم يأت هذا التصنيف مفاجئاً في ظل التقديرات القائلة بأن نسبة صافي الأصول المملوكة من قبل الإمارة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو 200% في العام 2006. وسوف تمثل سوق السندات الحكومية أداةً مهمةً للسياسة المالية، بما ستتيحه من إمكانية لتنويع الإيرادات نحو مصادر أكثر استقراراً. كما أنها ستعزز ثقة المستثمرين في أسواق المال المحلية، وتوفر معياراً ذا مستوى متدنٍ من المخاطر، فضلاً عن منحنىً للعائد الاستثماري وفق هذا المعيار. وتظهر تجربة كل من إيرلندا وسنغافورة والنرويج أنه لا يجدر أن يقتصر استخدام الحكومات لأدوات الدين على أوقات الأزمات فقط. وبما أن العوائد التي يتعين دفعها لحاملي السندات ستكون أقل من المكاسب الرأسمالية لجهاز أبوظبي للاستثمار، فإن ذلك يعني أنه من الأكثر منطقيةً أن يتم تمويل الموازنة عبر إصدار السندات بدلاً من استخدام الإيرادات النفطية.

وعلاوة على ذلك، يمكن توظيف السياسة المالية بما يضمن مزيداً من المساهمة في استقرار الأسعار بوجه عام. فمن شأن توجيه الإيرادات المالية، وأدوات الإنفاق والتمويل، بما يمكنها من الاستجابة لضغوط الأسعار – بل والاستعداد لها – أن يتيح إطاراً أكثر تنسيقاً وفاعلية في التعامل مع السياسات الاقتصادية الكلية. وفي هذا المقام، فإن صناع السياسة المالية في أبوظبي سوف يسعون إلى الدفع باتجاه تبني آليات تنسيقية مع الإمارات الأخرى الأعضاء في الاتحاد ومع الحكومة الاتحادية، إلى جانب التطلع لتحقيق التكامل مع مساعي صناع السياسة النقدية.

وفي الواقع، بما أن أبوظبي تعد المساهم الأكبر في الإيرادات المجمعة للاتحاد، وفي الموازنة الاتحادية، فإنه يتعين على السياسة المالية لأبوظبي أن تأخذ في الاعتبار ما يترتب عليها من انعكاسات على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة ككل. وهكذا، فإن الإمارة سوف تعمل على ضمان أن ما تحدثه من تغييرات في سياستها المالية يعود بالفائدة على اقتصاد الدولة بوجه عام، ولا يتسبب بتأثيرات غير مرغوبة في أماكن أخرى.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

تعتزم إمارة أبوظبي تبني سياسات مالية منضبطة تتسم بالقدرة على الاستجابة لمقتضيات الدورة الاقتصادية وعلى استباقها، وذلك عبر تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

الهدف الثاني عشر

مصادر متنوعة للإيرادات المالية

سوف تولي حكومة إمارة أبوظبي أهمية لمسألة إيجاد مصادر جديدة للموارد المالية من أجل التقليل من اعتمادها على العوائد النفطية ذات الطابع غير المستقر، وذلك من دون التأثير في السمة الاستراتيجية للإمارة باعتبارها بيئة ضريبية موائمة ومقصدا استثماريا جذابا. وفي معرض ذلك، سوف يتم تحديد مصادر أخرى للموارد المالية، كما سيتم استخدام مصادر أكثر استقرارا – مثل السندات الحكومية – في تمويل الموازنة. ويكمن الهدف من ذلك في فصل تمويل العمليات الحكومية عن الإيرادات النفطية وتحقيق أقصى درجات القدرة على الإنفاق في المستقبل.

الهدف الثالث عشر

إنفاق حكومي أمثل

سوف تسعى إمارة أبوظبي إلى الوصول إلى النمط الأمثل من الإنفاق الحكومي، عبر تخفيض النصيب النسبي للإنفاق التشغيلي وإرساء مبدأ التخطيط المؤسساتي للإنفاق الرأسمالي طويل الأجل من قبل الدوائر الحكومية. كما سيتم رفع مستوى الإنفاق التنموي للوصول إلى المستويات السائدة في البلدان المقارنة كإيرلندا والنرويج، حيث يُوجه ما نسبته 50% تقريبا من الإنفاق الحكومي إلى المشاريع التطويرية.

الهدف الرابع عشر

حد أمثل من الاستجابة للدورات الاقتصادية والتأثير فيها

سوف تسعى الحكومة إلى استخدام أدوات السياسة المالية بما يتيح إمكانية الاستجابة للدورات الاقتصادية والتأثير فيها. ومن شأن ذلك أن يمكن الحكومة من أداء دور أكثر فاعلية لضمان إحراز معدلات نمو اقتصادي أكثر استقرارا واستدامة. وإدراكا منها للدور المهم الذي تتولاه أبوظبي على المستوى الاتحادي، سوف تقوم الحكومة أيضا بتعزيز عمليات التنسيق مع وزارة المالية الاتحادية لتأمين الانسجام على صعيد إعداد السياسات المالية على المستويين المحلي والاتحادي.

3. إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة

مع ارتفاع مستوى التقدم الاقتصادي، فإن الحاجة تبرز إلى تبني أدوات أكثر تطوراً لحماية النظام النقدي والمالي للإمارة، وإلى المساعدة في احتواء التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار.

مع نمو اقتصاد أبوظبي وانتقاله إلى مرحلة أكثر تطوراً، سوف يعمل صانعو القرار في الإمارة على ضمان عمل الأسواق المالية والنقدية على نحو يبقي ضمن الحد الأدنى مخاطر نوبات الصعود المفرط التي تُذكي التضخم وترفع من حرارة الأسواق. وفيما يشهد القطاع المصرفي في عموم دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بوتيرة تعد من بين الأسرع في العالم، فضلاً عن تمكنه من تحقيق تقدم ملحوظ في إتاحة سوق مالية أكثر تطوراً، فإنه سوف يتم اتخاذ إجراءات إضافية لتأمين استمرارية الأداء المُعافى للنظام. ومن شأن أدوات السياسة النقدية الشبيهة بتلك المتوافرة في البلدان المقارنة – مثل النرويج – أن تتيح إمكانية السيطرة على تدفقات السيولة النقدية في الاقتصاد، والنأي به عن تلك المجالات التي تُعزز من الممارسات التضخمية وأنشطة المضاربة. وسوف يساعد تحديث القواعد التنظيمية والإشرافية ضمن قطاع المصارف والتأمين بأبوظبي في النهوض بفاعليتهما ومستوى تطورهما، وذلك مع نمو الاقتصاد المحلي لمواجهة التحديات العالمية. كما أن التطبيق الفاعل لأدوات إضافية من أدوات السياسة النقدية – بغرض التأثير في المعروض النقدي داخل الاقتصاد – سيساعد هو الآخر في فرض السيطرة على السيولة والائتمان، ومن ثم التضخم، مع المحافظة على فوائد النمو المحلي. وسوف تزدهر أسواق المال في أبوظبي ضمن بيئة تسودها الثقة والاستقرار.

وفي المرحلة الأولى، ستركز أبوظبي على ضمان الانضباط النقدي من خلال السيطرة على مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في المؤسسات والمستثمرين، وعبر استهداف قضايا مثل السيولة المتاحة في النظام المالي ومدى قدرة هذا النظام على الإيفاء بالتزاماته، إلى جانب كفاية رؤوس أمواله. وعندئذ سيكون بمقدور الحكومة أن تطور أدوات أخرى للتأثير في كمية النقد، ومدى تدفقه وعمقه وتكلفته، وأن تستخدم تلك الأدوات لتوجيه الأسعار وتهذيب النشاط الاقتصادي. ومن خلال تطبيق سياسات نقدية كفؤة، سيكون بإمكان الحكومة أن تساعد في إتاحة بيئة أكثر استقراراً أمام الاستثمار، وأن تشجع على نمو صحي في المدى الطويل.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

سوف تعمل أبوظبي من أجل تحسين مدى عمق واستقرار أسواق النقد والمال، فضلا عن جعلها أقل عرضة للصدمات الخارجية. كما أنها ستتخذ إجراءات فاعلة للإبقاء على التضخم عند مستويات يمكن السيطرة عليها. وفي هذا الإطار، سوف تسعى الإمارة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أطر تنظيمية وإشرافية فاعلة ومؤثرة لقطاعي المصارف والتأمين

من خلال التعاون مع الجهات المعنية على المستوى الاتحادي، سوف تسعى أبوظبي إلى إرساء إطار تنظيمي فاعل ومستقل. فثمة حاجة إلى إطار تنظيمي وإشرافي يكون على قدر أفضل من التطور فيما يتعلق بصناعة التأمين، وذلك بغية دعم نمو هذه الصناعة وتعزيز تأثيرها الإيجابي في الاقتصاد. وسوف تعمل الحكومة بالقدر ذاته على دعم توفير مزيد من الفرص للمصارف على صعيد تمويل المشاريع الرأسمالية وتحقيق الكفاءة في سوق القروض الشخصية.

ومنذ العام 2000، شهدت أصول المصارف التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بمعدل لافت، إذ تجاوز هذا المعدل نظيره في الاقتصادات الناشئة الأخرى، وبات يقف في الوقت الحاضر عند مستوى يضاهي معدل النمو المسجل في الصين.

الأصول المجمعة للبنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة (2001–2005)

المصدر: مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، القطاع المصرفي في دولة الإمارات 2007 (جي آي أتش)، تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة 2005 - 2006، الكويت، لبنان، مصرف الاحتياطي في أستراليا، سي بي آر سي، إيكونوميست إنتيليجينس يونيت، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

ورغم هذا النمو السريع في قاعدة الأصول، فقد تمت المحافظة على توازن معقول بين الأصول والمطلوبات عبر النظام المالي بأكمله. وقد التزم النظام جانب الحيطة في تطلعاته، مما آل إلى معدلات لكفاية رأس المال تفوق المستوى المحدد وفقاً لاتفاقية "بازل 2" (Basel II). وبحلول العام 2005، كان معدل كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة يفوق بمقدار خمس نقاط مئوية المستوى المطلوب بموجب "بازل 2" والبالغ 8%، في حين وقفت نسبة كفاية رأس المال المُعدّلة للمخاطر عند مستوى أعلى من ذلك. وقد ظل هذا الوضع القوي – على مدار سنوات – يمثل سمة من سمات النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشكل قاعدة متينة لتدشين تطويرات جديدة في القطاع المصرفي.

متوسط نمو أصول البنوك التجارية – معدل النمو السنوي التراكمي – (2000–2005)

ملاحظة: تم احتساب معدل النمو السنوي التراكمي لأصول البنوك التجارية في الصين خلال الفترة بين 2002 و 2005 وذلك بسبب عدم توافر بيانات كافية.
المصدر: مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، القطاع المصرفي في دولة الإمارات 2007 (جي آي أتش)، تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2006، الكويت، لبنان، مصرف الاحتياطي في أستراليا، سي بي آر سي، إيكونوميست إنتيليجينس يونيت، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

نسبة القروض إلى الودائع في دولة الإمارات العربية المتحدة بالمقارنة مع بلدان أخرى – نسبة مئوية – (2006)

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2006، الكتاب البحثي السنوي لدولة لإمارات العربية المتحدة 2006، إي أف جي هيرميس، حكومة هونج كونج، شركة كيه بي أم جي، مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، بنك أبوظبي الوطني، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

ورغم النمو القوي وتجاوز متطلبات المعايير العالمية، فإنه ثمة انطباع عام في الأسواق بأن القطاع المصرفي لم يحقق بعد جميع إمكاناته. ويتيح النمو السريع للقطاع المصرفي وتحسن فرص الحصول على التمويل، فرصاً جديدةً للارتقاء بمستوى تطور هذا القطاع. وفيما يتعلق بالمستقبل، فإنه سوف يتم إجراء تعديلات داخل النظام المصرفي بغية معالجة أوجه القصور المحتملة. ففي الوقت الحاضر، تعمل المصارف في أبوظبي في ظل مستويات متدنية نسبياً لمتطلبات الاحتياطي المفروضة عليها، وذلك مع وجود حاجة إلى تعزيز مستوى الإشراف على الصناعة المصرفية بما يتماشى مع تلك المستويات.

ومن شأن المستويات الأكثر تطوراً من الإشراف على القطاع المصرفي أن تزيد من إمكانية التكهن بالتحديات المحتملة للقطاع، وأن تؤمن لديه مستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات. ويمكن أيضاً من خلال إطلاق نظام جديد يوفر التأمين على الودائع، أن يؤدي إلى تحسين استقرار القطاع المصرفي، وأن يتيح مستويات إضافية من الثقة للمستثمرين.

وتظهر تركيبة القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي وجود نسبة عالية من القروض الشخصية التي لها في الغالب أثر في إذكاء أنماط الإنفاق الاستهلاكية. بيد أن نسبة هذا النوع من القروض قد بدأت بالتراجع مع توجه مزيد من قنوات التمويل نحو مجالات الاستثمار والإنفاق الرأسمالي.

في حين تمثل عوامل العرض والطلب محركاً رئيسياً للتضخم في إمارة أبوظبي، فإنه يمكن معالجة التضخم النقدي والتضخم المستورد من أجل تحسين النظرة المستقبلية حيال الأسعار في الإمارة

وتقف الاحتياطيات المخصصة لتغطية القروض المتعثرة داخل النظام المصرفي عند مستويات متعافية جداً، في حين أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض قد شهدت اتجاهاً هبوطياً، ما يتيح دليلاً آخر على متانة النظام.

وتحتاج المصارف إلى النظر في إمكانية الحد من أنواع القروض التي عكفت على تقديمها في الماضي، وذلك من خلال زيادة نسبة ترتيبات القروض طويلة الأمد والمستندة إلى ضمانات، وعبر التقليل من إقراض الأنشطة قصيرة الأجل والمحفوفة بالمخاطر.

ويمكن للتوسع في منح الائتمان إلى القطاعات الإنتاجية – مثل المرافق العامة والبنية التحتية والصناعات التحويلية والمؤسسات المالية – أن يحسن من تركيبة القروض بوجه عام.

ويتمثل أحد المجالات الأخرى التي ينبغي على القطاع المصرفي أن يستمر في الاهتمام بها، في التخفيف من حدة المخاطر المتعلقة بتركز الائتمان. ويمكن أن يتحقق هذا الأمر بتأمين تخصيص ملائم للائتمان المصرفي عبر مختلف المناطق الجغرافية

إجمالي القروض المتعثرة ومستوى التغطية المتوافر لها (*) – نسبة مئوية – (2001–2005)

(*) القروض المتعثرة هي تلك القروض التي يكاد أصحابها يعجزون عن السداد أو أنهم يواجهون بالفعل العجز عن السداد. ويُعادل مستوى تغطية القروض المتعثرة نسبة الاحتياطيات المخصصة لتغطية خسائر القروض إلى إجمالي القروض المتعثرة.
المصدر: مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، القطاع المصرفي في دولة الإمارات 2007 (جي آي آتش)، تقارير صندوق النقد الدولي (الإمارات العربية المتحدة، الكويت، اليابان) 2005، ساما، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

والزبائن والقطاعات. ويتعين على المصارف توظيف مستويات السيولة العالية المتاحة حالياً في تمويل المشروعات التنموية الصغيرة والمتوسطة بدلاً من تمويل الأنماط الاستهلاكية.

ومع تنامي مستويات التنويع الاقتصادي، فإن فرصاً جديدةً سوف تظهر أمام القطاع المصرفي. وفي الوقت ذاته، يتعين على هذا القطاع أن يتطلع إلى خلق أذرع استثمارية أكثر تطوراً للمساعدة في تنمية الثروات وإتاحة سبل جديدة للادخار للمستقبل أمام سكان إمارة أبوظبي. وبالقدر ذاته، يجدر بالمصارف أن تتطلع إلى التوسع في خارج إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، وأن تبدأ بالتحرك في الأسواق الإقليمية والعالمية.

ومع توجه أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة نحو تحديث الأطر الإشرافية والتنظيمية، وتشجيع القطاع المصرفي على التوسع في نطاق عملياته، فإن الفرص ستنشأ في الأسواق الخارجية، وستكون المصارف المحلية في موقع يسمح لها بالتقاط تلك الفرص.

ثمة حاجة إلى تطوير أدوات استثمارية طويلة الأجل بغرض إعادة توجيه الفائض في السيولة نحو تمويل المشاريع التنموية في الإمارة

مستويات تضخم خاضعة للسيطرة عبر سياسة نقدية فاعلة

ثمة حاجة لاستحداث مزيد من أدوات السياسة النقدية ذات التأثير الفاعل، بما يسمح بإدارة المعروض النقدي والأسعار، ويحد من مستويات التضخم المستورد. وسوف يتم إطلاق أدوات ادخارية جديدة، إلى جانب توفير آليات محلية، تساعد في امتصاص الفائض في السيولة النقدية وتوجيهه نحو استخدامات أكثر إنتاجية وأكثر فاعلية في توليد النمو الاقتصادي. وسيتم تشجيع المصارف على استثمار أموالها عبر قنوات أجنبية بغية إبطال آثار السيولة الزائدة في النظام المصرفي المحلي والحد – على نحو إضافي – من الضغوط التضخمية المحلية.

وسوف تسعى الحكومة أيضاً إلى ضمان التوافر المستمر لأحدث البيانات الخاصة بالتضخم. وإضافة إلى تبني سياسة نقدية أكثر فاعلية، فإنه سوف يتم إيلاء مزيد من الاهتمام إلى مسألة التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات – وبالذات فيما يتعلق بالوحدات السكنية – الأكثر تأثيراً في تضخم مؤشر أسعار المستهلك.

ومع النمو القوي للاقتصاد، فقد بدأ التضخم بالظهور نتيجة لمعدلات التنمية السريعة جداً التي تشهدها أبوظبي. ولا يعد ظهور التضخم في اقتصاد سريع النمو أمراً مقتصراً على دولة

محددات التضخم في مُكمش الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات 2006 (التضخم النقدي وتضخم أسعار السلع والخدمات والتضخم المستورد (*))

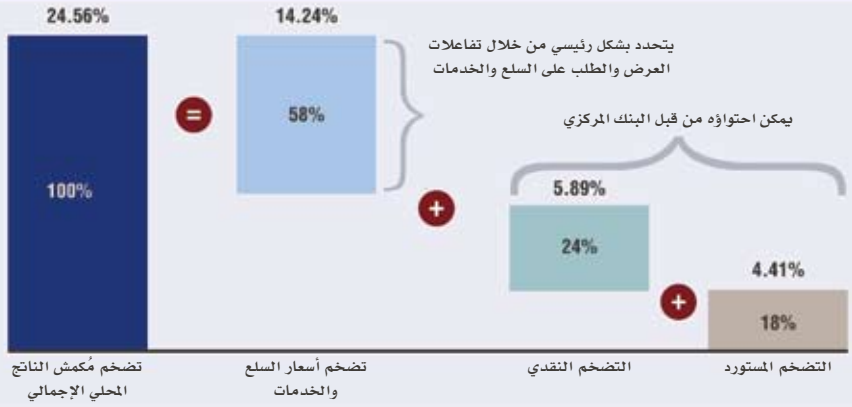

(*) كشفت عدة اختبارات عن نتائج منسجمة حيال مستوى التأثير النسبي لكل محدد من المحددات الثلاثة أعلاه.
المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة 2006، مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

الإمارات العربية المتحدة أو إمارة أبوظبي. وثمة سبل ووسائل تستطيع من خلالها الإمارة أن تعالج هذه المسألة. وتتطلع حكومة أبوظبي – بالتنسيق مع السلطات الاتحادية – إلى إرساء سياسات إضافية من شأنها أن تزيد من إمكانية السيطرة على المعروض النقدي، وأن تساعد بالتالي في الحد من مستويات التضخم.ويمكن تصنيف عوامل التضخم في أبوظبي ضمن ثلاث فئات رئيسية، يتطلب كل منها إجراءً حكومياً خاصاً بهدف تحسين النظرة الكلية حيال الأسعار. وهذه الفئات الثلاث هي: تضخم أسعار السلع والخدمات، والتضخم النقدي، والتضخم المستورد. وبالرغم من الأهمية التي يحظى بها التضخم المستورد، إلا أنه يبدو أقل تأثيراً في مجمل التضخم بالمقارنة مع العاملين الآخرين. وتعد عوامل العرض والطلب المحرك الرئيسي للتضخم في الاقتصاد المحلي، وبالذات فيما يتعلق بإيجارات المساكن التي تمثل العامل الأساسي ضمن هذه الفئة.

تضخم مؤشر أسعار المستهلك في أبوظبي حسب مجموعات السلع والخدمات – نسبة مئوية – (2001–2006)

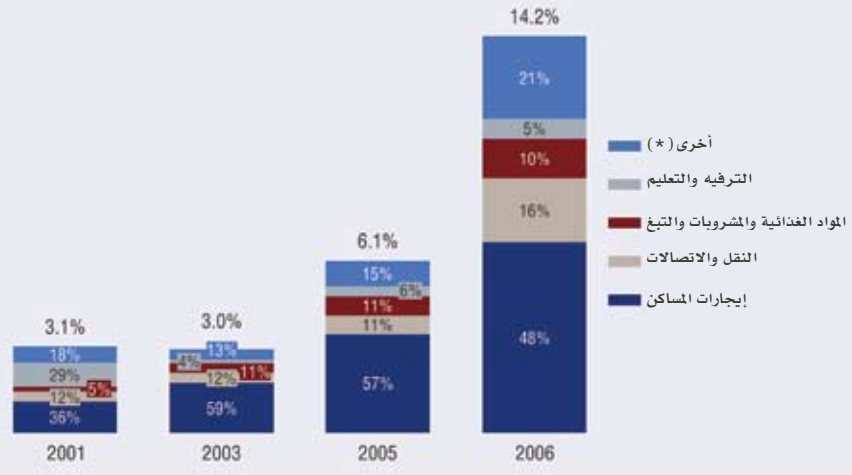

(*) تتضمن الرعاية الطبية والخدمات الصحية، والألبسة والمنسوجات والأحذية، والأثاث، وسلع وخدمات أخرى.
المصدر: وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات، مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة 2006، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

ثلاثة مصادر للتضخم

1 - التضخم المتعلق بعوامل العرض والطلب: الزيادة في أسعار المنتجين وأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية بسبب الضغوطات الناجمة عن اختلال العرض والطلب.

2 - التضخم النقدي: الضغوط السعرية التي يمكن إرجاعها إلى حجم المعروض النقدي ومدى عمقه وتكلفته وتدفقاته.

3 - التضخم المستورد: الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي الناجمة عن تراجع سعر صرف العملة الوطنية مقابل عملات البلدان التي تعد المصادر الرئيسية للواردات.

كما شهد المعروض النقدي هو الآخر نمواً سريعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في ظل ارتفاع أسعار النفط. فقد سجل المعروض النقدي – ممثلاً بالأوراق النقدية والمسكوكات والحسابات الجارية والمعبر عنها بـ "أم1" (M1) في الرسم البياني أدناه – نمواً سنوياً بنسبة بلغ متوسطها 23% منذ العام 2002. أما المعروض النقدي "أم2" الذي يجمع بين "أم1" وحسابات التوفير والودائع الآجلة، فقد شهد نمواً قوياً منذ العام 2000 بمعدل سنوي مقداره 17%.

ويُعزى هذا النمو في المعروض النقدي إلى السياسات النقدية غير المتشددة القائمة حالياً على المستوى الاتحادي، بالإضافة إلى تأثّره بالنمو الكبير في الإيرادات النفطية، وما صاحب ذلك من ارتفاع في حجم السيولة المحلية.

إلى جانب ذلك، فإن ارتباط العملة الوطنية بالدولار الأمريكي لم يبق للحكومة سوى القليل من أدوات السياسة النقدية التي تستطيع اللجوء إليها. وعلى وجه التحديد، فإن القدرة على استخدام أسعار الفائدة كأداة فاعلة للتأثير في المعروض من النقد، تعد محدودة للغاية. وقد أثرت – في الآونة الأخيرة – أسعار الفائدة المنخفضة بالولايات المتحدة في أنماط الادخار المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، وفي إمارة أبوظبي بشكل خاص، إذ اتجهت المدخرات نحو الأشكال الأكثر سيولة من الحسابات المصرفية – مثل الحسابات الجارية – بدلاً من أن تتجه لخدمة أغراض الاستثمار طويل الأجل. وضمن هذا المجال بالذات، تستطيع أبوظبي أن تساعد في التخفيف من مدى تأثير المعروض النقدي في مستوى التضخم.

المعروض النقدي في دولة الإمارات حسب مؤشرات السيولة أم1 و أم2 و أم3 (*) – مليار دولار – (2000–2006)

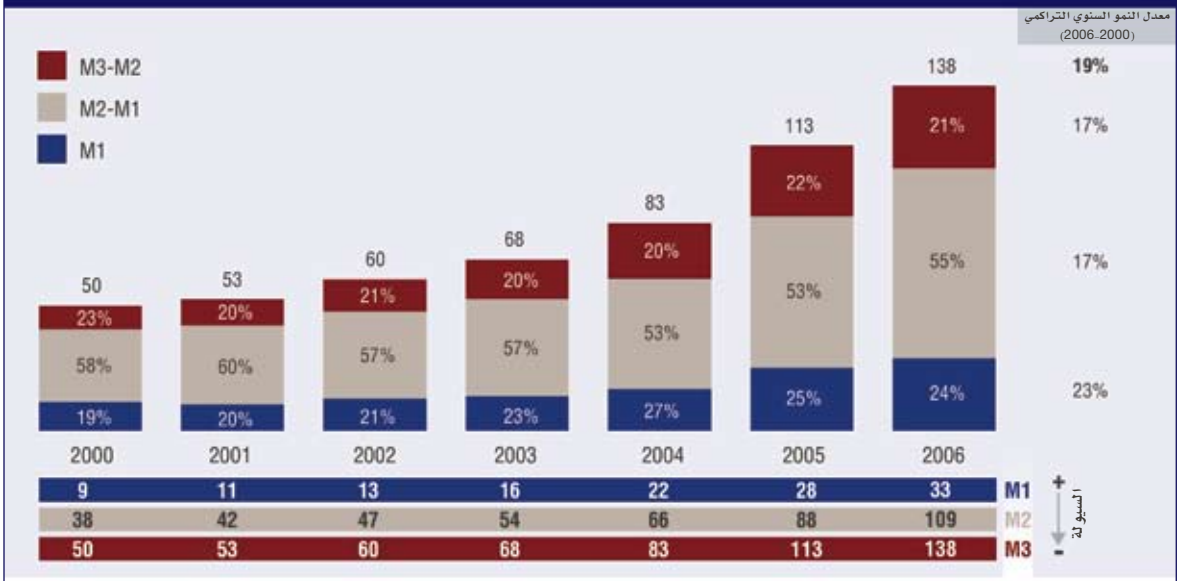

(*) أم1 و أم2 و أم3 هي مؤشرات لكمية النقود داخل الاقتصاد. أم1 يمثل العملات والمسكوكات والحسابات الجارية، أم2 يتضمن أم1 إضافة إلى حسابات التوفير والودائع الآجلة، أم3 هو مجموع أم1 و أم2 بالإضافة إلى شهادات الإيداع والسندات.

المصدر: مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

العمق المالي في السوق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة (*) – نسبة مئوية – (2000–2006)

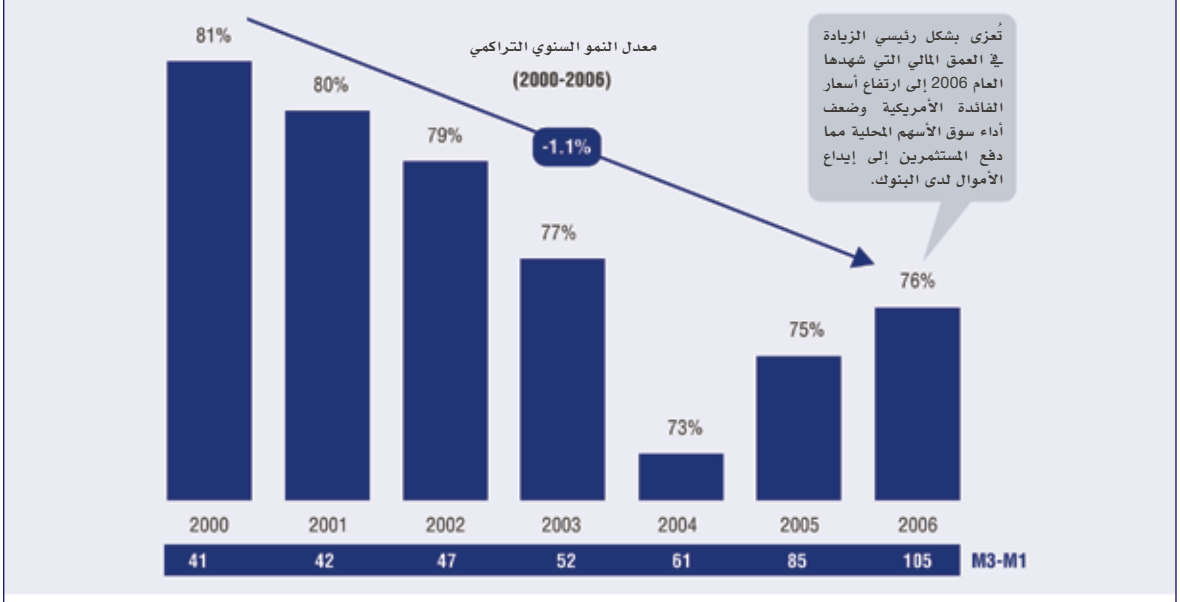

(*) يتم احتساب العمق المالي كنسبة (أم3 – أم1) إلى أم3
المصدر: مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وتحتاج أبوظبي إلى تشجيع معدلات أعلى للادخار، وإلى تطوير سبل جديدة يمكن من خلالها الإبقاء على الثروات داخل الاقتصاد وتوظيفها في مجالات إنتاجية طويلة الأمد. فمن شأن نظام مالي يتسم بالعمق وبقدر عال من التطور أن يساعد في توجيه الفائض في السيولة بعيداً عن الاستهلاك غير المنتج ونحو تكوين رأس المال. فتوجيه الفائض النقدي بعيداً عن النمط الاستهلاكي، سوف يساعد في الحد من التضخم. وسوف تسعى أبوظبي إلى تقديم مزيد من أدوات الادخار للمودعين والمستثمرين، في الوقت الذي تتطلع فيه أيضاً إلى إتاحة آليات للتوفير على مستوى الإمارة أمام قوة العمل من مواطنين وغير مواطنين.

سوف تسعى إمارة أبوظبي إلى زيادة معدل الادخار

ومن شأن وجود سوق ضخمة للسندات أن يساهم أيضاً على هذا الصعيد، وذلك عبر امتصاص جزء من فائض المعروض النقدي لاستخدامه في أغراض أكثر إنتاجية، مع التقليل من النزعة الاستهلاكية ومن الاهتمام بالمكاسب قصيرة الأجل.

وسوف يغذي إيجاد مزيد من أدوات الادخار طويل الأجل أسواق المال بشكل مباشر، متيحاً أمامها قدراً أعلى من الاستقرار في المدى الطويل، كما أنه سيمكن صانعي السياسة من التركيز بوجه أفضل على التنمية الاقتصادية.

وثمة علاقة قوية بين المعروض النقدي والتضخم. فالسيولة الزائدة ونمو الائتمان كلاهما يصبان في الاقتصاد ويتسببان في تحول الاتجاهات التضخمية إلى ظواهر ملازمة. ويمكن الحد من هذا النمو المترادف عبر اتخاذ تدابير ملائمة على صعيد السياسة النقدية. فالفائض في السيولة لا يقود بالضرورة إلى التضخم، ولكن حدوث زيادات في المعروض النقدي من دون أن يواكب ذلك نشاط اقتصادي منتج، يمكن أن يوفر بيئة خصبة تترعرع فيها جذور التضخم.

ويجدر توجيه المزيد من المعروض النقدي نحو مجالات تساعد في توليد النشاط الاقتصادي، وبعيداً عن الاستخدامات غير المنتجة. كما أن تحسّن مدى تطور القطاع المصرفي وتحركه نحو دخول الأسواق الأجنبية، سيساعد في استخدام كميات

نمو المعروض النقدي والتضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة (*) – نسبة مئوية – (1993–2006)

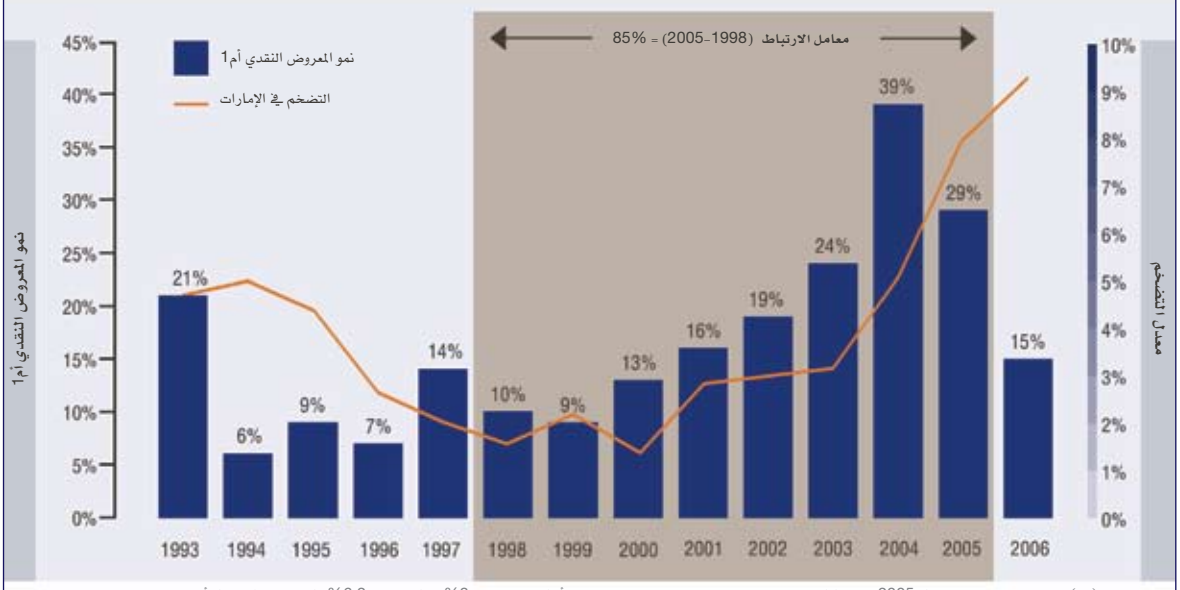

(*) اعتمد تقدير التضخم لعام 2005 على بيانات صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي التي أشارت إلى معدل 8% مقابل معدل 6.2% كانت وزارة الاقتصاد أعلنت عنه قبل صدور بيانات الصندوق والمصرف.

المصدر: مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، دائرة التخطيط والاقتصاد – أبوظبي، الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي، غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

إضافية من السيولة الفائضة في الأسواق الخارجية، وسيساهم بالتالي في المحافظة على معدلات معقولة لنمو الائتمان على مستوى الإمارة. وخلال السنوات الأخيرة، فاق معدل النمو في المعروض النقدي بدولة الإمارات العربية المتحدة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حتى بعد أخذ التغيرات في سرعة تداول النقد في عين الاعتبار.

ومن شأن تقديم المزيد من أدوات الادخار طويلة الأجل، وإطلاق سوق للسندات الحكومية، أن يساعدا في تحويل الفوائض النقدية بعيداً عن الاستخدامات قصيرة الأجل، وأن يدفعا بها باتجاه مشاريع اقتصادية طويلة الأمد. فمن الضروري أن يواكب نمو الناتج المحلي الإجمالي – إلى حد معين – نمو المعروض من النقد، وإلا فإن الفوائض النقدية المتاحة يمكن أن تؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية.

وقد أدى انخفاض سعر صرف الدرهم مقابل عملات العديد من الشركاء التجاريين للإمارة، إلى دخول نسبة من التضخم المستورد إلى الاقتصاد. ويعود السبب في ذلك إلى ارتباط الدرهم بالدولار الأمريكي. ويأتي نحو 60% من الواردات عبر مصادر تساهم في فئة التضخم المستورد. فمع ارتفاع أثمان السلع القادمة إلى الإمارة، يجد التجار أنفسهم مضطرين إلى زيادة أسعار تلك السلع بالدرهم، وهي زيادة يتم تمريرها إلى المستهلكين، ويمكن بالتالي أن تعزز من الضغوط التضخمية.

ويتمثل أحد الجوانب الأخرى للتضخم في حقيقة أن المستهلكين باتوا يتوقعون وجوده في الاقتصاد. وعندما يبدأ المستهلكون بتقبل ارتفاعات الإيجارات والأسعار على أنها حقيقة قائمة، فإن التوقعات التضخمية تبدأ بتكريس ذاتها على أرض الواقع.

ويمكن تصحيح وجهات النظر هذه من خلال توفير إحصاءات ومعلومات ذات جودة أفضل فيما يتعلق بالأداء الحقيقي لاقتصاد أبوظبي. وسوف يكون بمقدور مركز أبوظبي للإحصاء – الذي يجري تأسيسه حالياً – أن يساعد في تثقيف الأسواق بشأن الصورة الواقعية للاقتصاد، بما يؤول إلى السيطرة على العوامل النفسية المحفزة للتضخم.

التضخم النقدي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أبوظبي ودولة الإمارات – نسبة مئوية – (2000–2006)

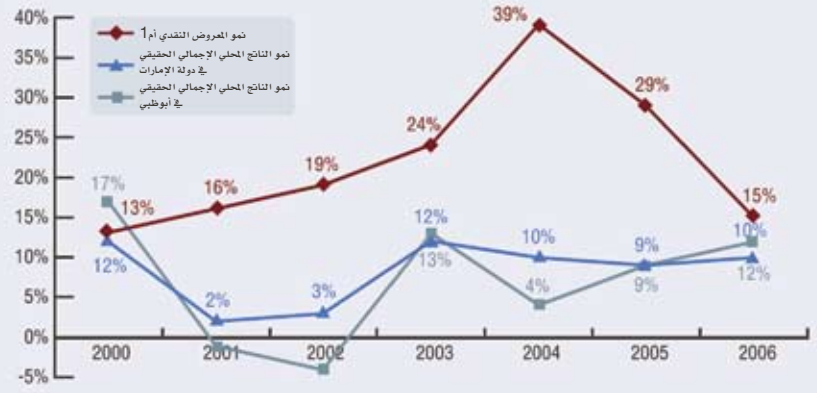

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الانحراف (أم1 والناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات)	1%	14%	16%	12%	29%	20%	5%
الانحراف (أم1 والناتج المحلي الإجمالي في أبوظبي)	-4%	17%	23%	11%	35%	20%	3%

المصدر: مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، دائرة التخطيط والاقتصاد – أبوظبي، الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي، غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

أسواق مالية أكثر فاعلية وأقل نزوعاً إلى المضاربة

سوف تعمل إمارة أبوظبي أيضاً على ضمان تنمية أسواق محلية للدين وتوريق الأصول. وسيتم تشجيع الاستثمار المؤسسي، كما ستحظى آليات – مثل المحافظ الاستثمارية وقطاع التأمين – بقدرٍ أكبر من التأثير طويل الأمد في الأسواق.

وتماشياً مع ذلك، سوف يتم تعزيز الكفاءة التنظيمية، كما ستتم إعادة النظر في القيود التشريعية المفروضة على حقوق التملك من قبل المحافظ الاستثمارية بهدف تأمين قدرة تلك المحافظ على المساهمة في إشاعة استقرار طويل الأمد يعود بفوائد عظيمة على الأسواق المالية، وعلى أبوظبي بوجه عام. إضافة إلى ذلك، فإن إرساء آليات أكثر تطوراً وشفافية للإفصاح سيعزز من قدرة الأسواق المالية في أبوظبي على اجتذاب الاستثمار المؤسسي وغيره من أوجه الاستثمار طويلة الأجل. ومن خلال تأمين الاستقرار للنظام المالي وتحديث السياسة النقدية، فإن أبوظبي ستكون قادرة على تحفيز التنويع والنمو طويل الأجل.

وستتمثل الفائدة الرئيسية من ذلك في نظرة مستقبلية أكثر استقراراً حيال السوق والنظام المالي، وأقل تأثراً بردود الفعل العكسية للسوق. وسيساعد توفير المزيد من الأدوات الاستثمارية – وبخاصة السندات الحكومية – في تخفيف حدة تلك الظروف الطارئة، إلى جانب تشجيع المزيد من الاستثمار المؤسسي. وفي الوقت الراهن، يشكل المستثمرون الأفراد – عوضاً عن المؤسسات – غالبية المستثمرين في السوق المالي. وباعتبارهم مستثمرين أفراداً، فإنهم يعتبرون أكثر ميلاً للمضاربة.

وستتحلى الأسواق المالية بقدر أكبر من الاستقرار في حال تم إطلاق واستقطاب مؤسسات استثمارية كبيرة، إذ أن مثل هذه المؤسسات تتبنى في العادة نظرة طويلة الأمد حيال الشركات، وتتخذ قراراتها الاستثمارية بناء على المكاسب المحتملة في المدى البعيد.

ومن شأن إنشاء صناديق استثمارية محلية، واجتذاب نظيراتها الأجنبية، أن يتيح ظهور مجموعة أكثر نضجاً من المستثمرين الذين يستطيعون المساهمة في تأسيس الشركات الكبيرة والنهوض بمدى تطور أسواق المال. فالنمو الاقتصادي يتعزز عندما يتبنى

النمو في إجمالي الدخل الأولي لمجموعة مختارة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
– معدل النمو السنوي التراكمي – (2000–2005) (*)

(*) معدل النمو السنوي التراكمي الخاص بدولة قطر هو للفترة 2003-2005 نظراً لعدم توافر بيانات سنة 2000.
المصدر: صناعة التأمين في العالم 2005 (سويس ري سيجما) 2006، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

المستثمرون نظرة طويلة الأمد حيال النجاح، ويكونون بالتالي مستعدين لتقديم التزامات طويلة الأمد. وسيكون باستطاعة المستثمرين المؤسساتيين وصناديق الاستثمار أن يساعدوا في التشجيع على المزيد من المنافسة في أسواق المال، وعلى إحلال مزيد من الشافية فيها.

ولا يوجد حالياً في السوق سوى عدداً محدوداً من صناديق التقاعد وصناديق التحوط. وبالتالي فإن أبوظبي تتطلع إلى تطوير صناديق من هذا القبيل على المستوى المحلي، علاوة على تشجيع قدوم الصناديق الأجنبية. كما أن المحافظ الاستثمارية المشتركة وقطاع التأمين تعد جهات استثمارية فاعلة وذات نظرة طويلة الأمد. وبنمو هذين المجالين، فإنهما سيتركان أثراً إيجابياً وسيعززان من قدرة الأسواق المالية على توفير عوائد مجزية ومستقرة.

وقد أظهر قطاع التأمين في أبوظبي نمواً قوياً خلال السنوات القليلة الماضية. ولم يقتصر أثر هذا النمو على مساعدة الإمارة في التخطيط لمستقبل آمن فحسب، بل إنه انعكس أيضاً بشكل إيجابي على أداء الأسواق المالية. وسوف تسعى الحكومة إلى تطوير آليات الإشراف على قطاع التأمين بشكل يساعد في الإبقاء على نمو القطاع في المدى الطويل، ويحافظ على المكاسب المتحققة ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أهـداف الـرؤيـة الاقتصـادية 2030 لإمـارة أبوظبـي

سوف تعمل أبوظبي من أجل تحسين مدى عمق واستقرار أسواق النقد والمال، فضلاً عن جعلها أقل عرضة للصدمات الخارجية. كما أنها ستتخذ إجراءات فاعلة للإبقاء على التضخم عند مستويات يمكن السيطرة عليها. وفي هذا الإطار، سوف تسعى الإمارة إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهـدف الخامس عشر

أطر تنظيمية وإشرافية فاعلة ومؤثرة لقطاعي المصارف والتأمين

من خلال التعاون مع الجهات المعنية على المستوى الاتحادي، سوف تسعى أبوظبي إلى إرساء إطار تنظيمي فاعل ومستقل. فثمة حاجة إلى إطار تنظيمي وإشرافي يكون على قدر أفضل من التطور فيما يتعلق بصناعة التأمين، وذلك بغية دعم نمو هذه الصناعة وتعزيز تأثيرها الإيجابي في الاقتصاد. وسوف تعمل الحكومة بالقدر ذاته على دعم توفير مزيد من الفرص للمصارف على صعيد تمويل المشاريع الرأسمالية وتحقيق الكفاءة في سوق القروض الشخصية.

الهـدف السادس عشر

مستويات تضخم خاضعة للسيطرة عبر سياسة نقدية فاعلة

ثمة حاجة لاستحداث مزيد من أدوات السياسة النقدية ذات التأثير الفاعل، بما يسمح بإدارة المعروض النقدي والأسعار، ويحد من مستويات التضخم المستورد. وسوف يتم إطلاق أدوات ادخارية جديدة، إلى جانب توفير آليات محلية، تساعد على امتصاص الفائض في السيولة النقدية وتوجيهه نحو استخدامات أكثر إنتاجية وأشد فاعلية في توليد النمو الاقتصادي. وسيتم تشجيع المصارف على استثمار أموالها عبر قنوات أجنبية بغية إبطال آثار السيولة الزائدة في النظام المصرفي المحلي والحد - على نحو إضافي - من الضغوط التضخمية المحلية.

وسوف تسعى الحكومة أيضاً إلى ضمان التوافر المستمر لأحدث البيانات الخاصة بالتضخم. وإضافة إلى تبني سياسة نقدية أكثر فاعلية، فإنه سوف يتم إيلاء مزيد من الاهتمام إلى مسألة التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات - وبالذات فيما يتعلق بالوحدات السكنية - الأكثر تأثيرا في تضخم مؤشر أسعار المستهلك.

الهـدف السابع عشر

أسواق مالية أكثر فاعلية وأقل نزوعاً إلى المضاربة

سوف تعمل إمارة أبوظبي أيضاً على ضمان تنمية أسواق محلية للدين وتوريق الأصول. وسيتم تشجيع الاستثمار المؤسسي، كما ستحظى آليات - مثل المحافظ الاستثمارية وقطاع التأمين - بقدر أكبر من التأثير طويل الأمد في الأسواق.

وتماشياً مع ذلك، سوف يتم تعزيز الكفاءة التنظيمية، كما ستتم إعادة النظر في القيود التشريعية المفروضة على حقوق التملك من قبل المحافظ الاستثمارية بهدف تأمين قدرة تلك المحافظ على المساهمة في إشاعة استقرار طويل الأمد يعود بفوائد عظيمة على الأسواق المالية، وعلى أبوظبي بوجه عام. إضافة إلى ذلك، فإن إرساء آليات أكثر تطوراً وشفافية للإفصاح سيعزز من قدرة الأسواق المالية في أبوظبي على اجتذاب الاستثمار المؤسسي وغيره من أوجه الاستثمار طويل الأجل.

4. إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل

تتسم سوق العمل في إمارة أبوظبي بدرجة عالية من الانفتاح والمرونة، الأمر الذي يمكّن الإمارة من استقطاب وتطوير قوة عمل ماهرة وفاعلة، يشارك فيها المواطنون على نحو نشط.

فيما يتعلق بتشغيل منشآت الأعمال، فإن أسواق العمل المنفتحة والمرنة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأبوظبي، تعد إحدى الميزات التنافسية الرئيسية للبلاد. وتستهدف سياسات العمل الحالية في أبوظبي رفع مشاركة المواطنين في قوة العمل، واستقطاب الأيدي العاملة الماهرة، فضلاً عن الحد من تدفق الأيدي العاملة غير الماهرة. وتطلعاً نحو المستقبل، فإن فحوى هذه السياسات لن يتغير، ولكن أبوظبي ستضمن – خلال سعيها إلى تحقيق تلك الأهداف – عدم إغفال أهمية المحافظة على مرونة سوق العمل التي تقود الإنتاجية في الاقتصادات الناجحة. ومن خلال التشريعات الملائمة، سوف تحافظ أبوظبي على مستويات مرتفعة للتوظيف، وعلى كفاء سوق العمل، وذلك في الوقت الذي ستؤمن فيه إدارة أخلاقية وآمنة للموارد العمالية.

تقييم سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة (2006)

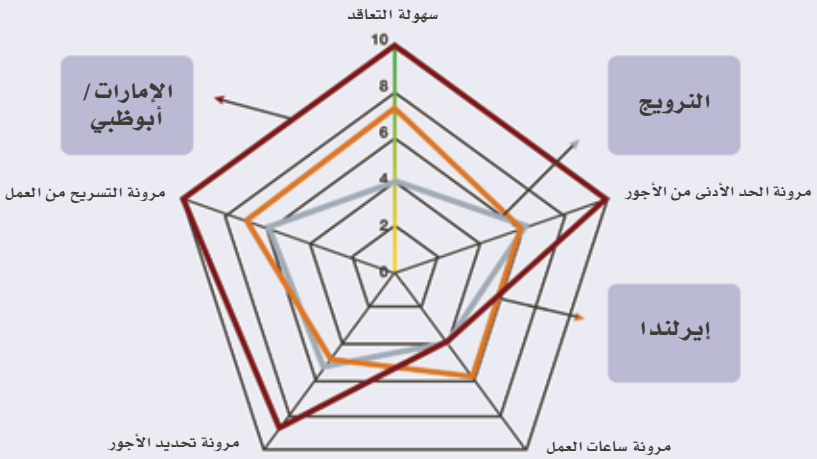

تتمتع سوق العمل في دولة الإمارات بميزة رئيسية تتمثل في أنها تنشط في ظل قواعد توظيف مرنة، بيد أن البيروقراطية المفرطة تبقى عقبة أساسية

يعالج القانون الاتحادي أغلب الجوانب المتعلقة بقضايا العمل (مثل ساعات العمل والإجازات) لكنه يسمح لقضايا أخرى مثل الحد الأدنى للأجور بأن تتحدد عبر قوى السوق

يكمن التحدي الذي تواجهه أبوظبي في المزيج الحقيقي لتركيبة قوة العمل بدلا من الإطار التنظيمي

المصدر: القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980، الحرية الاقتصادية في العالم 2006 (معهد فريزر)، مزاولة الأعمال 2007 (البنك الدولي)، تقارير التنافسية العالمية (2006-2007)، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر الحرية الاقتصادية 2007 الصادر عن صحيفة وول ستريت جورنال ومؤسسة هيريتيج، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

تهدف سياسات العمل في الإمارة إلى استقطاب أعداد متزايدة من الأيدي العاملة الماهرة وتشجيع المواطنين على الانخراط في القطاع الخاص

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

سوف تسعى أبوظبي إلى إجراء تحسينات جادة في كفاءة سوق العمل بهدف إتاحة أفضل الأدوات لقطاع خاص مزدهر، ولزيادة إنتاجية الاقتصاد بوجه عام. وبغية تحقيق ذلك، سيتم توجيه سياسة العمل نحو ثلاثة أهداف رئيسية:

زيادة مشاركة المواطنين في قوة العمل، وخصوصاً في القطاع الخاص

تعتمد أبوظبي حالياً – وبشكل كبير – على الأيدي العاملة الأجنبية، الماهرة منها وغير الماهرة. ويشكل الأجانب نسبة تبلغ 89% من إجمالي قوة العمل، وهي تعد من النسب الأعلى في العالم من حيث مشاركة قوة العمل الأجنبية. وفي ضوء العدد القليل نسبياً للسكان المواطنين، فإنه من غير المتوقع أن يطرأ – في المستقبل القريب – تغير ملحوظ في هذا المجال.

وبينما تستقبل أبوظبي الأيدي العاملة الأجنبية وتتيح لها الفرصة للمشاركة في بناء اقتصادها والمشاركة في نجاحاتها، تدرك الإمارة وجود حاجة لضمان امتلاك المواطنين للمؤهلات التي تمكنهم من شغل الوظائف المتاحة، وبخاصة في القطاع الخاص. وسوف تزداد حدة الضغوط الناجمة عن هذه المسألة مع النمو السريع لأعداد المواطنين الذي يصاحب التوسع والرخاء الاقتصادي.

وتقليدياً، ظلت قوة العمل المواطنة تنظر إلى القطاع الحكومي على أنه يوفر أفضل فرص التوظيف. ولكن في ظل سعيها للوصول إلى قطاع عام أكثر كفاءة، فإنه ليس باستطاعة الحكومة أن تستمر في توفير الوظائف للأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل. وعليه، فإن من الضروري أن يتم تجهيز قوة العمل المواطنة بالمهارات اللازمة، والمؤهلات والروح الثقافية، التي تجعلها أكثر قدرة على المنافسة في سوق الوظائف بالقطاع الخاص. ولكي يتسنى تحقيق ذلك، قامت السلطات الاتحادية والمحلية بتطوير سياسة ذات محورين تجمع بين البرامج التدريبية وبين الحوافز المصاحبة للالتزام بمتطلبات الحد الأدنى للتوطين. ويُذكر أن استراتيجية توطين سوق العمل هي من مسؤوليات "مجلس أبوظبي للتوطين" الذي تأسس في العام 2005 بهدف بناء الإمكانات والقدرات العملية للأيدي العاملة

قوة العمل الأجنبية [1] في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– نسبة مئوية من إجمالي قوة العمل – (2005)

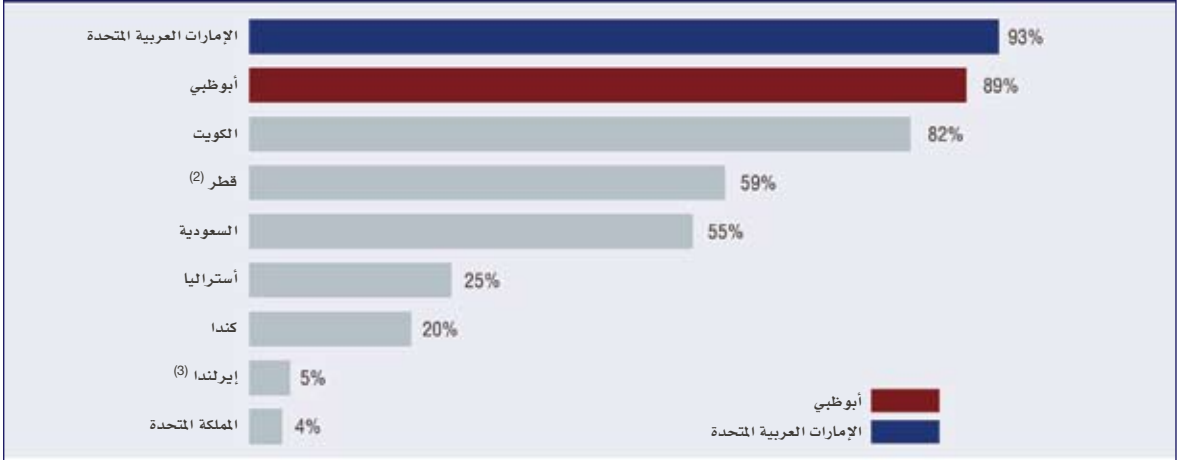

[1] بيانات قوة العمل الأجنبية تغطي السنوات من 2003 إلى 2005.
[2] أرقام غير المواطنين أو الأجانب كنسبة إلى إجمالي العاملين.
[3] بلغت نسبة قوة العمل الأجنبية في إيرلندا نحو 15% في العام 2007.
المصدر: وزارة الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة، الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، مجلس التخطيط – قطر، ساما، الهيئة العامة للمعلومات المدنية – الكويت، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

المواطنة بما يجعلها الخيار الأول للتوظيف. ويقوم المجلس بتنسيق أنشطته مع "هيئة تنمية الموارد البشرية" الاتحادية (تنمية) التي تأسست بغرض مساعدة المواطنين الباحثين عن عمل في الحصول على وظائف ملائمة.

وقد تم أيضاً إقرار نسب لتوطين قوة العمل ضمن بعض القطاعات الاقتصادية، يتعين على الشركات العاملة في تلك القطاعات أن تعمل من أجل الوصول إليها. ويتوجب على القطاع المصرفي أن يحقق نسبة توطين مقدارها 4%، في حين ينبغي على شركات التأمين والشركات التجارية أن تحقق نسبة توطين تبلغ 5% و 2% على التوالي. ولقد تم تحديد هذه النسب المعقولة من قبل الحكومة لضمان عدم إلحاق موظفين بوظائف تفوق خبراتهم أو لا تنسجم مع مؤهلاتهم.

وبأية حال، فإنه رغم تلك الجهود، ما تزال بعض شرائح القطاع الخاص تتردد في تشغيل المواطنين على أساس اعتبارات تتعلق بالتكلفة ومستوى الخبرات أو المهارات. وبناء على ذلك، فإن المفتاح إلى توطين سوق العمل يتمثل في ضمان تجهيز قوة العمل المواطنة بالمؤهلات الملائمة من خلال التدريب والتعليم.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم استحداث العديد من المبادرات والبرامج التدريبية ضمن القطاعين العام والخاص، كما أنه من المنتظر أن يتم استحداث المزيد منها. وتعمل حالياً الجامعات والكليات عن قرب مع القطاع الخاص من أجل إعداد مناهج دراسية تتيح الفرصة لملائمة المهارات لدى قوة العمل المواطنة مع احتياجات سوق العمل.

باختصار، ستعمل أبوظبي من أجل ضمان توافر كوادر مواطنة لشغل الوظائف الشاغرة، وذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب المناسبين عبر كافة القطاعات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، سوف يتم – على نحو مستمر – تقييم ومراجعة سياسات التوطين بهدف ضمان عملها بشكل فاعل.

قوة عمل ماهرة ومتنامية، واعتماد أقل على الأيدي العاملة غير الماهرة

تعد الأيدي العاملة الأجنبية الماهرة عاملاً أساسياً لاستمرار نجاح اقتصاد أبوظبي. فالحصة المرتفعة نسبياً للأيدي العاملة الأجنبية ضمن الاقتصاد، تسمح للإمارة بأن تحافظ على قوة عمل عالية المرونة يمكن توظيفها وفقاً للحاجة.

وبالنسبة إلى السكان الأجانب، فإنهم يجدون في أبوظبي مكاناً مثالياً للعيش والعمل. وتتيح إجراءات الإقامة للكوادر الأجنبية الماهرة، أو ذات التعليم العالي، الحصول على تصاريح العمل بسهولة ويسر. كما يجد العديد من الأجانب عنصر جذب في مستويات الأجور والرواتب التنافسية السائدة في الإمارة، والتي يعززها غياب الضرائب على الدخل والممتلكات وضرائب القيمة المضافة. ونتيجة لذلك، فإن المستويات الحقيقية للأجور في أبوظبي تفوق إلى حد كبير ما هي عليه في العديد من البلدان الأخرى.

إضافة إلى ذلك، فإنه غالباً ما تتيح الوظائف للكوادر الأجنبية علاوات تكميلية تغطي تكاليف السكن وتذاكر السفر وتعليم الأبناء. وقد أصبح مؤخراً لزاماً على أرباب العمل أن يقوموا بتوفير التأمين الصحي لموظفيهم، فضلاً عن تغطية التكاليف المتعلقة برسوم إقامات العمل وتصديق الشهادات.

ومن المتوقع أن يستمر الاقتصاد في الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية في المستقبل المنظور، ما يعني أن جهوداً ستبذل من أجل اجتذاب المواهب والمهارات، بما في ذلك إعادة تقييم إجراءات منح تصاريح العمل.

تعمل الحكومة – التي ظلت على مدى سنوات عديدة تشكل الوجهة التوظيفية المفضلة لدى المواطنين – على تطوير قوة العمل ضمن القطاع الخاص عبر برامج التدريب والحوافز ونسب التوطين

عمليات مُعزَّزة في سوق العمل

من شأن التوجه نحو زيادة الإنتاجية وتطوير اقتصاد قائم على المعرفة والتقنيات المتقدمة، أن يقود في نهاية المطاف إلى تقليص نسبة الأيدي العاملة الأجنبية غير الماهرة في الإمارة. وقد تم فرض ضوابط صارمة على منح تأشيرات العمل للأيدي العاملة غير الماهرة، في حين أن الضوابط على تأشيرات السياحة والترانزيت تأخذ طابعاً أكثر صرامة بغية الحد من الإقامة غير الشرعية. وقد أثبتت سياسة منح فترات عفو لمخالفي قانون الإقامة أنها أداة فاعلة في تشجيع الراغبين على المغادرة لتفادي التعرض للملاحقة القضائية. فعلى سبيل المثال، انتهز – خلال إحدى فترات العفو هذه في العام 2003 – نحو 100 ألف شخص الفرصة للعودة إلى بلدانهم بشكلٍ قانوني.

وللحد من إمكانية تجنب الضوابط المتعلقة بالإقامة، تم إدخال تعديلات على نظام الكفالة. بيد أن أبوظبي تعتزم العمل على النهوض بمستوى التنسيق القائم بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية فيما يتعلق بالإقامة وسياسة سوق العمل. فرغم أن سياسات الإقامة والتوطين تتم صياغتها على المستوى الاتحادي، إلا أن هناك مجالاً للارتقاء بجهود التنسيق على مستوى الإمارة ذاتها بما يضمن عدم إمكانية الالتفاف على ضوابط إصدار التأشيرات.

وفي غضون ذلك، تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بالتشاور مع منظمات دولية – مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية – بخصوص سبل الارتقاء بأوضاع المعيشة والعمل لسكان الدولة من الأيدي العاملة الأجنبية غير الماهرة.

وقد حظيت دولة الإمارات العربية المتحدة في الماضي بتصنيفات متقدمة فيما يخص العلاقات بين أرباب العمل والأيدي العاملة. إلا أن الفترة القصيرة الماضية شهدت بعض الاحتكاكات مما أثار أراءً تزعم بحاجة الدولة إلى أن تولي اهتماماً أكبر بهذا المجال. وفي نهاية المطاف، فإن الهدف يكمن في المحافظة على مرونة سوق العمل، مع الالتزام في الوقت ذاته بتوفير كافة سبل الحماية الضرورية للأيدي العاملة.

وبهدف زيادة جاذبيتها للأيدي العاملة الماهرة، تعكف أبوظبي حالياً على تقوية وتعزيز قدراتها المحلية فيما يتعلق بمعالجة قضايا العمل، وذلك من خلال دائرة العمل والخدمات الإجتماعية التي تم استحداثها في الآونة الأخيرة، وعبر إرساء قدر أكبر من التعاون بين الجهات الاتحادية والمحلية في تطبيق أنظمة العمل والإقامة.

ولعل الأهم من ذلك أن سياسات العمل والإقامة سوف يتم ربطها بتقييم دوري للاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وذلك بالتشاور الوثيق مع القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، مع تطلع أبوظبي لأن تصبح مركزاً دولياً للخدمات، فإن سوق العمل سوف تخضع لعملية إعادة هيكلة مدروسة.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

سوف تسعى أبوظبي إلى إجراء تحسينات جادة في كفاءة سوق العمل بهدف إتاحة أفضل الأدوات لقطاع خاص مزدهر، ولزيادة إنتاجية الاقتصاد بوجه عام. وبغية تحقيق ذلك، سيتم توجيه سياسة العمل نحو ثلاثة أهداف رئيسية:

الهدف الثامن عشر

زيادة مشاركة المواطنين في قوة العمل، وخصوصا في القطاع الخاص

سوف تعمل أبوظبي لضمان توافر كوادر مواطنة لشغل الوظائف الشاغرة، وذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب المناسبين عبر كافة القطاعات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، سوف يتم – على نحو مستمر – تقييم ومراجعة سياسات التوطين من أجل ضمان عملها بشكل فاعل.

الهدف التاسع عشر

قوة عمل ماهرة ومتنامية، واعتماد أقل على الأيدي العاملة غير الماهرة

سوف يستمر اقتصاد أبوظبي في الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية في المستقبل القريب، ما يعني أن جهودا ستبذل من أجل اجتذاب المواهب والمهارات، بما في ذلك إعادة تقييم إجراءات منح تصاريح العمل.

الهدف العشرون

عمليات مُعزَّزة في سوق العمل

سوف يتم ربط سياسات العمل والإقامة بتقييم دوري للاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وذلك بالتشاور الوثيق مع القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، مع تطلع أبوظبي لأن تصبح مركزا دوليا للخدمات، فإن سوق العمل سوف تخضع لعملية إعادة هيكلة مدروسة.

5. تطوير بنية تحتية كافية وقوية وقادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع

يحتاج أي اقتصاد بمواصفات عالمية إلى بنية تحتية ملائمة إضافة إلى الخدمات ذات الصلة لمواكبة تلك البنية والمحافظة عليها. وسوف تعمل أبوظبي على ضمان أمن وقوة نموها الاقتصادي عبر البناء على الأصول المتاحة لديها في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات والتقنية.

لقد استثمرت أبوظبي الكثير في تطوير البنية التحتية التي استند إليها النمو الاقتصادي في الإمارة على مدار العقود الثلاثة الماضية. فمرافق الكهرباء والماء التي تم تطويرها في ستينات القرن الماضي لتقديم خدماتها إلى سكان لم يتجاوزوا عشرات الآلاف، قد نمت – محققة قدراً أعلى من التطور – لتخدم نحو 1.7 مليون نسمة. وقد سهلت شبكات النقل والاتصالات الحديثة إمكانية ممارسة التجارة والأعمال مع مجموعة واسعة من الشركاء الإقليميين والدوليين.

بيد أن الطاقة الحالية للبنية التحتية في الإمارة لن تكون كافية لمواكبة النمو الاقتصادي المتوقع، وما سيترتب عليه من نمو سكاني، خلال العقدين المقبلين. وقد شرعت أبوظبي بالفعل في تنفيذ برنامج استثمار وتحديث ضخم ضمن قطاعات المرافق العامة والنقل، وذلك بغية ضمان عدم تأثر النمو الاقتصادي على نحو سلبي بعوامل مرتبطة بضعف طاقة البنية التحتية. وتركز الإمارة حالياً على تشييد واحدة من أكثر شبكات البنية التحتية تطوراً وكفاءةً وفاعليةً في العالم، وذلك في الوقت الذي تتخذ فيه خطوات ضرورية لحماية البيئة الطبيعية في أبوظبي. كما أن هناك تركيزاً على تبني تقنيات المعلومات والاتصالات من أجل الإبقاء على المرتبة المتقدمة لأبوظبي في مجال استخدام هذه التقنيات، فضلاً عن تأمين الارتباط التام لسكان الإمارة بالاقتصاد العالمي.

الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي في دولة الإمارات حسب النشاط الاقتصادي
– مليار متر مكعب في السنة – (2006)

المصدر: إحصاءات الطاقة 2006 (إنرداتا)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

سوف تقوم إمارة أبوظبي بتطوير بنية تحتية بمواصفات عالمية. ولن يقتصر أثر تلك البنية على دعم مستويات النمو الاقتصادي المتوقعة والمحافظة عليها فحسب، بل إنها ستؤدي أيضاً دور المحفز لهذا النمو، من خلال تشجيع المستثمرين على الاستفادة مما هو متوافر لدى الإمارة من مرافق عامة وشبكات نقل وتقنيات للمعلومات والاتصالات.

ضمان أمن الطاقة لتلبية الاحتياجات المستقبلية

تم مؤخراً إعداد خطة شاملة تهدف إلى ضمان توافر إمدادات قوية ومتنوعة للطاقة في أبوظبي. ولا تقتصر موارد الطاقة الضخمة المتاحة للإمارة على النفط فقط، بل إنها تشتمل على احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي، الذي يعد معظمه من "الغاز المصاحب".

ورغم أن كمية ضئيلة نسبياً من إنتاج الغاز يتم تصديرها (غاز طبيعي مسال)، إلا أن الجزء الأعظم يجري استهلاكه محلياً في محطات توليد الطاقة وتحلية المياه، وفي قطاع الصناعة. وعلى وجه الخصوص، فإن قطاع الماء والكهرباء في الإمارة يعتمد بشكل كثيف على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة. فعلى سبيل المثال، يتم توليد ما يقرب من 100% من إنتاج الكهرباء عبر محطات تعمل بالغاز الطبيعي، كما أن كميات كبيرة من المياه الصالحة للشرب يتم إنتاجها في محطات تحلية تعمل بالغاز.

وتمتلك إمارة أبوظبي حالياً واحدة من أكثر البنى التحتية تطوراً بالمنطقة في مجال خدمات الماء والكهرباء. وفي حين تغطي شبكة الكهرباء كافة سكان الإمارة، فإن الغالبية العظمى منهم يقيمون في مناطق تصلها المياه الصالحة للشرب وتغطيها شبكات الصرف الصحي. وتحظى أبوظبي – على صعيد هذين المؤشرين – بتصنيف يتجاوز المتوسط العام لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنها تسعى إلى تحقيق مرتبة تضاهي تلك الخاصة بالبلدان الأكثر تقدماً في العالم.

ويعد مستوى الطلب على الطاقة الكهربائية في أبوظبي أحد أعلى المستويات في المنطقة. كما أن تكاليف الكهرباء تعتبر منخفضة نسبياً بالمقارنة مع البلدان المجاورة. وعلى ضوء المستوى المرتفع لدخل الفرد في الإمارة، فإن هذه التكاليف تقع ضمن متناول الجميع. وإضافة إلى ذلك، فإن استهلاك المياه في الإمارة يقف هو الآخر عند مستويات مرتفعة.

إن النمو السكاني والتوسع العمراني السريعين – علاوة على انتشار الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للماء والكهرباء – كلها عوامل أدت إلى زيادة الطلب من قبل المستهلكين في قطاعي المنازل والأعمال. وهكذا فقد وقفت النجاحات الاقتصادية

تغطية شبكة المياه الصالحة للشرب في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– نسبة من السكان المشمولين بالخدمة – (2005)

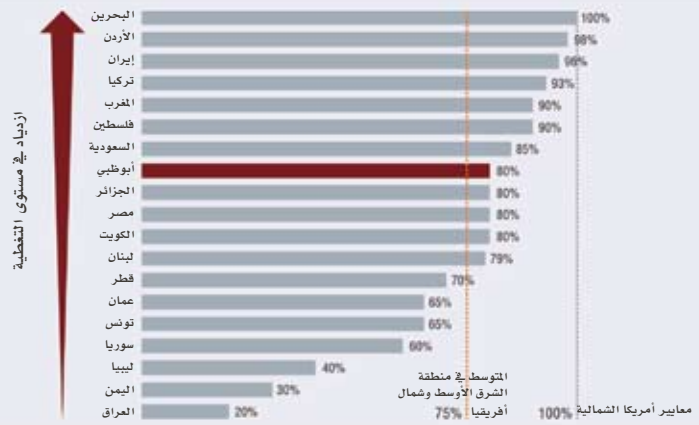

المصدر: سوق المياه في الشرق الأوسط، منظمة الصحة العالمية، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

تغطية شبكة معالجة مياه الصرف الصحي في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– نسبة من السكان المشمولين بالخدمة – (2005*)

(*) بيانات أبوظبي هي للعام 2006.
المصدر: سوق المياه في الشرق الأوسط، منظمة الصحة العالمية، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

الكبيرة وراء النمو القوي في الطلب على المياه بالإمارة. كما ساهمت الأسعار المنخفضة للمياه في تسهيل الحصول عليها إلى أقصى حد ممكن، في حين باتت الجهود الرامية إلى تخفيض معدلات الاستهلاك تحظى باهتمام متزايد.

وتمتلك أبوظبي حالياً طاقة فائضة فيما يتعلق بتوليد الكهرباء وتحلية المياه، ولكن تتعين زيادة الإمدادات خلال السنوات المقبلة بما يسمح بتلبية الطلب المتزايد نتيجة للنمو السكاني. وتشير توقعات هيئة مياه وكهرباء أبوظبي إلى أن الطلب على الكهرباء سيرتفع بأكثر من ثلاثة أضعاف مع حلول العام 2020. ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى المشاريع العقارية الضخمة التي يجري تشييدها في الإمارة – كتلك الجارية في جزيرة الريم وجزيرة السعديات وشاطئ الراحة – إضافة إلى المدن الصناعية.

وهناك العديد من المشاريع الجديدة للماء والكهرباء في طور التخطيط أو التنفيذ في الإمارة. ومن شأن تلك المشاريع أن تحدث إضافات ملحوظة في الطاقة الإنتاجية. بيد أن توقعات هيئة مياه وكهرباء أبوظبي تشير إلى إمكانية حدوث نقص طفيف – ولكنه ذو طبيعة متزايدة – بحلول نهاية العقد الحالي، الأمر الذي يستدعي استثمارات كبيرة لإقامة منشآت جديدة.

يعد تنويع مصادر الطاقة استراتيجية رئيسية لضمان أمن الطاقة في المستقبل

وتقوم هيئة مياه وكهرباء أبوظبي في الوقت الحاضر بدراسة سبل زيادة الحد الأدنى من الطاقة الإنتاجية، إلى جانب إمكانية تنويع موارد الطاقة بعيداً عن الغاز الطبيعي الذي يعد مصدراً ناضباً. وقد بدأت الهيئة بالفعل عملية استدراج العروض من قبل شركات دولية لبناء منشآت جديدة يبدأ تشغيلها اعتباراً من العام 2011.

وقد نشرت وزارة الخارجية في أبريل من العام 2008 تقريراً بعنوان "السياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقييم إمكانية تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية" حددت فيه المبادئ التي ارتكزت عليها الحكومة الاتحادية في استكشاف الجدوى والقيمة الكامنة وراء تطوير برنامج للطاقة النووية في المستقبل. وقد تم تبنّي البيان السياسي بالتشاور مع عدد من الحكومات الأجنبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتسعى هذه السياسة إلى ترسيخ نموذج للممارسات المثلى يتيح للدول التي لا تمتلك برامج نووية استكشاف فرص وإمكانيات تطوير طاقة نووية. وسيكون لنتيجة هذا التقييم وأي قرار مستقبلي بتطوير طاقة نووية سلمية أثراً في تنويع مصادر الطاقة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وسيسهم بشكل فاعل في أي خطط مستقبلية للطاقة في أبوظبي.

وفي معرض سعيها لتلبية الاحتياجات المستقبلية، سوف تستفيد أبوظبي من تحرير بعض جوانب قطاع الماء والكهرباء (بصفة خاصة عمليات توليد الكهرباء)، الأمر الذي يعد عاملاً أساسياً

توقعات هيئة مياه وكهرباء أبوظبي لطاقة إنتاج الكهرباء المطلوبة في أبوظبي (*)
– غيغاواط – (2005 –2020)

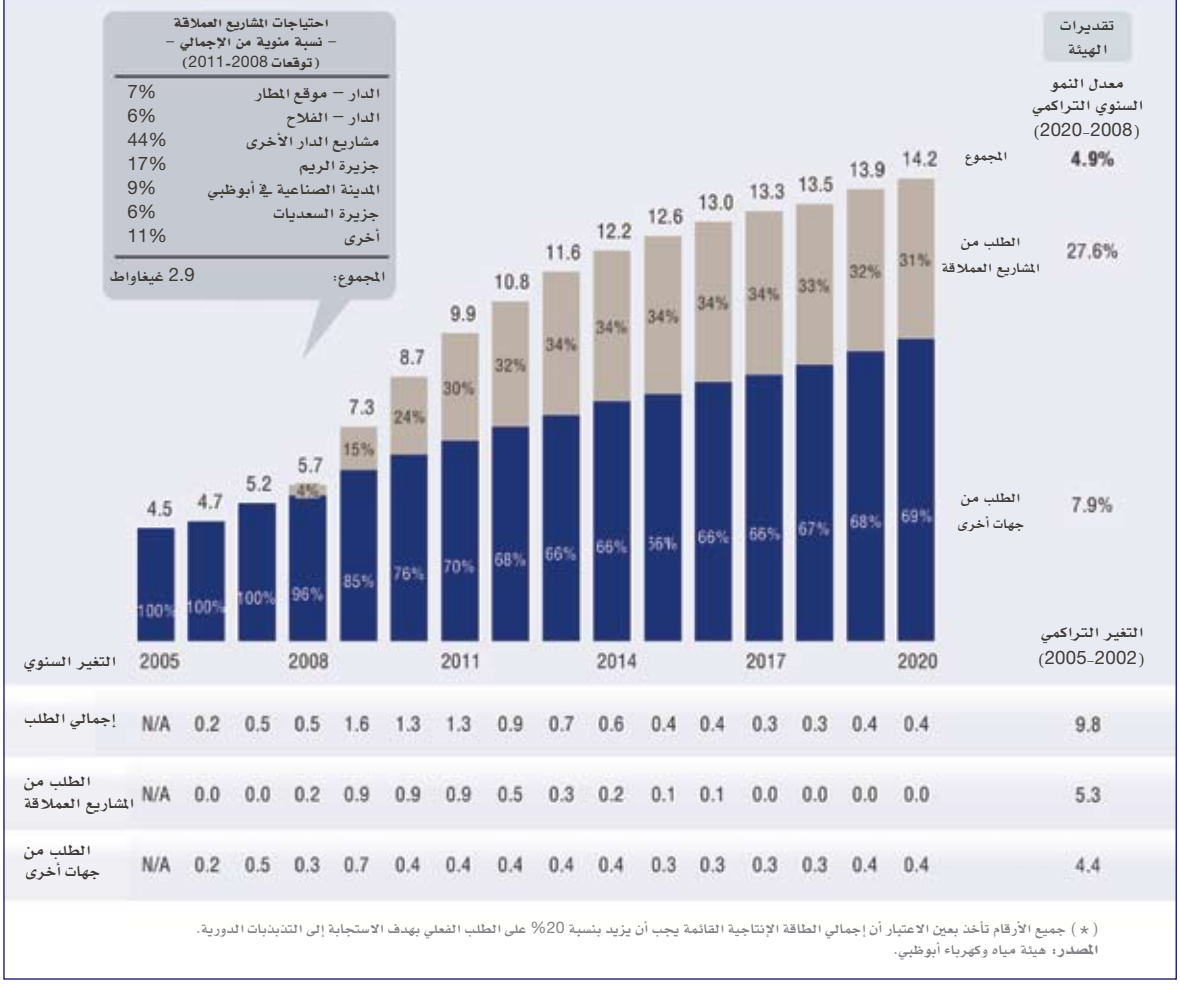

(*) جميع الأرقام تأخذ بعين الاعتبار أن إجمالي الطاقة الإنتاجية القائمة يجب أن يزيد بنسبة 20% على الطلب الفعلي بهدف الاستجابة إلى التذبذبات الدورية.
المصدر: هيئة مياه وكهرباء أبوظبي.

لضمان توافر إمدادت كافية من الماء والكهرباء ذات قدرة على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على صعيد الطلب.

كما أن تحرير القطاع يعد الإجراء الأكثر فاعلية في استقطاب رؤوس الأموال الخاصة والخبرات الدولية. وقد تم تأسيس هيئة مياه وكهرباء أبوظبي في العام 1998 - كجهة شبه حكومية تقوم على تنظيم قطاع الماء والكهرباء - حيث أشرفت خلال العقد الماضي على خصخصة الأصول الحكومية في هذا القطاع، وأوجدت بذلك أكثر قطاعات الماء والكهرباء تحرراً في المنطقة.

ويتميز قطاع الماء في أبوظبي بكونه أكثر تحرراً مقارنة مع نظرائه في البلدان الأخرى بالمنطقة، وذلك لأن مختلف الجوانب المتعلقة بالإنتاج والتوزيع، وتجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، تعد مفتوحة أمام القطاع الخاص. كما أن أنشطة توليد الطاقة الكهربائية مفتوحة هي الأخرى أمام مشاركة القطاع الخاص، إذ يجري تشغيل العديد من منشآت توليد الكهرباء في الإمارة بواسطة كيانات مملوكة من قبل مستثمرين من القطاع الخاص.

وفي الوقت الذي ستعمل فيه أبوظبي على تأمين إمدادات فاعلة، فإنها ستقوم أيضاً بإجراء ترتيبات فيما يتعلق بإدارة الطلب، وذلك بغرض النهوض بمستوى كفاءة استخدام الكهرباء والمحافظة على الموارد المائية. وسوف تكتسب هذه الترتيبات

وضع أصول الطاقة الكهربائية المملوكة للدولة في بلدان عربية مختارة (2006)

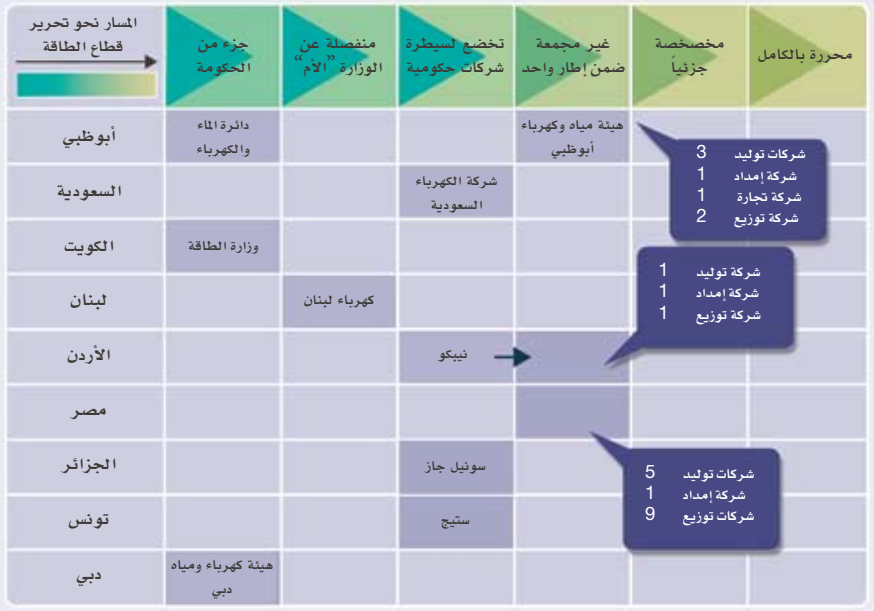

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي للسنوات 1985 و 1995 و 2000، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

توليد الطاقة الكهربائية حسب نوع الوقود المستخدم في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى (*) – نسبة مئوية – (2004)

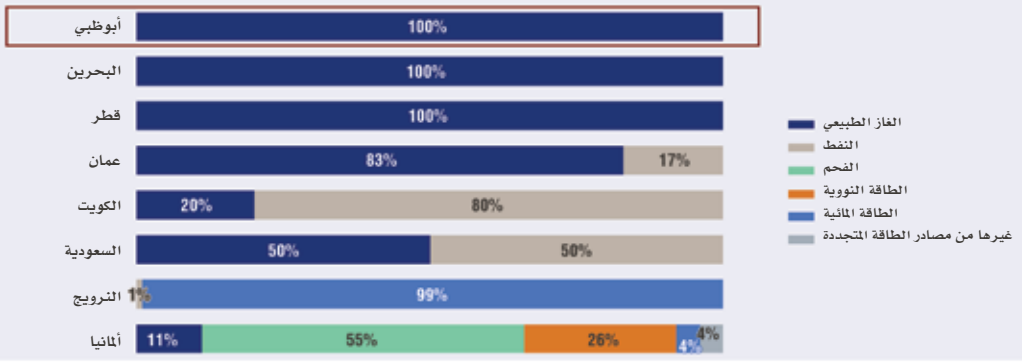

(*) شرعت النرويج في تنويع قطاع الطاقة الكهربائية من خلال إقامة محطات لتوليد الكهرباء تعمل بالطاقة النووية، كما تتم دراسة استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل للطاقة المائية.
المصدر: هيئة مياه وكهرباء أبوظبي، وكالة الطاقة الدولية، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

أهمية خاصة ضمن قطاع الماء بالذات، حيث يمكن لسياسات ترشيد استهلاك المياه وتحسين إدارة نظام الصرف الصحي، أن تترك أثراً مهماً على مجمل استهلاك الفرد الواحد. وسوف تعمد أبوظبي إلى التخطيط المسبق لضمان كفاية إمدادات الماء والكهرباء في المدى الطويل. ويعد تنويع مصادر الطاقة استراتيجية رئيسية لضمان أمن الطاقة في المستقبل، وسوف تعمل أبوظبي على إرساء أساس قوي للتنويع، من خلال استكشاف مصادر بديلة للطاقة بغية التقليل من الاعتماد على الغاز الطبيعي. ولعل من الأكثر أهمية أن الإمارة قد شرعت منذ فترة في دراسة فرص الاستفادة من الاحتياطيات المتوافرة لديها من الغاز الكبريتي (الثقيل).

عمليات الشحن في مطار أبوظبي بالمقارنة مع مطارات أخرى (*)
– نسبة مئوية من إجمالي الشحنات الجوية في منطقة الشرق الأوسط – (2004)

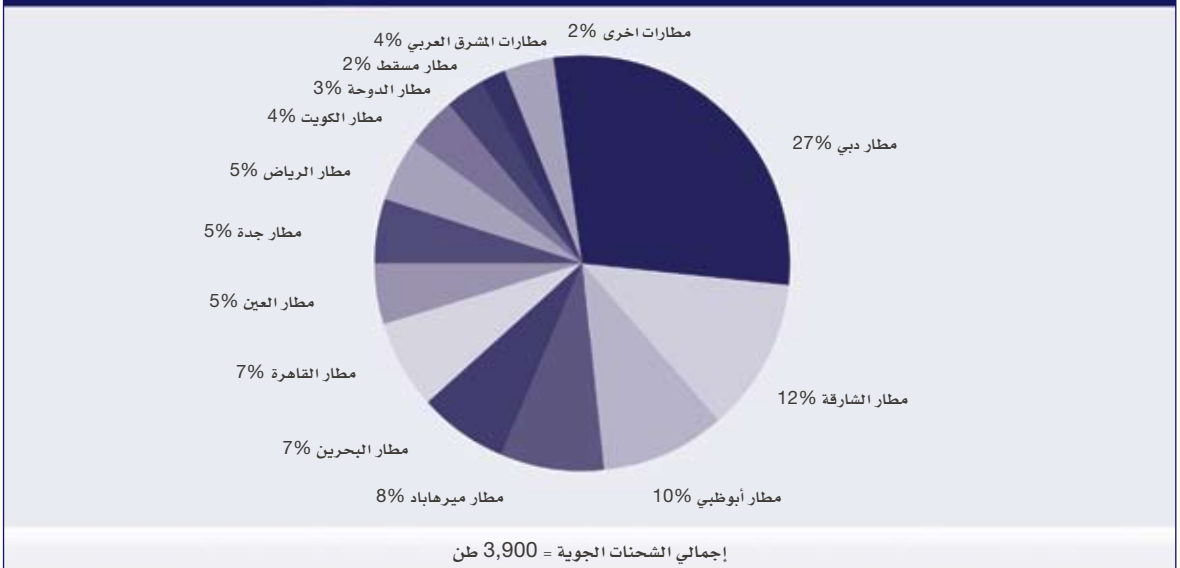

إجمالي الشحنات الجوية = 3,900 طن

(*) تتضمن مطارات المشرق العربي مطارات بيروت والأردن وسوريا، وتتضمن المطارات الأخرى مطارات صنعاء والملك فهد وشرم الشيخ والغردقة والأقصر.
المصدر: مجلة "إيير ترانسبورت إنتيليجينس"، وزارة السياحة المصرية، كابماس، زاوية دوت كوم، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

بنيـة تحتيـة كفؤة وآمنـة في مجـال النقـل

بفضل ارتباطها القوي بالمنطقة والعالم – عبر البر والبحر والجو – فقد تبوأت أبوظبي مكانة بين البلدان النشطة على صعيد التجارة الدولية. ومن أجل تأمين طاقة استيعابية كافية في مطاراتها وموانئها تمكنها من تعزيز مكانتها كمركز تجاري دولي، تعكف أبوظبي على إعداد خطة رئيسية وشاملة للنقل في الإمارة، كما أنها ستخصص مزيداً من الاستثمارات لقطاع النقل. وسيتم أيضاً استحداث أنظمة كفؤة للنقل العام، فضلاً عن بنية تحتية حديثة للطرق، من أجل ضمان التدفق السلس للسلع والمسافرين بين مختلف المدن الرئيسية في الإمارة.

ويعد مطار أبوظبي الدولي حالياً وجهة رئيسية لعمليات الشحن ونقل المسافرين. وتشهد تلك العمليات حالة من النمو المطرد. وفي ظل النمو الحاصل في الاقتصادي المحلي – إلى جانب سهولة الوصول إلى أبوظبي من مدن متنامية أخرى – فإن العمل جار الآن على إدخال توسعات مهمة في بنية مطار أبوظبي بهدف تلبية الطلب المستقبلي.

ثمة توجه على مستوى الإمارة نحو زيادة عدد السياح إلى 2.7 مليون سائح خلال السنوات الخمس المقبلة

كما أنه من المتوقع أن يضيف قطاع السياحة الكثير إلى أعداد المسافرين الذين يستخدمون المطار. ففي العام 2006، زار إمارة أبوظبي نحو 1.34 مليون سائح، علماً بأن الهدف يتمثل الآن في رفع هذا العدد إلى 2.7 مليون سائح خلال السنوات الخمس المقبلة، وذلك بالتزامن مع دخول فنادق جديدة في الخدمة بالإمارة.

وتتوقع شركة طيران الاتحاد – الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة – التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، أن تنمو أعداد المسافرين على متن رحلاتها بمعدل سنوي يبلغ 4.7%، وذلك خلال السنوات الـ 25 المقبلة.

وتتطلع خطط توسعة مطار أبوظبي الدولي إلى رفع الطاقة الاستيعابية للمطار – على ثلاث مراحل – إلى 30 مليون مسافر سنوياً بحلول العام 2030. ويتوقع أن تكتمل المرحلة الأولى في العام 2010، لترتفع بذلك الطاقة الاستيعابية للمطار إلى 12 مليون مسافر.

الطاقة الاستيعابية للمسافرين المخطط لها ضمن مشروع توسعة مطار أبوظبي (*)
– مليون مسافر – (2005–2030)

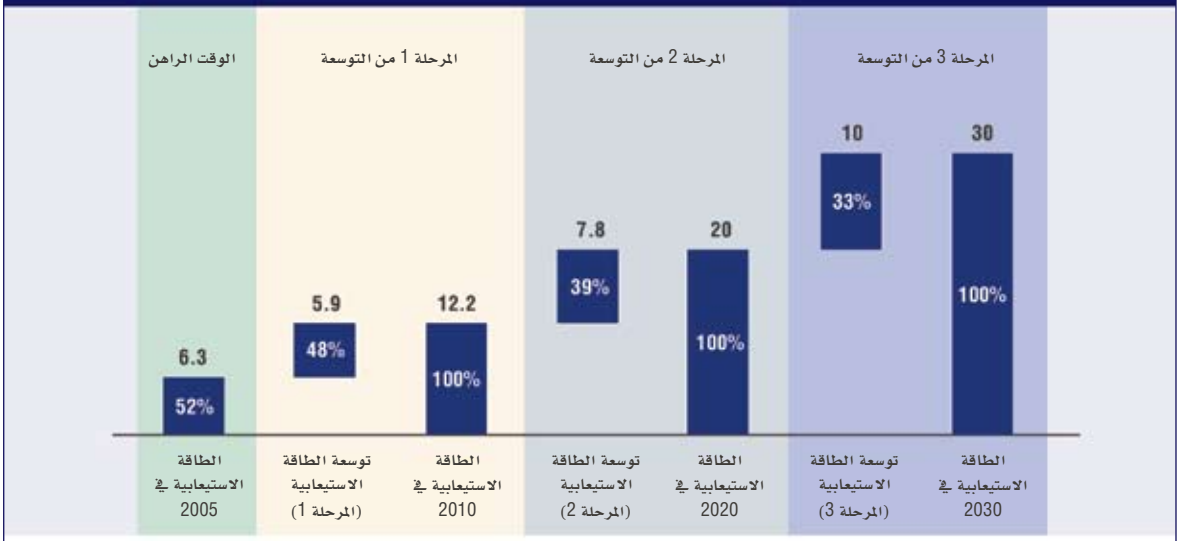

(*) لم تتم المصادقة بعد على المضي في المرحلة 2 و 3 من خطط التوسعة.
المصدر: دائرة النقل في أبوظبي، لجنة الإشراف على مشروع توسعة مطار أبوظبي، المخطط الأساسي لمطار أبوظبي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

توقعات أعداد السياح والزوار في أبوظبي
– ألف حالة وصول إلى المطارات (*) – (2006–2012)

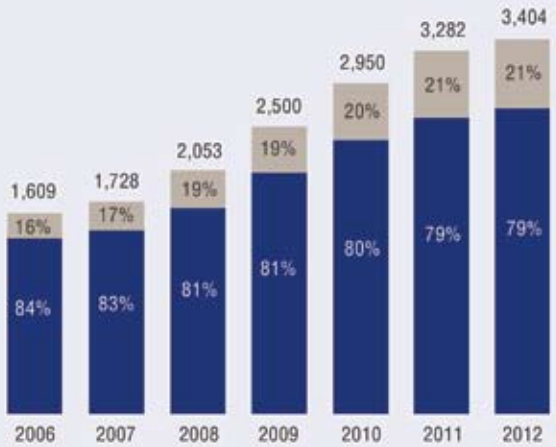

معدل النمو السنوي التراكمي (2006-2012)

المجموع	13.3%
الزائرون والمقيمون	18.2%
السياح	12.2%

	التغير السنوي 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	التغير التراكمي (2002-2005)
الإجمالي	N/A	119	345	447	450	331	122	179
القادمون من الزائرين والمقيمين	N/A	29	80	112	115	86	32	455
القادمون من السياح	N/A	90	245	335	335	245	90	134

(*) لا تتضمن الأرقام حركات المرور الأخرى عبر المطار، أي المغادرة والترانزيت وحركة المسافرين من العسكريين.
المصدر: منظمة التجارة العالمية، دائرة النقل في أبوظبي، الاتحاد الدولي للنقل الجوي، دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

مقارنة بين ميناء زايد ومرافق المنطقة الصناعية بميناء خليفة الجديد في الطويلة (*)

التدفق المتوقع للحاويات في ميناء زايد – مليون حاوية (من فئة العشرين قدم) في السنة – (2006-2015)

التدفق المتوقع للسلع عبر ميناء زايد – مليون طن في السنة – (2006-2015)

(*) اعتماداً على أحجام الصادرات والواردات لمصهر ألمنيوم بطاقة إنتاجية تبلغ 2.5 مليون طن ومصنع حديد بطاقة إنتاجية تصل إلى 3.3 مليون طن، فضلاً عن افتراض نمو بنسبة 10% استناداً إلى تقديرات عن مؤسسة دروري حيال نمو حركة الحاويات في أبوظبي من مستواها الحالي في ميناء زايد.
المصدر: قاعدة معلومات سي آي، هيئة موانئ دبي العالمية، تقرير مؤسسة دروري.

ورغم إمكانية ظهور فائض في الطاقة الاستيعابية لمطارات المنطقة على المدى المتوسط، فإن أبوظبي ستكون مهيأة على نحو جيد لمواجهة ما قد ينجم عن ذلك من احتدام في المنافسة.

وفي حين توجد خطط لتوسعات ضخمة لدى عدد من المطارات في دولة الإمارات العربية المتحدة والبلدان الأخرى المجاورة، إلا أن الميزات التي يتمتع بها مطار أبوظبي الدولي – من حيث الموقع الجغرافي والطلب المحلي المتنامي والمرافق الترفيهية والتجارية الراقية – سوف تؤمن له أن يبقى مقصداً مفضلاً للمسافرين ولشركات الطيران. وتسعى أبوظبي بقوة إلى استقطاب المزيد من شركات الطيران إلى مطارها بهدف الوصول إلى مستويات متقدمة من التواصل والربط بين الإمارة والعالم.

ومع تحقق مزيد من النمو الاقتصادي وقدر أكبر من التنويع نحو الصناعات الموجهة للتصدير وقطاع الصناعات التحويلية، فإنه من المتوقع أن تطرأ زيادات كبيرة على عمليات الشحن من الميناء الرئيسي (ميناء زايد) في الإمارة، وإليه.

إن القرار القاضي بنقل الميناء من موقعه الحالي في طرف مدينة أبوظبي إلى موقع جديد بالطويلة (ميناء ومنطقة خليفة الصناعية)، سوف يوفر بنية تحتية ممتازة وطاقة استيعابية كافية لإدارة النمو المتوقع في الصادرات والواردات. كما أنه بإمكان قطاع الأعمال في أبوظبي الوصول بيسر إلى الميناء والمطار الموجودين في منطقة جبل علي القريبة من الإمارة.

وسوف يتحلى الميناء الجديد بعدد من الميزات التنافسية المهمة، إذ أنه سيكون متصلاً بمنطقة صناعية حرة، ما سيسهل عمليات الاستيراد والتصدير (للمواد الأولية والسلع) من المنطقة الحرة وإليها. كما أن الميناء سوف يكون مربوطا بعدد من المدن الرئيسية والمناطق الصناعية الأخرى في الإمارة، عبر شبكات عالية الكفاءة من الطرق البرية والسكك الحديدية. وتحظى معظم أرجاء إمارة أبوظبي بتغطية شبكة من الطرق المعبدة، وهي شبكة تخضع باستمرار لعمليات توسعة وتحديث بغية ضمان عدم افتقار أية منطقة للطرق المعبدة.

وعليه، فإنه من السهولة بمكان الوصول إلى المدن والموانئ والمطارات والمناطق الصناعية بالإمارة عبر طرق مباشرة، الأمر الذي يجعل تكلفة النقل، والزمن الذي يستلزمه داخل الإمارة، أقل بكثير من المتوسط. ويجري حالياً إجراء تحسينات على الطرق التي تربط المنطقة الغربية ومدينة العين الجنوبية ببقية الإمارة، وذلك من أجل دعم التنمية في مختلف مناطق الإمارة، وتعزيز الاندماج بينها.

الطاقة الاستيعابية للمسافرين وحركة المسافرين المتوقعة عبر مطار أبوظبي بالمقارنة مع مطارات إقليمية أخرى (*)
– مليون مسافر – (2012)

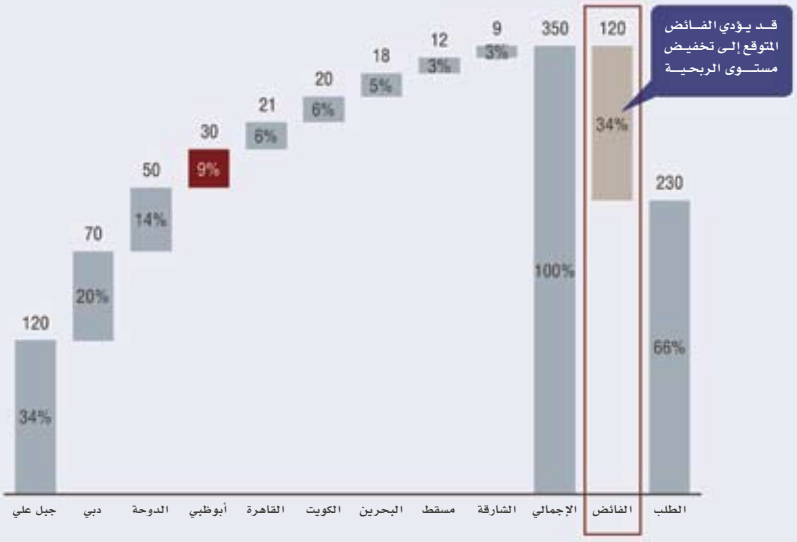

(*) يتوقع أن تصل الطاقة الاستيعابية للمسافرين في أبوظبي إلى 30 مليون بحلول 2012 غير أن الأكثر احتمالا هو الوصول إلى هذا الرقم بحلول العام 2030 حسب المراحل المعلنة لمشروع التوسعة.
المصدر: زاوية دوت كوم، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

استخدام تقنية المعلومات في دولة الإمارات بالمقارنة مع بلدان أخرى (2004–2005)

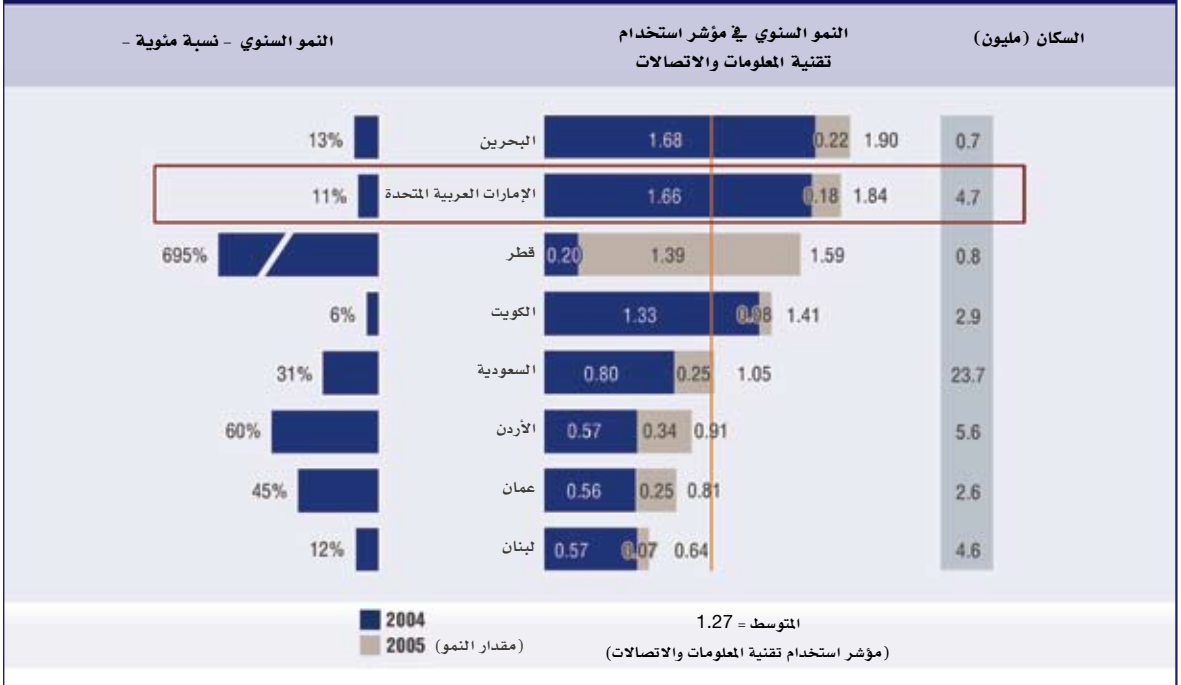

المصدر: مركز دراسات الاقتصاد الرقمي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

ومستقبلاً، سوف تقوم أبوظبي بإطلاق نظام متطور للنقل العام في الإمارة، وذلك بغية التأكد من أن السكان يحظون بخيارات متنوعة للتنقل بين المدن الرئيسية (مثل العين وأبوظبي) وبين المواقع الرئيسية للسياحة والأعمال والسكن. ويتم العمل أيضاً على تحسين وسائل النقل العام التقليدية في الإمارة، فضلاً عن التشجيع على استخدامها. كما تجري مراجعة خطط تتعلق بإقامة نظام للمترو في مدينة أبوظبي، إلى جانب خطط لإنشاء شبكة للسكك الحديدية عبر الإمارة بأكملها، وشبكات نقل إلى الجزر التي يتم تطويرها لتكون منتجعات سياحية.

بنية عالية الكفاءة لتقنية الاتصالات والمعلومات ومعدلات استخدام مرتفعة

من المعروف أن الاقتصاد العالمي بات معتمداً على تقنيات عالية الكفاءة في مجال المعلومات والاتصالات. وتقوم أبوظبي الآن بتطوير قدراتها في هذا المجال، بهدف الارتقاء باقتصادها على سلسلة القيمة. وتتسم دولة الإمارات العربية المتحدة، وأبوظبي على وجه التحديد، بمستويات استخدام عالية لأجهزة الهاتف والحاسوب وشبكة الإنترنت، بالمقارنة مع بقية أنحاء المنطقة.

ولدى أبوظبي بوجه خاص أعلى معدل استخدام للهاتف النقال، ما يعكس انفتاح سكان الإمارة على استخدام التقنيات الحديثة، والنمط السريع للحياة التي يعيشونها، علاوة على جودة شبكة الاتصالات المتاحة.

تسعى أبوظبي إلى تشجيع المزيد من الإنفاق على تقنية المعلومات والاتصالات بهدف الوصول إلى مستويات مشابهة لتلك الموجودة في أفضل اقتصادات العالم

كما تعتبر نسبة مستخدمي الحاسوب الشخصي من السكان مرتفعة هي الأخرى، إذ تقف عند مستوى يبلغ 26%. وهذا لا يعكس فقط اهتمام السكان بالتقنيات الحديثة، وإنما يشير أيضاً إلى القدرة الشرائية العالية التي يتمتعون بها. فتكلفة جهاز الحاسوب الشخصي لا تتجاوز 2.3% من متوسط دخل الفرد في الإمارة، وهو مستوى يقل بكثير عما هو سائد في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن معدلات تبني التقنية في أبوظبي قادرة على تسجيل مزيد من النمو.

انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي في دولة الإمارات بالمقارنة مع بلدان أخرى
– نسبة مئوية من إجمالي السكان – (2006*)

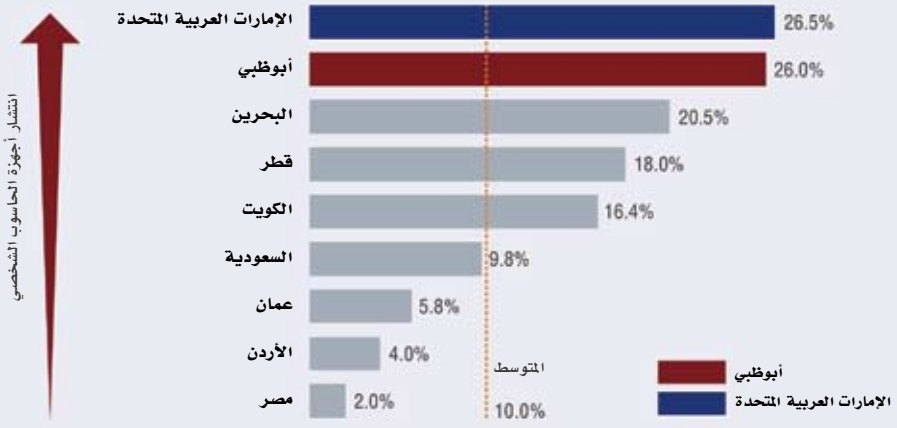

(*) البيانات الخاصة بدولة الإمارات تعود لسنة 2007، والبيانات الخاصة بالأردن وسوريا ومصر هي لسنة 2003، وجميع البيانات الأخرى تعود لسنة 2004. كما أن البيانات الخاصة بدولة الإمارات تمثل المتوسط الحسابي لبيانات إمارتي أبوظبي ودبي.
المصدر: تيلي جيوجرافي، أوكسفورد بيزنس جروب، بنك ساردار، مركز دراسات الاقتصاد الرقمي، مايكروسوفت، مجموعة المرشدين العرب، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

انتشار أجهزة الهاتف النقال في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– نسبة عدد المشتركين إلى إجمالي السكان – (2006*)

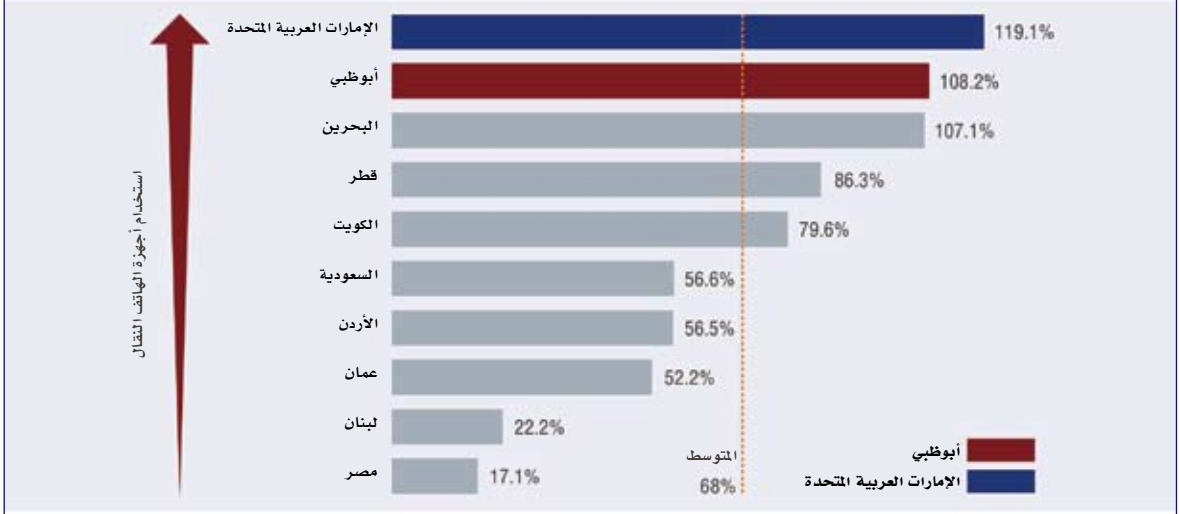

(*) تعود بيانات دبي وأبوظبي للعام 2005.
المصدر: شركة الإمارات للاتصالات، مركز دراسات الاقتصاد الرقمي، الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

ويعتبر عدد المشتركين في شبكة الإنترنت مرتفعاً بالنسبة إلى المنطقة، إلا أن الإمارة تسعى إلى زيادة معدلات انتشار الإنترنت لتصل إلى المستويات المسجلة في البلدان المقارنة؛ أي من 11% إلى 60%. وتعتزم أبوظبي بوجه خاص إيلاء مزيد من الاهتمام لرفع معدلات انتشار وسرعة الخطوط "واسعة النطاق" للإنترنت (Broad Band).

وسوف يتم تشجيع المزيد من الإنفاق على تقنيات المعلومات والاتصالات ليصل إلى مستويات مماثلة لتلك السائدة في كل من نيوزيلندا وسنغافورة، ما سيضمن لسكان الإمارة ومنشآت الأعمال فيها ارتباطاً فاعلاً بالشبكة العالمية للإنترنت، ويؤمن لهم القدرة على التواصل ومزاولة الأعمال مع العالم الخارجي على نحو حر وفاعل. ولا يخفى على أحد أن التطورات في مجال

الإنفاق على تقنية المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات بالمقارنة مع بلدان أخرى
– نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي – (2005)

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية 2006 (البنك الدولي)، شركة جلوبال إنسايت، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

الاتصالات تؤدي دوراً مهماً على صعيد دعم المساهمة المتنامية للتجارة الدولية للخدمات في مجمل أنشطة الاقتصاد العالمي.

ومن هنا، فإن المكانة التي تسعى أبوظبي إلى تحقيقها مستقبلاً على خارطة هذا الاقتصاد المبني على المعرفة، تستدعي أن يتوافر لدى الإمارة بنية تحتية متقدمة جداً في مجال الاتصالات، وأن يكون سكانها متمرسين في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.

الاستدامة البيئية

تدرك أبوظبي أهمية الحاجة إلى المحافظة على توازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، وذلك لتأمين استقرار طويل الأمد، وللمحافظة على جودة الحياة لسكان الإمارة.

لذلك تعمل الإمارة على تطبيق جملة من التشريعات البيئية، كما أنها تقدم حوافز للأفراد والأعمال لتشجيعهم على احترام البيئة الطبيعية. وخلال ثلاث سنوات وصولاً إلى العام 2005، تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 32 مرتبة وفق تصنيفات المؤشر العالمي للاستدامة البيئية (ESI)، وذلك في أعقاب جهود مركزة قامت بها الدولة على صعيد حماية البيئة. وتستند عملية احتساب هذا المؤشر إلى عوامل تشمل الموارد الطبيعية، ومستويات التلوث، وجهود حماية البيئة، ومدى فاعلية تلك الجهود.

وسوف تسعى أبوظبي – عبر إرساء نظام فاعل للتخطيط العمراني يستند إلى عمليات تخطيط شاملة – إلى الاستمرار في التأكد من أن نموها الصناعي والاقتصادي يحدث من دون التسبب بآثار سلبية على البيئة التي يعيش فيها سكان الإمارة. وتولي الإمارة حماية البيئة الطبيعية الحد الأقصى من الاهتمام، وذلك بالتوازي مع النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تم تأسيس هيئة البيئة في العام 1996 – باعتبارها كياناً مستقلاً تموله الحكومة – لتقوم بمساعدة الحكومة على إعداد التشريعات البيئية والوقوف على تنفيذها.

الاستدامة البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة بالمقارنة مع بلدان أخرى
– على مقياس من صفر إلى 100 – (2005)

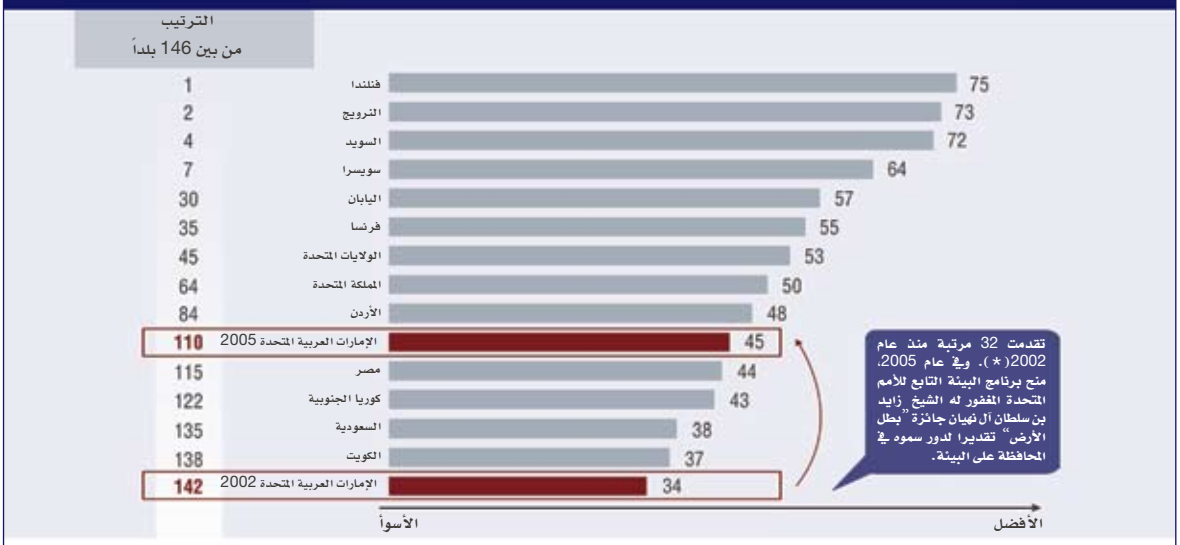

(*) حازت دولة الإمارات في عام 2002 على المرتبة قبل الأخيرة حسب تصنيف مؤشر الاستدامة البيئية، الأمر الذي حدا بالسلطات إلى تدشين مراجعة داخلية واسعة النطاق لمعرفة أسباب الحصول على مرتبة متدنية (حظي 144 بلداً بتغطية مؤشر الاستدامة البيئية لعام 2002).
المصدر: مؤشر الاستدامة البيئية لعام 2005.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

سوف تقوم إمارة أبوظبي بتطوير بنية تحتية بمواصفات عالمية. ولن يقتصر أثر تلك البنية على دعم مستويات النمو الاقتصادي المتوقعة والمحافظة عليها فحسب، بل إنها ستؤدي أيضاً دور المحفز لهذا النمو.

الهدف الحادي والعشرون

ضمان أمن الطاقة لتلبية الاحتياجات المستقبلية

في معرض سعيها لتلبية الاحتياجات المستقبلية، سوف تستفيد أبوظبي من تحرير بعض جوانب قطاع الماء والكهرباء (بصفة خاصة عمليات توليد الكهرباء)، الأمر الذي يعد عاملاً أساسيا لضمان توافر إمدادت كافية من الماء والكهرباء ذات قدرة على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على صعيد الطلب. كما أن تحرير القطاع يعد الإجراء الأكثر فاعلية في استقطاب رؤوس الأموال الخاصة والخبرات الدولية. وقد تم تأسيس هيئة مياه وكهرباء أبوظبي في العام 1998 – كجهة شبه حكومية تقوم على تنظيم قطاع الماء والكهرباء – حيث أشرفت خلال العقد الماضي على خصخصة الأصول الحكومية في هذا القطاع، وأوجدت بذلك أكثر قطاعات الماء والكهرباء تحرراً في المنطقة.

الهدف الثاني والعشرون

بنية تحتية كفؤة وآمنة في مجال النقل

سوف تقوم أبوظبي بإطلاق نظام متطور للنقل العام في الإمارة، وذلك بغية التأكد من أن السكان يحظون بخيارات متنوعة للتنقل بين المدن الرئيسية (مثل العين وأبوظبي) وبين المواقع الرئيسية للسياحة والأعمال والسكن. ويتم العمل أيضاً على تحسين وسائل النقل العام في الإمارة، فضلا عن التشجيع على استخدامها. كما تجري مراجعة خطط تتعلق بإقامة نظام للمترو في مدينة أبوظبي، إلى جانب خطط لإنشاء شبكة للسكك الحديدية عبر الإمارة بأكملها، وشبكات نقل إلى الجزر التي يتم تطويرها لتكون منتجعات سياحية.

الهدف الثالث والعشرون

بنية عالية الكفاءة لتقنية الاتصالات والمعلومات ومعدلات استخدام مرتفعة

سوف يتم تشجيع المزيد من الإنفاق على تقنيات المعلومات والاتصالات ليصل إلى مستويات مماثلة لتلك السائدة في كل من نيوزيلندا وسنغافورة، ما سيضمن لسكان الإمارة ومنشآت الأعمال فيها ارتباطاً فاعلاً بالشبكة العالمية للإنترنت، ويؤمن لهم القدرة على التواصل ومزاولة الأعمال مع العالم الخارجي على نحو حر وفاعل.

الهدف الرابع والعشرون

الاستدامة البيئية

تدرك أبوظبي أهمية الحاجة إلى المحافظة على توازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، وذلك لتأمين استقرار طويل الأمد، وللمحافظة على جودة الحياة لسكان الإمارة. لذلك تعمل الإمارة على تطبيق جملة من التشريعات البيئية، كما أنها تقدم حوافز للأفراد والأعمال لتشجيعهم على احترام البيئة الطبيعية.

6. تطوير قوة عمل تتميز بالمهارة الفائقة والإنتاجية العالية

تعتبر القوى البشرية أحد أهم الموارد التي تحرك عجلة النمو الاقتصادي. ومن خلال التعليم والتدريب وتنمية المهارات، سوف تعمل أبوظبي بشكل مستمر على تطوير واجتذاب قوة عمل منتجة وذات مهارات متقدمة، وذلك بغية تعزيز أدائها الاقتصادي.

رغم محافظة أبوظبي على معدلات بطالة منخفضة، إلا أن باستطاعتها أن تستفيد من عدد من الفرص لزيادة فاعلية وإنتاجية قوة العمل لديها خلال السنوات المقبلة. ومع دخول أعداد متزايدة من المواطنين إلى قوة العمل، فإنه ثمة مجال أكبر لتوظيف الإناث والطلاب. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الروابط بين أرباب العمل والمؤسسات التعليمية سوف يضمن امتلاك المواطنين للمهارات اللازمة لتلبية احتياجات اقتصاد متنام. وفي حين سيتم تشجيع أرباب العمل على الاستثمار في تدريب الموظفين، فإنهم سيستفيدون من دراسات تركز على صناعات بعينها بغية معالجة قضايا الإنتاجية عبر عدد من القطاعات الاقتصادية.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

سوف تسعى أبوظبي إلى تطوير قوة عمل تتسم بقدر عال من المهارات والإنتاجية، وذلك بواسطة إحداث تغييرات جذرية في الخصائص الحالية لسوق العمل.

قدر أعلى من المشاركة لقوة العمل المواطنة

نظراً لصغر حجم سكانها، استقبلت أبوظبي الأيدي العاملة الأجنبية للمشاركة في اقتصاد الإمارة المتنامي بسرعة. وفي حين تؤدي قوة العمل المواطنة دوراً مهماً ضمن بعض القطاعات – مثل قطاع الخدمات الحكومية – فإن هذه القوة لا تشكل في الوقت الراهن سوى 11% من إجمالي قوة العمل في الإمارة. لذا فإن أبوظبي تدرك أهمية زيادة فاعلية قوة العمل المواطنة من خلال اجتذاب مزيد من المواطنين إلى سوق الوظائف، وهي عملية تعد في غاية الأهمية أيضاً بالنسبة إلى الأمن الاقتصادي للإمارة في المستقبل.

ولقد تم تحديد قطاعات رئيسية – كالطاقة والتمويل والتجارة والصناعة التحويلية – باعتبارها ذات أهمية استراتيجية. ومع بلوغ جيل جديد من المواطنين الشباب مرحلة النضج، فإن الهدف سوف يتمثل في تعزيز مشاركتهم في تلك القطاعات خلال سنوات مقبلة.

وثمة مؤشرات مهمة تدل على حدوث تطور إيجابي. فقد انخفض عدد الأفراد الذين يعيلهم الموظف المواطن الواحد من 4.4 في العام 1985 إلى 3.6 في العام 2006، مما يشير إلى ازدياد في معدلات انخراط المواطنين في سوق العمل من أجل توفير الدخل لأنفسهم ولأسرهم. ويجري الآن تنفيذ عدد من المبادرات الحكومية التي تستهدف الطلبة والعاطلين عن العمل والإناث، وذلك بغية المحافظة على استمرار هذا الاتجاه.

ولا تشكل الإناث حالياً سوى 14% من إجمالي قوة العمل، الأمر الذي يشير إلى وجود قوة بشرية كبيرة غير مستغلة. ولكن الإناث المواطنات يتمتعن بمستويات عالية من التعليم، إذ تتجاوز أعداد الإناث الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي أعداد الذكور الملتحقين بتلك المؤسسات، ما يعني أن تشجيعهن على دخول سوق العمل سينطوي على فوائد جمة. وستحظى الجهود الهادفة إلى تعزيز مشاركة المواطنين في قوة العمل بدفعة قوية من جانب المساعي الرامية إلى تشجيع الإناث على تولي دور اقتصادي أكبر. إضافة إلى ذلك، فإن التوسع في تنمية مناطق الإمارة سيتيح فرصاً متزايدة أمام الإناث في المناطق النائية.

سوف تعمل أبوظبي على ضمان امتلاك قوة العمل المواطنة للمهارات اللازمة للمنافسة ضمن اقتصاد متنام ومنفتح

معدل السكان النشطين اقتصادياً (*) في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– نسبة مئوية من إجمالي السكان – (2005)

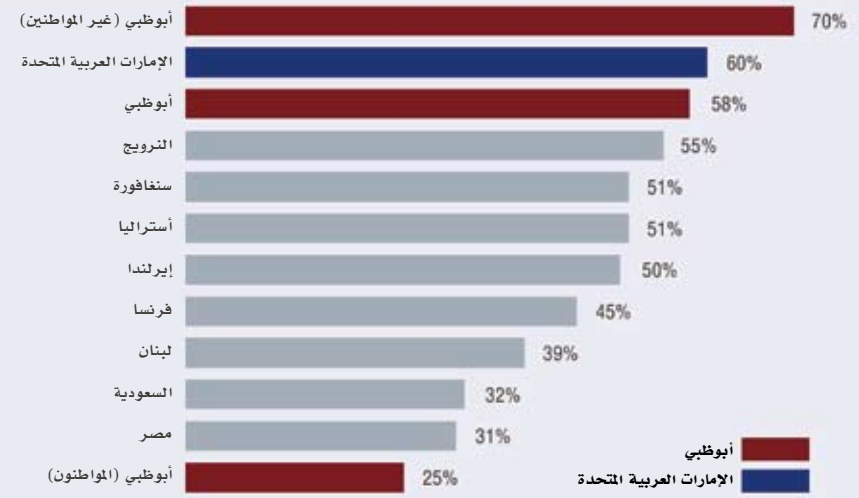

(*) معدل السكان النشطين اقتصاديا = قوة العمل/إجمالي السكان.
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وحيث أن معدل البطالة الكلي في الإمارة لا يتجاوز 3.5%، فإن بالإمكان القول أن أعداد العاطلين عن العمل في أبوظبي ما تزال متدنية. بيد أن معدل البطالة في أوساط المواطنين يعد مرتفعاً نسبياً، وبالتالي فإن أبوظبي تستهدف تخفيضه من أجل ضمان استفادة جميع المواطنين من التطور الاقتصادي الحاصل في الإمارة.

ويمكن – إلى حد كبير – إرجاع البطالة في أوساط قوة العمل المواطنة إلى وجود حالة من عدم التوافق بين التعليم، من جهة، والفرص الوظيفية المتاحة في سوق العمل، من جهة أخرى. ويعتبر حل هذه الإشكالية أمراً جوهرياً لنجاح الاقتصاد مستقبلاً. وقد تم إطلاق سلسلة من الإصلاحات التعليمية والمبادرات التدريبية، بغية معالجة النقص في المهارات وتأمين أعداد متزايدة من

معدل الإعالة (*) في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– عدد الأفراد الذين يُعيلهم الموظف الواحد – (2005)

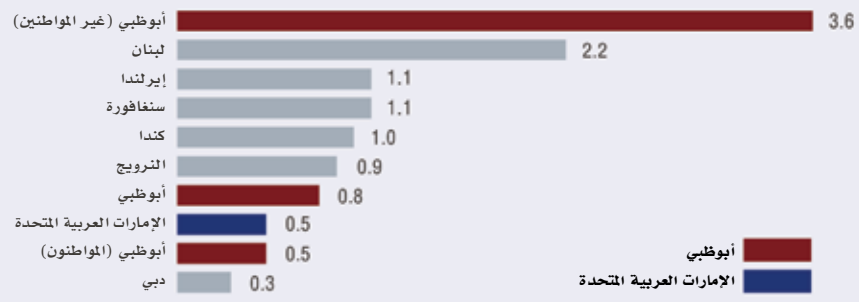

(*) تتفاوت قيم معدلات الإعالة بين عامي 2003 و 2005 وهي محتسبة عن طريق قسمة إجمالي عدد غير العاملين على إجمالي عدد العاملين.
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لدبي 2005، وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني في أبوظبي 1995 و 2005، مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

توزيع النشطين وغير النشطين اقتصادياً في أبوظبي حسب الحالة والنشاط
– ألف نسمة – (2005)

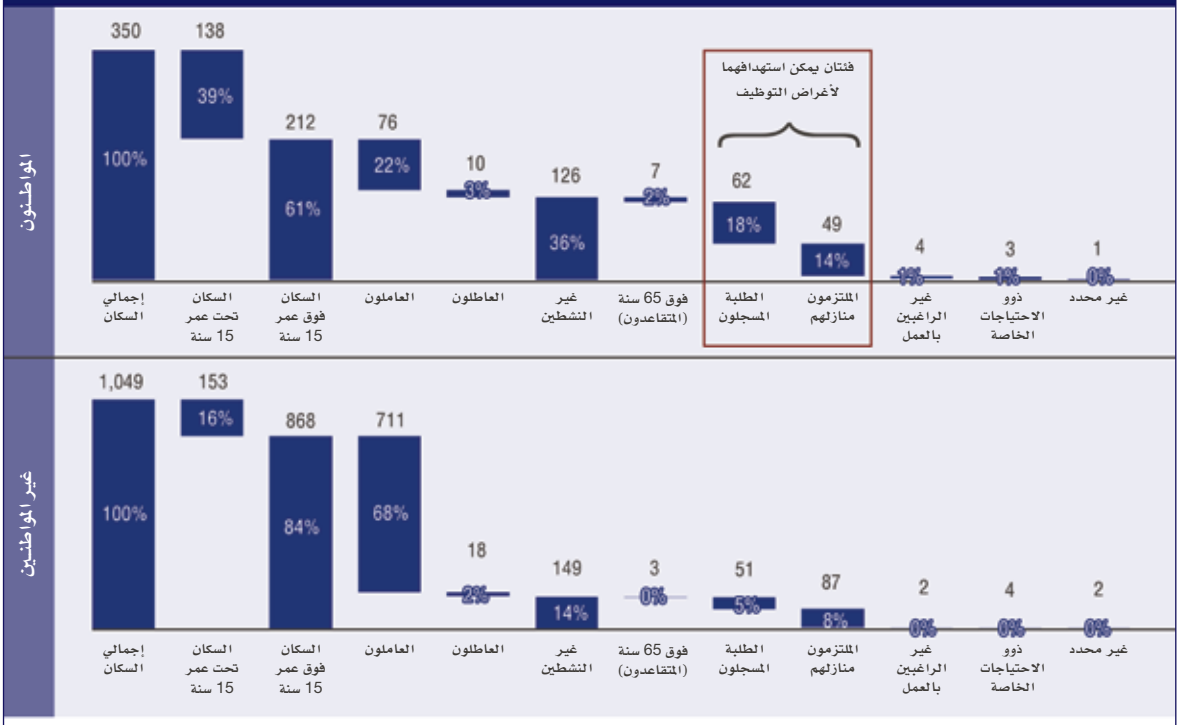

المصدر: الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

الموظفين المؤهلين بشكل مناسب، وذلك لتلبية الاحتياجات المتغيرة للقطاع الخاص.

وعلى مستوى آخر، تقوم عدد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأجنبية المعروفة بتأسيس حضور لها في الإمارة. ومن شأن الشراكات مع هذه المؤسسات – علاوة على الالتزام المحلي القوي بالاستثمار في التعليم – أن يفضي إلى قطاع تعليم أكثر تطوراً. ولن يقتصر دور هذا القطاع على تلبية الاحتياجات التعليمية المحلية فحسب، بل إنه سيستقطب أيضاً الطلبة من عموم المنطقة. كما أن تأسيس قطاع تعليم أكثر تطوراً سيقود تدريجياً إلى إرساء بيئة نشطة للبحث والتطوير، تدفع في نهاية المطاف باتجاه إرساء دعائم الاقتصاد المبني على المعرفة الذي تسعى الإمارة للوصول إليه.

وبالتوازي مع الجهود الرامية إلى بناء قاعدة أمتن للتعليم العالي في الإمارة – من خلال التعاون مع جامعات ذات سمعة دولية – تقوم أبوظبي أيضاً بتطوير قاعدة للتدريب المهني والتقني لديها. فقد صادق مجلس أبوظبي للتعليم على تمويل إنشاء حرم جديد لكليات التقنية العليا التي حققت نجاحاً باهراً. كما أشرف المجلس على إطلاق شراكات بين القطاعين العام والخاص بغرض النهوض بالتعليم العام ضمن المرحلتين الأساسية والثانوية.

ويكمن الهدف من تحديث قطاع التعليم في ضمان أن يكون لدى الخريجين المهارات والمؤهلات اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. ومن أجل ذلك، سوف يتم توجيه التعليم المتخصص نحو تلبية الطلب المتوقع من قبل قطاعات النمو المستقبلي، خصوصاً في مجالات الهندسة والفضاء وتقنية المعلومات والطب والعلوم التطبيقية والسياحة والأعمال.

وقد حققت المبادرات الحكومية بالفعل نجاحاً ملحوظاً في توجيه الإناث نحو التعليم العالي؛ وبنسبة التحاق تبلغ 53%، فإن الشابات من المواطنات يتطلعن بصورة متزايدة إلى الحصول على درجات تعليمية عليا. وبالمقابل، فإن نسبة أقل من الذكور تواصل تعليمها الجامعي، سواء في أبوظبي أو في دولة الإمارات

معدل البطالة في أبوظبي حسب الجنسية (1995–2005)

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي، الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

المعروض من المتخصصين الحاصلين على تعليم عالٍ بالمقارنة مع الطلب بسوق العمل في أبوظبي [1] – (2005)

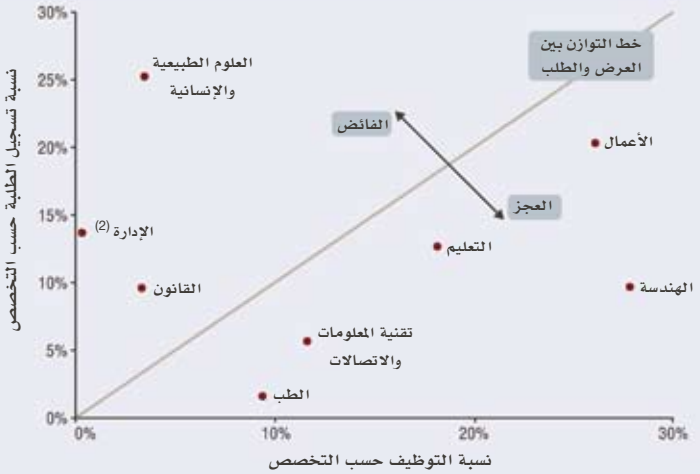

[1] تم التوصل إلى نتائج مشابهة من خلال إعادة التحليلات ذاتها باستخدام بيانات تخص دولة الإمارات العربية المتحدة.
[2] تتضمن الإدارة من بين تخصصات أخرى الإدارة العامة، والترجمة، والسكرتاريا العامة، إلخ.
المصدر: الإحصاء السكاني في أبوظبي 1995 و 2005، الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، التقرير السنوي لجامعة الإمارات 2005–2006، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

تطوير قطاع التعليم

أرست المبادرات التعليمية الأخيرة الأرضية اللازمة لإجراء تحديث شامل للنظام التعليمي في أبوظبي. وقد أقدم عدد من الجامعات ذات السمعة الدولية – بما في ذلك جامعة السوربون – على اختيار أبوظبي كموقع لتأسيس فروع فيها. إضافة إلى ذلك، فقد تم الإعلان عن تأسيس مركز "انسياد" (INSEAD) للتعليم التنفيذي وبحوث الأعمال، من خلال اتفاق مع مجلس أبوظبي للتعليم. كما أن كلية "فليتشر" (Flectcher) للقانون والدبلوماسية التابعة لجامعة "تفتس" (Tufts) الأمريكية تخطط لتقديم برامج تعليمية في الإمارة. وسوف تعمل كلية ميونخ للتقنية وجامعة بون بشكل مشترك على تأسيس كلية للطب والعلوم ضمن حرم جامعة أبوظبي. وقد وقعت الإمارة اتفاقية مع جامعة نيويورك لتطوير حرم جامعي شامل للعلوم الإنسانية في أبوظبي، بهدف البدء في استقبال الطلبة في العام 2010. وعلى مستوى التعليم الثانوي، جرى إطلاق عدد من المدارس النموذجية التي ستدار فيها المشاريع التعليمية من قبل جامعة زايد ومعهد العلوم التطبيقية. وقد أسس مجلس أبوظبي للتعليم برنامجا رياديا سيتم من خلاله إدارة 30 روضة ومدرسة ابتدائية حكومية من قبل مشغلين دوليين في مجال التعليم، سيعملون إلى جانب الطواقم التعليمية الموجودة في تلك المدارس. ويقوم مجلس أبوظبي للتعليم في الوقت الحالي بإجراء تحليلات ديموغرافية وتطوير خطة استراتيجية، بهدف توفير أساس متين لبنية تحتية مدرسية متطورة على مدى الـ 12 عاما المقبلة. وقد تم تأسيس كلية الإمارات لإتاحة فرص التطوير المهني المستمر لمعلمي ومديري المدارس.

العاملون في القطاع الخاص بالمقارنة مع العاملين في القطاع العام في أبوظبي – عدد العاملين – (1995–2005)

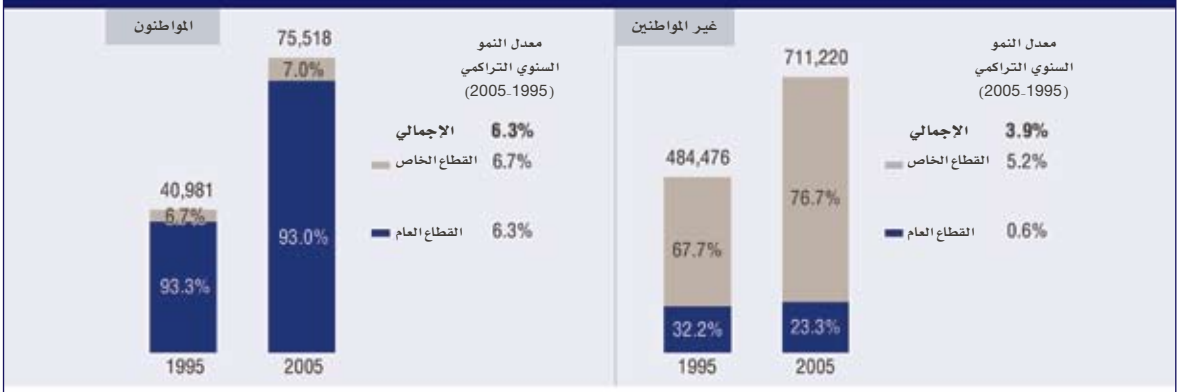

المصدر: الإحصاء السكاني في أبوظبي 1995 و 2005، صندوق النقد الدولي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

العربية المتحدة بوجه عام. وتدرك الحكومة وجود حاجة إلى تحفيز الذكور من المواطنين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ما سيوفر دفعة إضافية إلى ثروة الإمارة من رأس المال البشري.

استخدام أمثل لقوة العمل

سوف تعمد أبوظبي إلى إلحاق رأسمالها البشري بالقطاعات الأكثر إنتاجية من الاقتصاد. ويستوعب القطاع العام بأبوظبي حاليا نسبة من إجمالي التوظيف تفوق النسب السائدة في الاقتصادات المقارنة، ما يدل على وجود حاجة لرفع مستوى استخدام القطاع الخاص لرأس المال البشري بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

وعليه، سيتم تخفيض معدلات التوظيف في القطاع العام مع تشجيع عمليات التوظيف في القطاع الخاص، الأمر الذي سيقود إلى نمو قوة العمل داخل القطاع الخاص وإلى استقطاب مزيد من الأيدي العاملة الماهرة. وقد تم بالفعل اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز كفاءة التوظيف في القطاع العام، وذلك كجزء من البرنامج الشامل لإعادة هيكلة الجهاز الحكومي. وتعكف الحكومة الآن على خصخصة وتعهيد العديد من الخدمات غير الأساسية التي كان يتولاها سابقاً القطاع العام، وذلك لكي تتمكن الحكومة من التركيز على وظائفها التنظيمية والإدارية. فقد شهد مستوى التوظيف في القطاع العام تخفيضات كبيرة في العامين 2006 و 2007، وهو يقف حالياً عند مستوى 16,000 موظف (بالمقارنة مع 60,000 موظف في العام 2005). وعلى المنوال ذاته، فإن لدى أبوظبي الفرصة لإعادة توجيه التوظيف بعيداً عن القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعات أكثر إنتاجية – مثل الصناعات الأساسية والتحويلية – لتخلق بذلك قوة عمل أكثر كفاءة، وتزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

مستويات أفضل لإنتاجية قوة العمل

لقد نمت الإنتاجية الكلية لقوة العمل في أبوظبي بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية. بيد أن هذه المكاسب تحققت – في معظمها – ضمن قطاعي النفط والصناعات التحويلية. ويرجع الجزء الأكبر من المكاسب المتحققة في قطاع النفط إلى ارتفاع أسعار الخام، التي رفعت بشكل كبير من مستوى الدخل المتولد من قبل الموظف الواحد. ومن المهم تشجيع القطاعات الاقتصادية الأخرى – التي شهدت انخفاضات فعلية في إنتاجيتها – على استخدام قوة العمل المتاحة لها على نحو أكثر كفاءة، والنهوض بإنتاجيتها من دون الحاجة إلى دعم حكومي.

وتعتزم أبوظبي تعزيز إنتاجية قوة العمل للوصول بها إلى المستويات السائدة في البلدان المقارنة. ومن شأن ذلك أن يتيح للإمارة زيادة إنتاجها الاقتصادي من دون الحاجة إلى جلب موجات ضخمة جديدة من الأيدي العاملة الأجنبية. وستركز الاستراتيجية على تحفيز النشاط الاقتصادي والقطاعات التي يستطيع رأس المال البشري أن يساهم فيها بإنتاج قدر أكبر من القيمة المضافة.

إنتاجية العمل حسب القطاعات الاقتصادية في أبوظبي [1] (1995–2005)

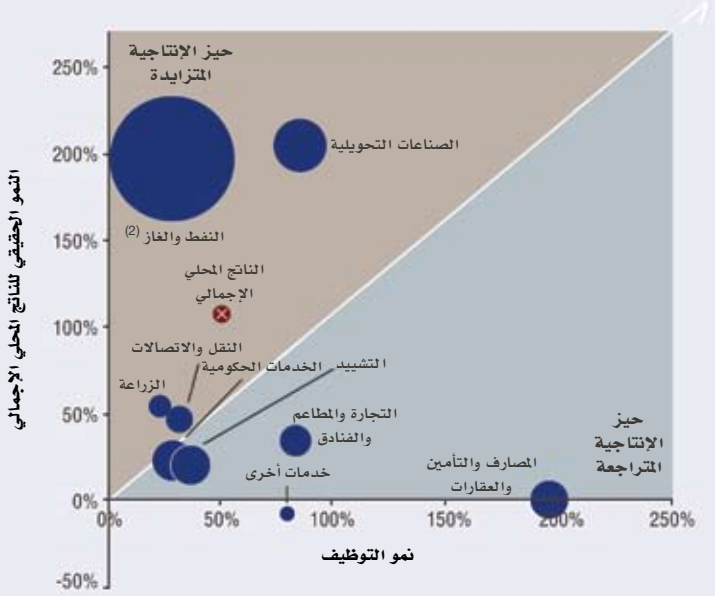

حجم الفقاعة = الحجم النسبي للقطاع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في 2005

[1] تتضمن الخدمات الأخرى الخدمات الإجتماعية والشخصية، وأنشطة الأسر الخاصة باعتبارها أرباب عمل، فضلاً عن أنشطة غير محددة للأسر إلى جانب أنشطة المنظمات والهيئات الأجنبية.
[2] الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط تعود جزئياً إلى الارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية.
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني في أبوظبي 2005، مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

تباين إنتاجية العمل حسب القطاع في أبوظبي – النسبة المئوية للتغير – (1995–2005)

تظهر إنتاجية الزراعة مرتفعة على نحو مصطنع نتيجة للدعم الحكومي القوي لهذا القطاع

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني في أبوظبي 2005، مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

إنتاجية العمل حسب القطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– ألف دولار/موظف – (2005)

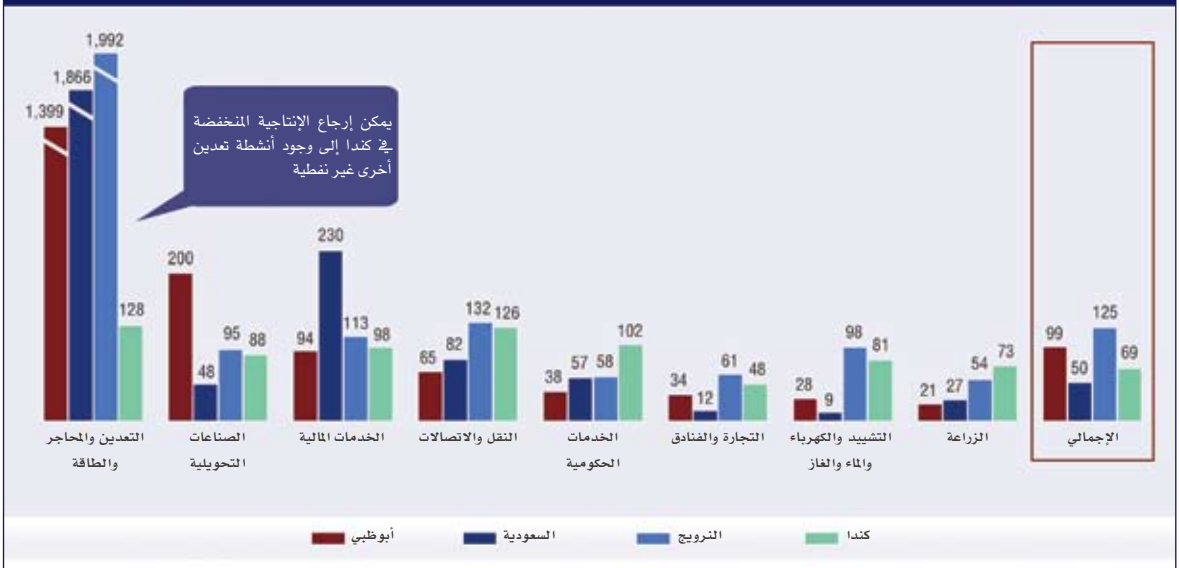

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي، الإحصاء السكاني في أبوظبي 2005، ساما، مركز الإحصاء الكندي، مركز الإحصاء النرويجي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وسوف يشكل التعليم المتطور والتدريب الأكثر فاعلية، أيضاً، أداة مهمة على صعيد رفع مستويات الإنتاجية الإجمالية. وبغية السير على خطى الاقتصادات المقارنة فيما يتعلق بتطوير الإنتاجية، سوف تطلق أبوظبي نهجاً جديداً من التعليم الموجه لأغراض التوظيف. وتقف الإمارة أصلاً عند مستويات قريبة من تلك السائدة في البلدان المقارنة.

فسكان الإمارة يستفيدون حالياً من العدد المتنامي للفرص التعليمية التي ترسي أرضية صلبة لقيام سوق عمل أكثر فاعلية.

تربط خطط التحديث في الإمارة بين إنتاجية قوة العمل والتعليم الموجه لأغراض التوظيف

قوة العمل في أبوظبي حسب مستوى التعليم والجنسية
– نسبة مئوية من إجمالي قوة العمل – (2005)

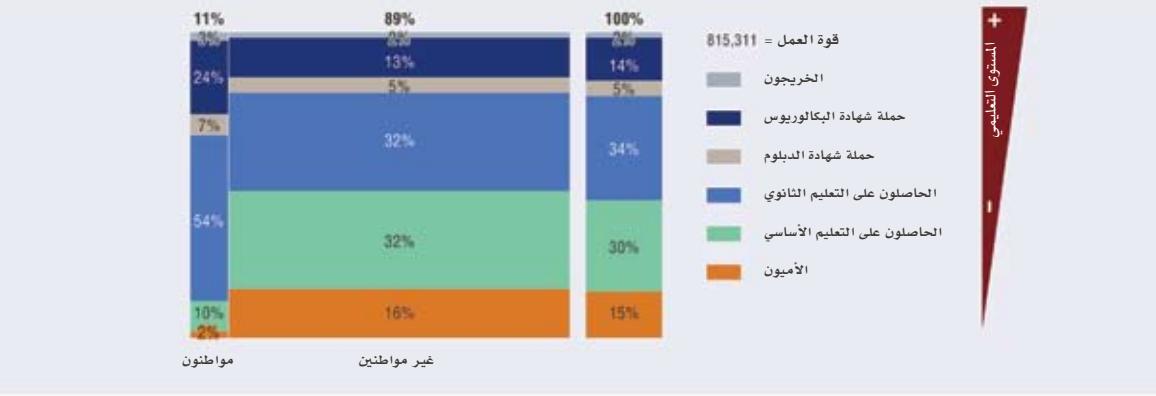

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني في أبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

إجمالي قوة العمل حسب مستوى التحصيل التعليمي
– نسبة مئوية من إجمالي قوة العمل –

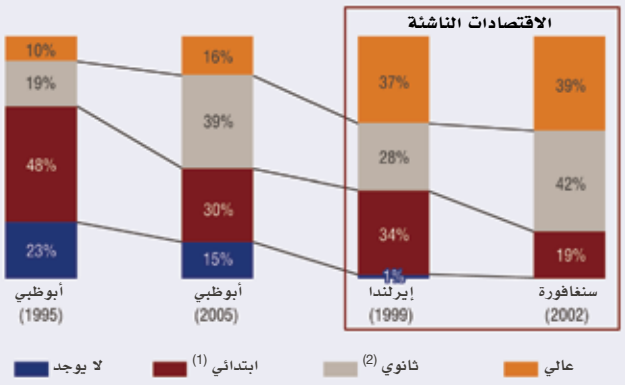

(1) بما في ذلك قوة العمل القادرة على القراءة والكتابة.
(2) بما في ذلك حملة الدبلوم.
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني في أبوظبي 2005، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وقد تمكنت قوة العمل – خلال العقد الماضي – من الوصول إلى مستويات أعلى من المهارات والتعليم، كما أن نسبة المتعلمين إلى غير المتعلمين في قوة العمل قد تحسنت على نحو ملحوظ.

ومع مضي الإمارة قدماً على هذا الصعيد، سوف يتم تشجيع أرباب العمل على الاستثمار في تدريب الموظفين من أجل إحداث تحسينات إضافية في إنتاجية قوة العمل. وعلاوة على ذلك، ستتم إتاحة حوافز لأرباب العمل لتوظيف الأيدي العاملة الماهرة، وسيجري إعداد دراسات تركز على صناعات بعينها بغية التصدي لقضية تدني الإنتاجية في بعض القطاعات. وسوف يؤدي التدريب المهني – بوجه خاص – دوراً مهماً في المديين القصير والمتوسط باعتباره أداة فاعلة للنهوض بمهارات قوة العمل ودعم إنتاجيتها.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

سوف تسعى أبوظبي إلى تطوير قوة عمل تتسم بقدر عال من المهارات والإنتاجية، وذلك بواسطة إحداث تغييرات جذرية في الخصائص الحالية لسوق العمل.

الهدف الخامس والعشرون

قدر أعلى من المشاركة لقوة العمل المواطنة

يكمن الهدف من تحديث قطاع التعليم في ضمان أن يكون لدى الخريجين المهارات والمؤهلات اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. ومن أجل ذلك، سوف يتم توجيه التعليم المتخصص نحو تلبية الطلب المتوقع من قبل قطاعات النمو المستقبلي، خصوصاً في مجالات الهندسة والفضاء وتقنية المعلومات والطب والعلوم التطبيقية والسياحة والأعمال.

الهدف السادس والعشرون

استخدام أمثل لقوة العمل

سوف تعمد أبوظبي إلى إلحاق رأس مالها البشري بالقطاعات الأكثر إنتاجية من الاقتصاد. ويستوعب القطاع العام بأبوظبي حالياً نسبةً من إجمالي التوظيف تفوق النسب السائدة في الاقتصادات المقارنة، مما يدل على وجود حاجة إلى رفع مستوى استخدام القطاع الخاص لرأس المال البشري بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية. وسيتم بالتالي تخفيض معدلات التوظيف في القطاع العام مع تشجيع عمليات التوظيف في القطاع الخاص، الأمر الذي سيقود إلى نمو قوة العمل داخل القطاع الخاص، وإلى استقطاب مزيد من الأيدي العاملة الماهرة.

الهدف السابع والعشرون

مستويات أفضل لإنتاجية قوة العمل

تعتزم أبوظبي تعزيز إنتاجية قوة العمل للوصول بها إلى المستويات السائدة في البلدان المقارنة. ومن شأن ذلك أن يتيح للإمارة زيادة إنتاجها الاقتصادي من دون الحاجة إلى جلب موجات ضخمة جديدة من الأيدي العاملة الأجنبية. وستركز الاستراتيجية على تحفيز النشاط الاقتصادي والقطاعات التي يستطيع رأس المال البشري أن يساهم فيها بإنتاج قدر أكبر من القيمة المضافة.

7. تمكين الأسواق المالية من أن تصبح الممول الرئيسي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية

تمتلك أبوظبي موارد مالية ضخمة، وتعد الإدارة الفاعلة لهذه الموارد مسألة حيوية خلال المرحلة المقبلة من التوسع الاقتصادي.

لقد تمت آنفاً مناقشة النواحي التنظيمية للأسواق المالية والنقدية في أبوظبي، والجوانب المتعلقة باستقرارها. وعليه، فإن هذا الجزء سوف يركز على تحليل مواطن القوة في رأس المال المتراكم، فضلاً عن الفرص المتاحة أمامه.

إن النشاط المالي في أبوظبي يخضع في معظم جوانبه إلى الأطر التنظيمية السائدة على المستوى الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالتالي فإن الإصلاحات الرامية إلى زيادة فاعلية الموارد المالية للإمارة، سوف يتم تحقيقها – إلى حد بعيد – من خلال التشاور والتنسيق بين السلطات الاتحادية والمحلية. بيد أن ذلك سوف يتم إلى جانب مبادرات محلية تهدف إلى إحداث مزيد من التطور في سوقي الأسهم والدين اللذين سيقودان النمو الاقتصادي بالإمارة. فثمة فرصة هائلة للتوسع في سوق أدوات الدين وتطويرها، بما في ذلك السندات والصكوك التي ما تزال في مرحلة مبكرة من مراحل التطور. وتشهد القروض والودائع حالة من النمو السريع، ولكن الجزء الأكبر من المدخرات يتم توليدها من قبل القطاع العام ويجري استخدامها لتمويل الائتمان للقطاع الخاص. ويذهب الجزء الأكبر من هذا الائتمان إلى قطاعات غير منتجة أو أنه يستخدم لأغراض منح القروض الشخصية، ما يمثل اتجاهاً سوف تسعى أبوظبي إلى معالجته.

أما بالنسبة لسوق الأسهم، فإن أبوظبي تجتذب بالفعل نسبة كبيرة من استثمارات الأصول الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن هناك مجالاً أكبر لتطوير عمليات الإصدار الأولي للأسهم، إلى جانب تحديث الإطار التنظيمي لسوق الأسهم والنهوض بمدى تطور عملياته الداخلية. وعليه، فإن السنوات المقبلة سوف تشهد تحولات مهمة في كيفية استخدام الموارد المالية في أبوظبي، وذلك في ظل مستويات جديدة من الكفاءة وإطار تنظيمي أكثر تطوراً، بما يسمح لتلك الموارد بأن تقوم مقام المحرك الرئيسي للنمو في الإمارة.

أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

يعد تطوير أسواق المال في الإمارة مسألة حيوية فيما يتعلق بالتمويل المستقبلي لمشاريع التوسع والنمو الاقتصادي في أبوظبي.

قدر أعلى من المدخرات ومستويات أعمق للودائع

تحظى المدخرات طويلة الأجل بالأهمية نظراً لأنها تتيح للمؤسسات المالية الثقة والوسائل اللازمة للاستثمار في مشاريع مستقبلية. وبالتالي فإن إرساء ثقافة تشجع على الادخار طويل الأجل من قبل القطاع الخاص، يعد عاملاً محورياً في استراتيجية أبوظبي.

ويُذكر أن الإطار اللازم لثقافة من هذا القبيل قائم بالفعل في أبوظبي، إذ أن الإمارة تعمل من موقع قوة داخل القطاع المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل استحواذ ثلاثة من المصارف العاملة فيها على 50.7% من إجمالي الأصول المصرفية في الدولة. وبأية حال، رغم تجاوز مصارف أبوظبي لمنافسيها في الإمارات الأخرى من حيث إجمالي الأصول والقيمة السوقية، إلا أنه يتعين عليها أن تستمر في التطور لكي تبقى قادرة على المنافسة في وجه عمليات الاندماج فيما بين اللاعبين الإقليميين داخل القطاع المصرفي.

وقد شهدت المصارف الإسلامية معدلات نمو لافتة في دولة الإمارات العربية المتحدة، متجاوزة نمو المصارف التقليدية، فيما يمثل انعكاساً للتوجه المستمر على صعيد المنطقة نحو مصادر التمويل الإسلامي. ومن شأن تعزيز رؤوس أموال المصارف الإسلامية وتطوير تلك المصارف في أبوظبي أن يتيح مصدراً آخر لتمويل المشاريع التنموية في المستقبل.

إجمالي الأصول والقيمة السوقية (*) لأكبر عشرة بنوك محلية في دولة الإمارات العربية المتحدة – مليار دولار – (2005)

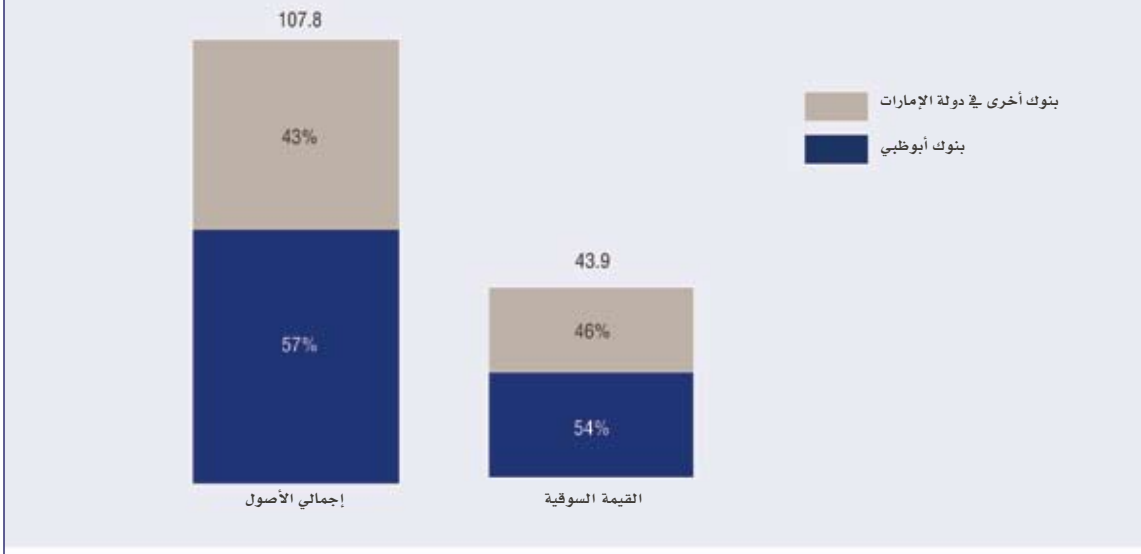

(*) تعود البيانات الخاصة بالقيمة السوقية لتاريخ 16 يناير 2007.
المصدر: القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة 2007 (جي آي أتش)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وقد نمت الودائع لدى المصارف التقليدية هي الأخرى على نحو ملحوظ، إذ ازدادت على مدار الأعوام الخمس الماضية بمعدل تجاوز 20% سنوياً. ولكن من زاوية الحسابات القومية، فإن غالبية المدخرات تأتي من طرف القطاع العام (الذي سجل على نحو منتظم فوائض مالية قياسية) ويجري استخدامها لتمويل الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص. وسوف يتمثل أحد العناصر الرئيسية لتوجه أبوظبي نحو تعزيز نظامها المالي في تشجيع القطاع الخاص على زيادة ما يخصصه للادخار. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تحسين مدى توافر أدوات الادخار وآلياته، بما يشجع الإقبال على الودائع طويلة الأجل التي ستعتبرها المؤسسات المالية على درجة كافية من العمق لتغطية الأنشطة الاستثمارية من خلالها.

تمويل متزايد للقطاعات الاقتصادية والمشاريع

مع استمرار تطور الاقتصاد والبنية التحتية في أبوظبي، سوف تحظى أسواق المال بدور حيوي على صعيد تمويل مدى متنوع من القطاعات الاقتصادية والمشاريع. وقد باتت الإمارة بالفعل أحد أكثر المواقع ملائمة في العالم للحصول على القروض. ويزيد من جاذبيتها في هذا المجال أسعار تنافسية للإقراض، وسياسة نقدية محافظة وآمنة، ونظام مالي لا ينطوي على مخاطر ملموسة، ومركز مالي متعاف ومتحرر من هواجس الدين العام. وعليه، فإن أبوظبي سوف تستمر في تعميق معروضاتها المالية من خلال هياكل وأنماط تمويلية وتشغيلية مبتكرة (مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وصناديق تمويل البنى التحتية، والصناديق الصناعية)، والتي بدأ بالفعل استخدام العديد منها.

ومن شأن ابتكارات من هذا القبيل أن تمنح دفعة قوية لتوافر فرص التمويل أمام المشاريع التنموية، ما سيقلل من نسبة القروض الشخصية الأقل إنتاجية من الناحية الاقتصادية إلى إجمالي الائتمان المتاح، ويغير بالتالي على نحو تام من مجرى تنامي التمويل الموجه نحو القطاعات غير المنتجة.

كما أن الممارسات المصرفية المبتكرة سوف تؤدي دوراً مهماً على صعيد زيادة مشاركة المصارف الخليجية في مجالات جديدة مثل تمويل عمليات الاندماج والاستحواذ التي تهيمن عليها

سهولة الحصول على القروض في دولة الإمارات العربية المتحدة بالمقارنة مع بلدان أخرى
– على مقياس من 1 إلى 7 – (2006)

المصدر: تقارير التنافسية العالمية (2004–2005 و 2006–2007)، المنتدى الاقتصادي العالمي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

العلاقة بين نمو الائتمان المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية والنمو القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات وإمارة أبوظبي (2001–2005)

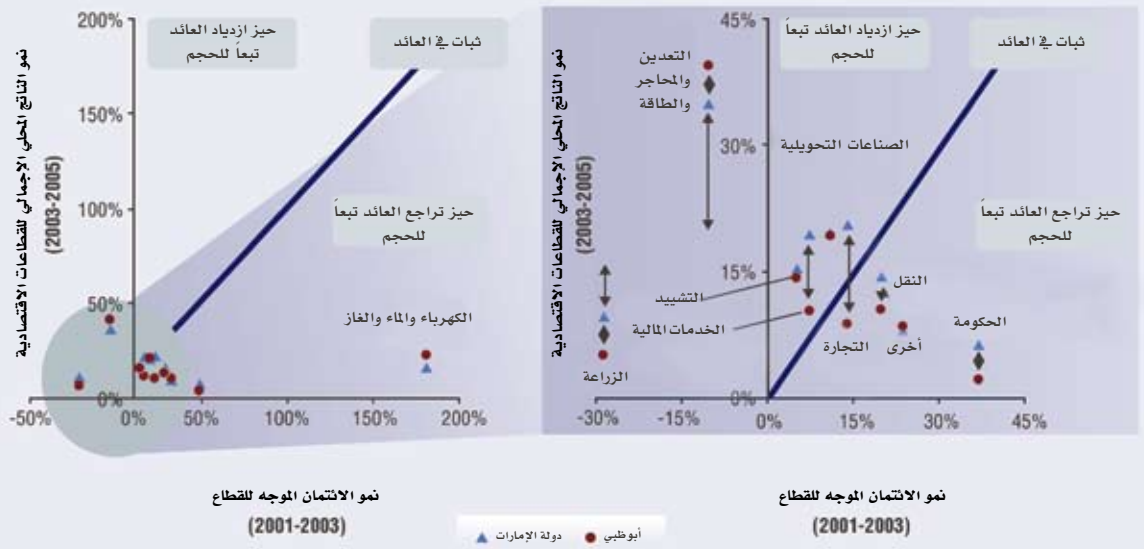

المصدر: مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

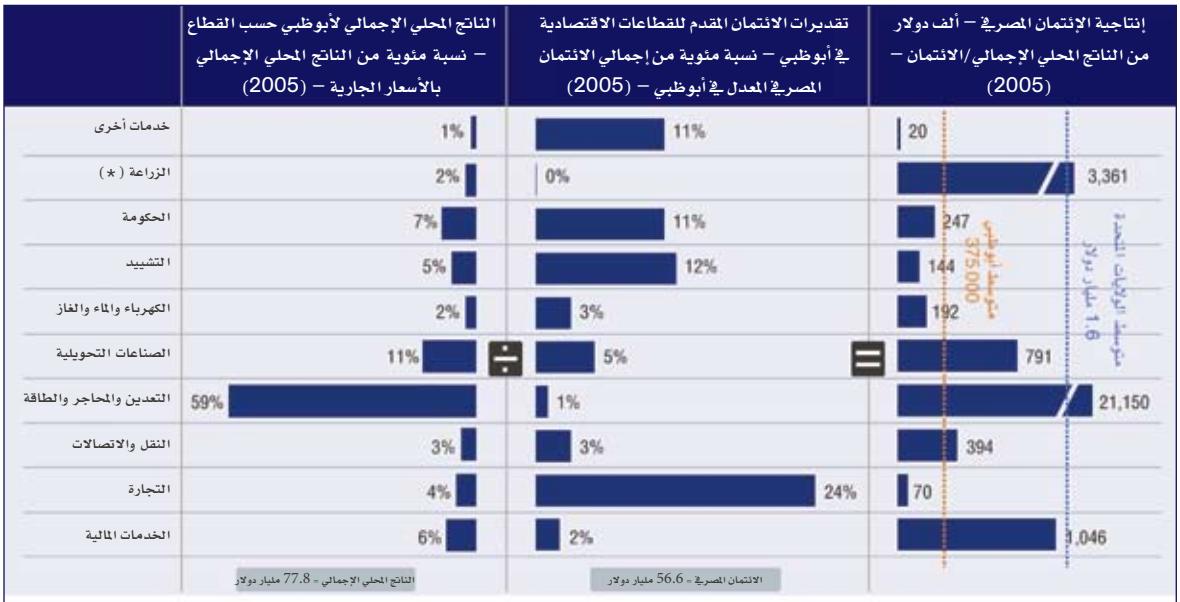

(*) بسبب الاعتماد الكبير للزراعة على الدعم، فإنها لا تحظى بتمويل يُذكر من قبل البنوك. وهذا يفضي إلى نسبة مرتفعة – على نحو مصطنع – للناتج المحلي الإجمالي إلى الائتمان، وبالتالي فإنه ليس من الصحيح أن تتم مقارنتها بالنسب الخاصة بقطاعات أخرى.

المصدر: مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

حالياً المصارف والمؤسسات المالية الضخمة من خارج المنطقة. وقد تجاوز عدد عمليات الاندماج والاستحواذ الناشئة من بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من العام 2007 عدد تلك العمليات للعام 2006 بأكمله، مما يشير إلى وجود مجال لفرص جديدة مستقبلاً أمام المصارف التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها. وسوف تؤدي زيادة مصارف أبوظبي لإجمالي التمويل الرأسمالي المقدم من قبلها – حالما يواكب تلك الزيادات مكاسب كافية في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية – إلى ترك أثر إيجابي على القطاعات الاقتصادية في الإمارة من حيث العلاقة بين مستوى الإنتاج وحجم الائتمان، والتي تتسم حالياً بالضعف النسبي مقارنة مع الوضع السائد على المستوى الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

إصدارات السندات والصكوك والأذونات ذات العوائد غير الثابتة لأغراض تمويل المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي – نسبة مئوية – (2005)

المصدر: مجلة ميد، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

الأموال المقترضة من قبل المؤسسات المالية لأغراض تمويل المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي – نسبة مئوية – (2005)

المصدر: مجلة ميد، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

العرض والطلب على تمويل المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي (2005)

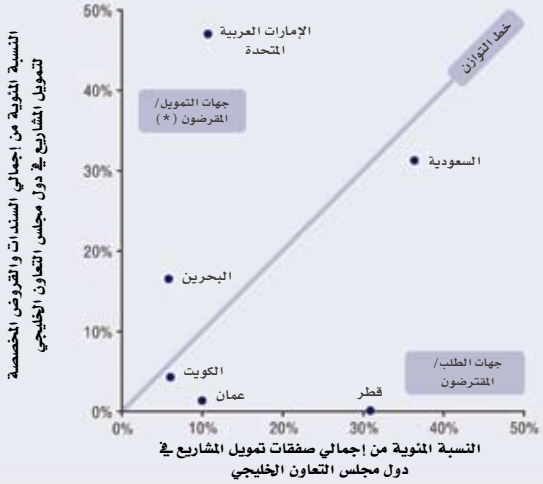

(*) لوضع الأمور في سياقها الصحيح فإن لفظ المقرض لا ينبغي أن يؤخذ بالمعنى الحرفي، إذ أنه يمكن أن يشير إلى مجمل نظام مالي معين قام بإصدار أدوات دين لأغراض تمويل المشاريع.
المصدر: مجلة ميد، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

ورغم أهمية زيادة عمليات تمويل رأس المال، إلا أن من الأكثر أهمية أن يتم الانتباه إلى كيفية استخدامه. ففي الوقت الحالي، تستحوذ قطاعات مثل البناء والتجارة على نسبة كبيرة من إجمالي الائتمان الممنوح، ولكنها تقدم مساهمات ضئيلة نسبياً إلى مجمل الإنتاج الاقتصادي. وعليه، فإن أبوظبي سوف تسعى إلى التأكد من أن القطاعات التي يعول عليها في المحافظة على استدامة التنمية الاقتصادية بالإمارة، تحظى بموارد تمويلية كافية. لقد دفع الطلب المتوقع على تمويل المشاريع الضخمة بالمؤسسات المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى البحث عن مصادر خارجية للسيولة، مع نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في استقطاب جزء كبير من تلك السيولة. وسوف يتمثل أحد العناصر الرئيسية

توافر رأس المال للمشاريع الجديدة في دولة الإمارات العربية المتحدة بالمقارنة مع بلدان أخرى – على مقياس من 1 إلى 7 – (2006)

المصدر: أنشطة الاستثمار الخاصة ورؤوس الأموال للمشاريع الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التقرير السنوي 2006 الصادر عن شركتي كيه بي أم جي وجي في سي إيه)، تقارير التنافسية العالمية (2004-2005 و 2006-2007)، المنتدى الاقتصادي العالمي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

استثمارات الأصول الخاصة حسب بلد المنشأ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
– مليون دولار – (1998–إبريل 2006)

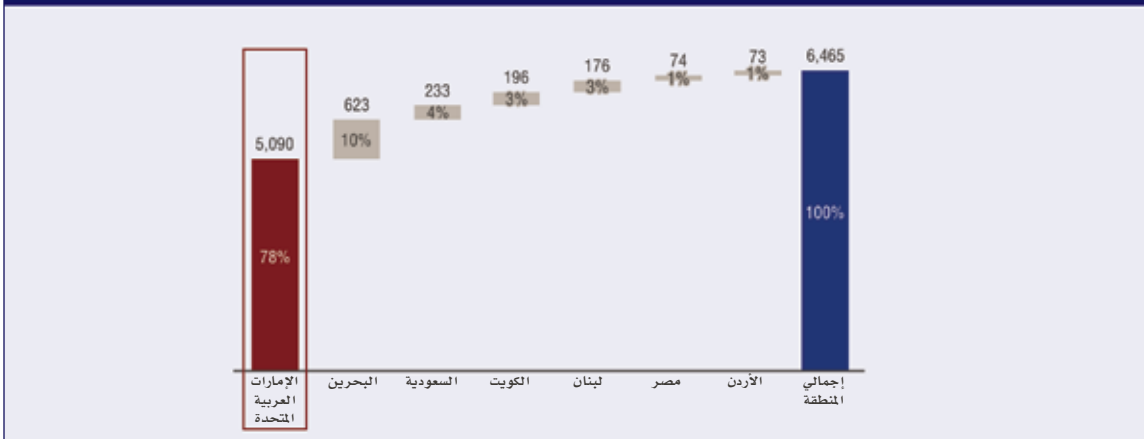

المصدر: أنشطة الاستثمار الخاصة ورؤوس الأموال للمشاريع الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التقرير السنوي 2006 الصادر عن شركتي كيه بي أم جي وجي في سي إيه)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

لاستراتيجية أبوظبي المستقبلية في التأكد من أن الجزء الأكبر من الأموال القادمة من الخارج يتم توجيهها لتمويل مشاريع ضخمة داخل الإمارة (من أجل تقوية الاقتصاد المحلي) أو يجري استثمارها في مجالات خارج نطاق بلدان مجلس التعاون الخليجي المعتمدة على النفط (كجزء من استراتيجية أوسع للتنويع).

بينما يتم استهداف سوق الدين لأغراض التوسع المستقبلي، فإن الاستثمارات في رؤوس أموال الشركات قد نمت بالفعل بشكل ملحوظ في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى نمو الطلب في السوق المحلية حيال مشاركة رؤوس الأموال في تمويل المشاريع الضخمة.

التوزيع الجغرافي للاستثمارات المعلنة للأصول الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
– مليار دولار – (1998–إبريل 2006)

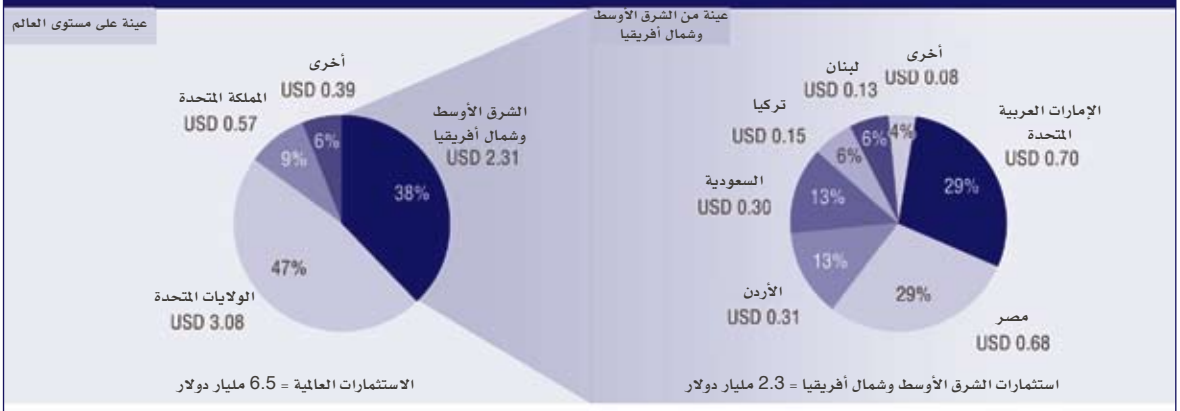

المصدر: أنشطة الاستثمار الخاصة ورؤوس الأموال للمشاريع الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التقرير السنوي 2006 الصادر عن شركتي كيه بي أم جي وجي في سي إيه)، تقارير التنافسية العالمية (2004–2005 و 2006–2007)، المنتدى الاقتصادي العالمي، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وتحظى دولة الإمارات العربية المتحدة بموقع يضاهي مواقع البلدان الأخرى من حيث مدى توافر رؤوس الأموال الاستثمارية، إذ أنها تتشابه مع الاقتصادات المقارنة – مثل إيرلندا – في هذا المجال، وتتفوق على عدد من منافسيها في المنطقة. وفي واقع الأمر، تهيمن دولة الإمارات العربية المتحدة على أسواق رؤوس الأموال الخاصة في المنطقة، إذ تراكم لديها خلال العقد الماضي نحو 80% من السيولة المعبأة على شكل رؤوس أموال خاصة. وتستمر رؤوس الأموال الخاصة بالنمو من حيث عدد وأحجام الصناديق المتعلقة بها، كما يتوقع أن يكون لها دور حيوي في تطوير مؤسسات الأعمال والاقتصاد ككل.

إضافة إلى ذلك، تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بمكانة متميزة بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها وجهة مفضلة لاستثمارات رؤوس الأموال الخاصة، وهو ما يمثل موقعاً قوياً يمكن استغلاله لتحقيق مزيد من النمو في السنوات المقبلة. وضمن هذا النوع من الاستثمارات، يكشف أداء المحافظ عن توازن صحي فيما يتعلق بالاستراتيجية الاستثمارية، مع نزوع قوي نحو قطاع الخدمات المالية. وتتوزع الاستثمارات من قبل صناديق رؤوس الأموال الخاصة بشكل جيد عبر مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية المنتجة، التي يتوقع لها أن تساهم مستقبلاً في المحافظة على نمو مستدام بدولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة أبوظبي.

أداء مُعـزّز لأسـواق المـال

لقد شهدت سوق أبوظبي للأوراق المالية تطورات ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية، إذ تمكنت من استقطاب عدد متزايد من الشركات لأغراض الإدراج. وبأية حال، فإن هذه السوق – باعتبارها منصة رئيسية للنشاط المالي في الإمارة – ما تزال في المرحلة الأولى من عمرها. فعلى سبيل المثال، تتسم سوق أبوظبي للأوراق المالية بدرجة عالية من التركز، إذ أن معظم تداولاتها – فضلاً عن القيمة السوقية للأسهم المدرجة فيها – ترتبط بعدد صغير من الشركات. إضافة إلى ذلك، فقد شهدت السوق منذ أواخر العام 2005 حركة تصحيح حادة وتعثراً في نمو حجم تداولاتها.

القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية [1] ومعدل التداول [2] (2001–2006 [3])

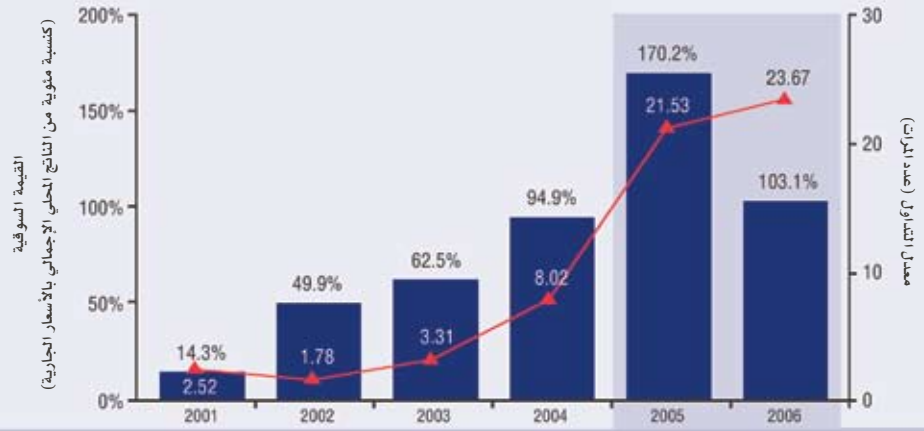

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة السوقية (مليار دولار)	6	20	30	56	133	95
التغير السنوي في معدل التداول (نسبة مئوية)	N/A	-29	85	143	169	10

[1] تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي لأبوظبي لأغراض احتساب مؤشر يتيح إمكانية مقارنة حجم سوق الأوراق المالية في الإمارة عبر عدد من السنوات. وقد كان بالإمكان استخدام طريقة بديلة تأخذ في الحسبان الناتج المحلي الإجمالي لإمارات أخرى (عدا دبي) نظراً إلى أن بعض من الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية تتخذ من إمارات أخرى مقرات لها.
[2] يُعبر معدل التداول عن مستوى النشاط الذي تشهده السوق ويتم احتساب قيمته عن طريق قسمة إجمالي حجم التداولات خلال فترة زمنية معينة على متوسط إجمالي القيمة السوقية خلال تلك الفترة.
[3] تم استقراء البيانات الخاصة بسوق أبوظبي للأوراق المالية خلال الفترة اللاحقة لشهر سبتمبر 2006 وذلك بسبب عدم توافر معلومات كافية.
المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية، تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة 2006 (صندوق النقد الدولي)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

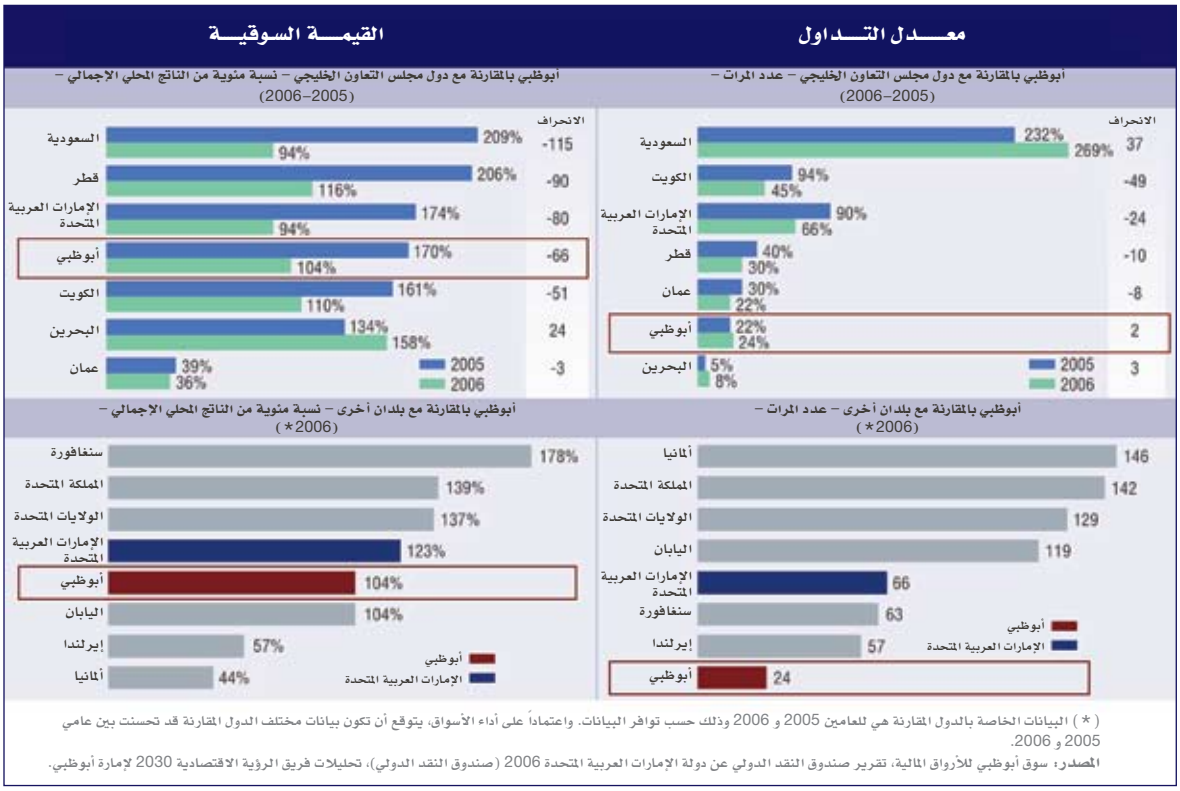

(*) البيانات الخاصة بالدول المقارنة هي للعامين 2005 و 2006 وذلك حسب توافر البيانات. واعتماداً على أداء الأسواق، يتوقع أن تكون بيانات مختلف الدول المقارنة قد تحسنت بين عامي 2005 و 2006.

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية، تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة 2006 (صندوق النقد الدولي)، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وبالنتيجة، فإن سوق أبوظبي للأوراق المالية سوف تحتاج إلى تحقيق مزيد من التطور قبل أن تتمكن من تبوئ مكانة باعتبارها قطاعاً مالياً رئيسياً ومحركاً مهماً للنمو الاقتصادي في الإمارة.

تتسم سوق أبوظبي للأوراق المالية بدرجة عالية من التركز، إذ أن معظم تداولاتها، فضلاً عن القيمة السوقية للأسهم المدرجة فيها، ترتبط بعدد صغير من الشركات

ومع توسع سوق الأوراق المالية بأبوظبي وتطور عملياتها، فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور عدد من الفرص أمامها للنهوض بمستوى كفاءتها. وعلى سبيل المثال، فإن تطور سوق أدوات الدين – التي تتسم حالياً بصغر حجمها – سوف يعطي دفعة لسوق أبوظبي للأوراق المالية من خلال ما سيترتب على ذلك من ظهور هياكل دعم جديدة، مثل وكالات التصنيف الائتماني والأسواق الثانوية للسيولة. وسوف تجلب مثل هذه المبادرات إلى السوق مستويات عمق جديدة من شأنها أن تشجع النمو المستقبلي، وأن ترفع من درجة الكفاءة.

وقد قاد العدد المتزايد لعمليات الإصدار الأولي للأسهم في الإمارة هو الآخر إلى إصلاحات تنظيمية في هذا المجال. وما تزال عمليات الإصدار الأولي للأسهم تعد أسلوباً فاعلاً في تعبئة رؤوس الأموال لأغراض التوسع من قبل الشركات، كما أنها قد ساهمت في تطوير الأسواق، إذ ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية من 15 شركة في العام 2001 إلى 64 بحلول يونيو من العام 2007. وتستمر أبوظبي في كونها مركزاً ناشئاً لعمليات الإصدار الأولي للأسهم، وهي تمتلك فرصاً أكبر للتوسع في هذا المجال.

وبغية تأمين استمرار النمو لدى الشركات المحلية – إلى جانب اقتصاد الإمارة بشكل عام – سوف تسعى أبوظبي إلى تحديث قواعد وإجراءات عمليات الإصدار الأولي للأسهم. وسيتم تقليص الفترة الزمنية اللازمة للإدراج الفعلي للأسهم التي تمتد حالياً من 3 إلى 4 أشهر في المتوسط. وسوف تحتاج عملية تقييم إصدارات الأسهم – التي تشرف

إجمالي عدد الاكتتابات العامة في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– إجمالي عدد الاكتتابات – (2005)

(*) تشكل أسواق المال في المملكة المتحدة مركزاً مالياً رئيسياً على مستوى العالم، ولذلك فهي تصنف ضمن فئة تختلف عن الفئة التي تقع فيها أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من أسواق البلدان المقارنة.
المصدر: زاوية مونيتور، تقرير آي بي أو يوروب 2006 الصادر عن شركة برايس ووترهاوس كوبرز، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

حجم العروض الأولية للاكتتابات العامة في أبوظبي بالمقارنة مع بلدان أخرى
– مليون دولار – (2005)

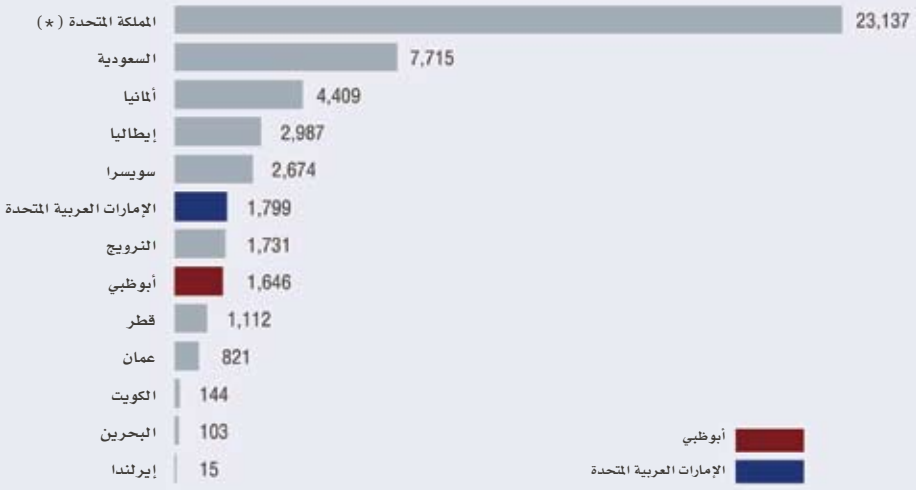

(*) تشكل أسواق المال في المملكة المتحدة مركزا ماليا عالميا مهما لذلك فهي تصنف ضمن فئة تختلف عن الفئة التي تقع فيها أسواق الإمارات العربية المتحدة وغيرها من أسواق البلدان المقارنة
المصدر: زاوية مونيتور، تقرير آي بي أو يوروب 2006 الصادر عن شركة برايس ووترهاوس كوبرز، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

على صعيد الإصدارات الأولية للأسهم، سوف يتم تقليص الفترة الزمنية اللازمة للإدراج الفعلي التي تمتد حالياً من 3 إلى 4 أشهر

عليها السلطات الاتحادية – إلى إعادة النظر فيها، من أجل الحد من إمكانية تسعير الأسهم بأقل من قيمتها الفعلية، ما يعتبر مشكلة متكررة الحدوث بسبب التقييمات غير المستندة إلى عوامل السوق. فمن شأن التقليل من القيمة الفعلية للأسهم أن يفضي إلى زيادات غير مرغوبة في رؤوس الأموال، الأمر الذي يعيق الخطط التوسعية للشركات ويصرفها عن السعي لإدراج أسهمها في السوق.

كما سيتم التطرق إلى قضية الإفراط في المشاركة بالاكتتابات العامة للأسهم. ويشار إلى أن بعض العوامل التي تساهم في تكرار حدوث هذه القضية في الإمارة – مثل السيولة الفائضة والعدد المحدود من الفرص الاستثمارية وضعف تطور سوق الدين وأدوات الادخار – هي أثار جانبية للسوق المالية الفتية والنشطة بأبوظبي.

وسوف يتم تصحيح هذه الآثار في المدى الطويل، وذلك مع اكتساب أسواق المال لمزيد من العمق والتطور. وعلى المدى الأقصر، ستتم معالجة العوامل التي تساهم في الإفراط بالمشاركة في الاكتتابات العامة، وذلك بغية ضمان فاعلية عمليات الإصدار الأولي للأسهم باعتبارها أداة من أدوات التوسع. وسوف يتم تعديل نظام تقييم الشركات وفقاً لقيمها الدفترية الذي يؤدي إلى تحديد أسعار للإصدارات الأولية للأسهم تقل عن أسعارها الفعلية، وذلك من خلال تبني إصلاحات تشريعية. كما ستتم إعادة النظر في آليات التخصيص غير الكفؤة لأسهم الإصدارات الأولية التي تدفع بالمستثمرين إلى تعبئة كميات ضخمة من الأموال لضمان الحصول على أكبر حصة ممكنة في أسهم الشركات المطروحة للاكتتاب.

أهـداف الـرؤيـة الاقتصـادية 2030 لإمـارة أبوظبـي

يعد تطوير أسواق المال في الإمارة مسألة حيوية فيما يتعلق بالتمويل المستقبلي لمشاريع التوسع والنمو الاقتصادي في أبوظبي.

الهـدف الثامن والعشرون

قدر أعلى من المدخرات ومستويات أعمق للودائع

سوف يتمثل أحد العناصر الرئيسية لتوجه أبوظبي نحو تعزيز نظامها المالي في تشجيع القطاع الخاص على زيادة ما يخصصه للادخار. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تحسين مدى توافر أدوات الادخار وآلياته، بما يشجع الإقبال على الودائع طويلة الأجل التي ستعتبرها المؤسسات المالية على درجة كافية من العمق لتغطية الأنشطة الاستثمارية من خلالها.

الهـدف التاسع والعشرون

تمويل متزايد للقطاعات الاقتصادية والمشاريع

سوف تستمر أبوظبي في تعميق معروضاتها المالية من خلال هياكل وأنماط تمويلية وتشغيلية مبتكرة (مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وصناديق تمويل البنى التحتية والصناديق الصناعية)، والتي بدأ بالفعل استخدام العديد منها.

الهـدف الثلاثون

أداء مُعـزّز لأسـواق المـال

سوف يتم تعديل نظام تقييم الشركات وفقاً لقيمها الدفترية الذي يؤدي إلى تحديد أسعار للإصدارات الأولية للأسهم تقل عن أسعارها الفعلية، وذلك من خلال تبني إصلاحات تشريعية. كما ستتم إعادة النظر في آليات التخصيص غير الكفؤة لأسهم الإصدارات الأولية التي تدفع المستثمرين إلى تعبئة كميات ضخمة من الأموال لضمان الحصول على أكبر حصة ممكنة في أسهم الشركات المطروحة للاكتتاب.

القسم الثالث

محركات النمو الاقتصادي المستقبلي لأبوظبي

الرؤية الاقتصادية 2030
لإمـــارة أبـوظبـــي

محركات النمو الاقتصادي المستقبلي لأبوظبي

من أجل تحقيق رؤيتها للعام 2030، سوف تستمر أبوظبي في تنويع اقتصادها، وذلك عبر الاستثمار في القطاعات ذات الاستخدام الكثيف لرأس المال والموجهة نحو التصدير، التي تمتلك أبوظبي فيها ميزات تنافسية قائمة أو ممكنة.

من الناحية التاريخية، لقد شكل قطاع النفط والعمليات المرتبطة به الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي في أبوظبي. وبينما تتمتع أبوظبي بفائض مريح في ميزانها التجاري، فإنها تعاني من عجز كبير في الميزان التجاري غير النفطي الذي وصل إلى 21 مليار دولار في العام 2006. وفي حين يعد التنويع الاقتصادي مرتكزاً رئيسياً للرؤية الاقتصادية 2030، فإن الإمارة تعكف على صياغة أهداف طموحة لأداء القطاع غير النفطي. وسيواصل القطاع النفطي نموه لتلبية الطلب العالمي، كما سيشكل عنصراً رئيسياً في اقتصاد الإمارة. وبالتوازي مع ذلك، ستركز أبوظبي على تطوير قطاعات أخرى يُخَطط لها أن تنمو مجتمعة بمعدل سنوي يفوق 7.5%. ومن شأن هذا النمو أن يساعد الإمارة في تحقيق التوازن في الميزان التجاري غير النفطي. وستقوم أبوظبي بتوفير بيئة مناسبة تتيح للأعمال والقطاعات أن تتطور. وفي نهاية المطاف، سوف تنتعش القطاعات التي تمتلك فيها أبوظبي ميزات تنافسية على المستوى العالمي. وهناك بالفعل عدد من القطاعات الناشئة التي تعتمد على عناصر القوة الحالية للاقتصاد، وتتمتع بإمكانيات جيدة للنمو، علاوة على انسجامها مع مجمل الأجندة التنموية للإمارة.

وعلى وجه التحديد، يتوقع أن تنجح القطاعات التالية في استهداف الأسواق الإقليمية والعالمية، وأن تتمكن بالتالي من تحقيق أهداف الإمارة في مجال التنويع الاقتصادي:

- الطاقة – النفط والغاز
- البتروكيماويات
- المعادن
- صناعات الطيران والفضاء والدفاع
- الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية وعلوم الحياة
- السياحة
- أجهزة وخدمات الرعاية الطبية
- النقل والتجارة والخدمات اللوجستية
- التعليم
- الإعلام
- الخدمات المالية
- خدمات الاتصالات

سوف تركز أبوظبي على تطوير عدد من القطاعات التي يُخَطط لها أن تنمو مجتمعة بمعدل سنوي يفوق 7.5%

الطاقة – النفط والغاز

تعتبر أبوظبي أحد أهم موردي المواد الهيدروكربونية في العالم، إذ تحتل مرتبة من بين أكبر خمسة مصدرين للنفط الخام ومن بين أكبر خمسة وعشرين مصدراً للغاز الطبيعي. وتشتمل مساهمة الإمارة في قطاع النفط والغاز على مدى يضم مختلف أنواع الأنشطة، بما في ذلك عمليات التنقيب والإنتاج والنقل والتكرير وتسويق النفط والغاز. كما تغطي تلك المساهمة تصنيع معدات مرتفعة القيمة تتصل بصناعة الطاقة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات ذات الصلة. ويتسم قطاع النفط العالمي بضخامة إيراداته – التي يتوقع أن تكون قد بلغت في العام 2007 نحو 2,150 مليار دولار – وبمعدل ربحية مرتفع نسبياً يصل إلى 15%، وهو معدل تتجاوزه أبوظبي بسهولة بفضل ما يتوافر لديها من تكاليف إنتاج منخفضة بشكل استثنائي ووفورات حجم هائلة.

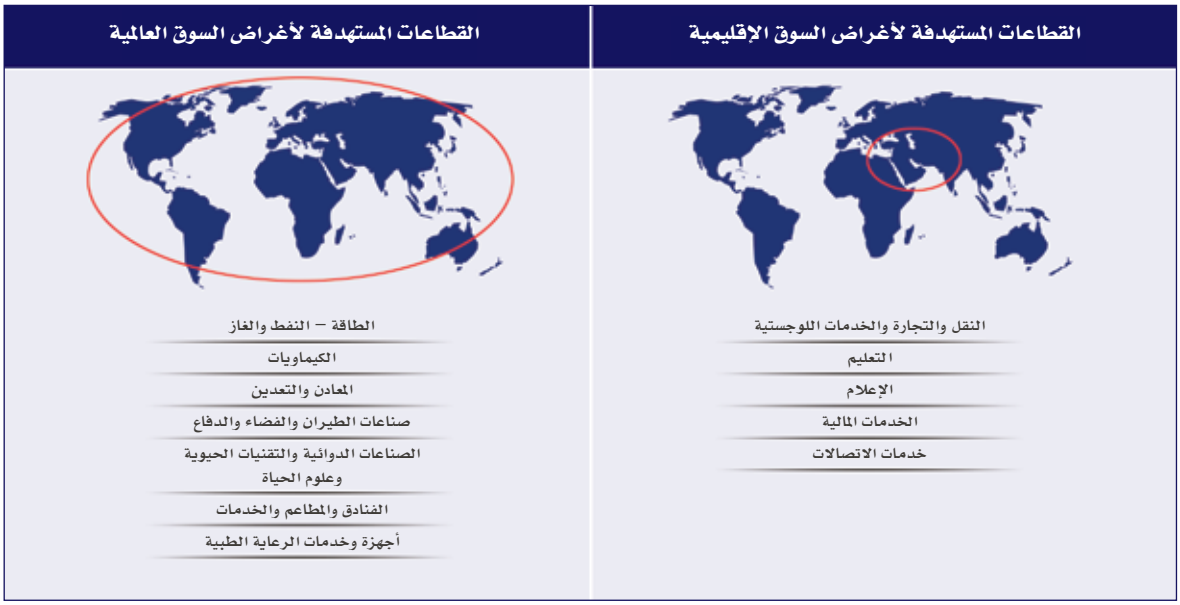

لقد شكلت الموارد الهيدروكربونية العمود الفقري لاقتصاد أبوظبي خلال فترة تزيد على ثلاثة عقود. وقد كانت صادرات النفط الخام – وستبقى – المصدر الأكبر للدخل، والقاعدة التي استند إليها التطور والازدهار اللذين تحققا خلال الفترة القريبة الماضية. كما شكلت صادرات الغاز الطبيعي – وبخاصة إلى الأسواق الآسيوية – مساهمة اقتصادية مهمة، في حين تم استخدام إمدادات الغاز الطبيعي المحلية لتغذية العديد من الأنشطة الصناعية فضلاً عن المرافق العامة التي يتعين عليها تزويد الأعداد المتنامية من سكان أبوظبي بالكهرباء والماء. وبفضل احتياطياتها الهائلة من النفط والغاز، فإن أبوظبي تمتلك – وستحافظ على – ميزة تنافسية قوية جداً في هذا القطاع. وعلى الرغم من سمة النضوج التي يتحلى بها، فإن هناك فرصاً ممتازة للنمو أمام قطاع النفط والغاز في أبوظبي، بما في ذلك في مجالات التنقيب والإنتاج والتكرير والنقل.

التنقيب والإنتاج

تعكف شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) على إرساء عدد من المبادرات الرامية إلى زيادة الإنتاج، وذلك بهدف رفع إنتاج النفط الخام إلى أكثر من 3.5 مليون برميل يومياً خلال العقد المقبل. وتتضمن تلك المبادرات إعادة تطوير بعض الحقول المنتجة حالياً بالإضافة إلى تطوير حقول أصغر لم تخضع لعمليات إنتاج في السابق. وستتطلب عمليات التطوير هذه استثمارات مالية ضخمة، لكنها تعد بمعدلات مرتفعة للعوائد على تلك الاستثمارات.

وفي الوقت ذاته، تعمل أدنوك على زيادة إنتاج الغاز الطبيعي عبر عمليات معقدة تهدف إلى تطوير احتياطيات الغاز الكبريتي، إلى جانب إمكانية استخدام ثاني أكسيد الكربون والنيتروجين بدلاً من الكميات الكبيرة من الغاز الطبيعي التي تجري حالياً إعادة حقنها في الحقول النفطية للإمارة بهدف المحافظة على مستوى الضغط الضروري للإنتاج. ومن شأن مثل هذه الحلول، وبالذات حقن ثاني أكسيد الكربون في الحقول النفطية، أن تؤدي إلى خلق فرص تنسجم مع المشاريع الأخرى المرتبطة بالطاقة في الإمارة، مثل مشروع إنشاء مرافق لتجميع الكربون الذي يعد جزءً من مبادرة "مصدر" التي تقودها شركة أبوظبي لطاقة المستقبل.

كما تتولى جهات أخرى في أبوظبي، من بينها شركة مبادلة للتنمية وشركة الاستثمارات البترولية الدولية وشركة أبوظبي الوطنية للطاقة، تطوير فرص للتنقيب والإنتاج خارج حدود دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي مناطق تتضمن شمال أفريقيا وآسيا الوسطى وبحر الشمال.

التكرير

تتولى شركة أبوظبي لتكرير النفط (تكرير)، إلى جانب شركة الاستثمارات البترولية الدولية، المشاركة في مشاريع جديدة في مجال التكرير ستؤدي إلى مضاعفة طاقة التكرير في الإمارة والبالغة 485 ألف برميل يومياً بنحو يصل إلى ثلاث مرات تقريباً. وتمثل تلك المشاريع – التي تتضمن توسيع مصفاة

الرويس القائمة داخل إمارة أبوظبي إلى جانب بناء مصفاة جديدة في إمارة الفجيرة – مثالا ملموساً على تنفيذ الاستراتيجية المستقبلية لأبوظبي والمتمثلة في التوسع عبر مجمل سلسلة القيمة لصناعة الهيدروكربون.

وفضلاً عن استثماراتها في عمليات الشق العلوي لقطاع النفط والغاز خارج الإمارة، تقوم أبوظبي – بشكل رئيسي من خلال شركة الاستثمارات البترولية الدولية – باستثمارات كبيرة في مرافق التكرير ضمن مناطق متعددة حول العالم، بما في ذلك في آسيا وشمال أفريقيا وأوروبا.

النقـل

تقوم أبوظبي أيضاً باستثمارات كبيرة في البنية التحتية المتعلقة بعمليات نقل النفط والغاز، وذلك من خلال تدعيم أسطولها القائم من ناقلات النفط والغاز الطبيعي المسال بخط أنابيب سعته 1.5 مليون برميل يومياً يمتد إلى إمارة الفجيرة، وهو ما سيتيح إمكانية تصدير كميات كبيرة من النفط من خارج مضيق هرمز.

الصناعات البتروكيماوية

من المتوقع أن يكون قطاع الكيماويات العالمي – الذي يشهد نمواً بنسبة 4% سنوياً ومعدل ربحية يبلغ 17% – قد سجل في العام 2007 إيرادات بحجم 1,350 مليار دولار. وبفضل احتياطياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي والمواد السائلة المصاحبة، فإن أبوظبي تتمتع بموقع يؤهلها لزيادة مساهمتها في هذا القطاع، وخصوصاً في مجال البتروكيماويات.

وعلى الرغم من أن عمليات إنتاج البتروكيماويات وتسويقها وتصديرها تعد أنشطة متطورة للغاية في أبوظبي، كما يظهر من خلال المشاريع الناجحة جداً في مجالات الأسمدة والإيثلين والبولي إيثلين، فإن لدى الإمارة الفرصة للبناء على هذا الإنجاز، لتتوسع بقاعدتها الصناعية نحو صناعة عالمية رئيسية تتمتع فيها بميزات نسبية ممتازة.

واستناداً إلى هذه الحقيقة، فقد صادقت الإمارة على مشروعات توسعة مهمة للمرافق البتروكيماوية التي تمتلكها وتشغلها شركة "بروج". ومن المنتظر أن تستكمل شركة "بروج" – التي تنتج حالياً 600 ألف طن سنوياً من الإيثيلين و 580 ألف طن سنوياً من البولي إيثلين – مشروع "بروج 2" في أواخر العام 2010.

تضمن مشروع "بروج 2":

- واحداً من أكبر مرافق إنتاج مادة الإيثلين على مستوى العالم بسعة إنتاجية تبلغ 1.4 مليون طن سنوياً.
- أكبر وحدة في العالم لتحويل مادة الأوليفين.
- مرفقاً لإنتاج 540 ألف طن سنوياً من مادة البولي إيثلين.
- مرفقين ينتج كل منهما 400 ألف طن سنوياً من مادة البولي بروبلين.

وكجزء من استراتيجية التسويق التي تبنتها شركة "بروج"، بدأت الشركة أيضاً ببناء مرفق لوجستي رئيسي للوحدات الصناعية في مدينة شنغهاي بالصين. وسيسمح هذا المرفق لأبوظبي بأن تسوق – بشكل أكثر كفاءة – منتجاتها البتروكيماوية في الأسواق الآسيوية التي تشهد توسعاً سريعاً. وفي الوقت ذاته، تعمل شركة الرويس لصناعات الأسمدة التابعة لأبوظبي على زيادة إنتاجها من اليوريا من 1,800 طن يومياً إلى أكثر من 2,700 طن يومياً.

وكما هو الحال بالنسبة إلى التوسع في عمليات التكرير في أبوظبي، يمثل التوسع في صناعة البتروكيماويات أسلوباً آخراً يمكن للإمارة من خلاله أن تستحوذ على جزء أكبر من سلسلة القيمة لصناعة الهيدروكربون. وسيساعد مثل هذا التوسع أيضاً الإمارة على تطوير مدخلات الإنتاج الضرورية للصناعات المحلية المتمددة التي تستخدم المواد البلاستيكية الأولية والمواد الكيماوية الصناعية، مما سيساهم في تحقيق الهدف العام المتمثل في التنويع الاقتصادي.

المعـادن

يتضمن اهتمام أبوظبي بهذا القطاع إنتاج الحديد والفولاذ والألمنيوم ومعادن أساسية أخرى، إضافة إلى المواد الأولية المتطورة. وتصل قيمة إيرادات هذا القطاع على مستوى العالم إلى 1,470 مليار دولار سنوياً، ويتوقع له أن ينمو في المدى القصير بمعدل سنوي يبلغ 19%. أما معدل الربحية في قطاع المعادن العالمي، فيقدر بنحو 27%.

ورغم أن الإمارة لا تمتلك احتياطيات ضخمة من المعادن الخام، إلا أنها تتمتع بالعديد من الميزات الطبيعية التي تعزز إمكانية تطوير عمليات إنتاج المعادن كنشاط مربح وداعم للنمو. وسوف تساهم

عدة عوامل – مثل التكلفة المنخفضة للطاقة، وتوافر البنى التحتية المتكاملة بالمدن الصناعية، وشبكة النقل ذات المواصفات العالمية، وتوافر الأيدي العاملة المؤهلة وذات التكلفة المنخفضة نسبياً – في الإبقاء على تكاليف الإنتاج عند مستويات غاية في التنافسية.

إضافة إلى ذلك، سوف يؤدي وجود الفرص لظهور مجمعات للصناعات التحويلية حول مراكز إنتاج المعادن الأولية إلى ضمان قيام قطاع المعادن بتبوئ دور رائد على صعيد دعم التنويع الاقتصادي في الإمارة.

صناعات الطيران والفضاء والدفاع

تعتبر الأسواق العالمية المرتبطة بالطيران والفضاء من أسرع الأسواق نمواً وقوة من حيث العائدات التي قدرت قيمتها الإجمالية في العام 2005 بما يزيد على 500 مليار دولار.

تنوي الإمارة الاستفادة من إمكاناتها القائمة في أعمال صيانة الطائرات لكي تتحول إلى لاعب عالمي

وتحظى أبوظبي أصلاً بمقومات البنية التحتية اللازمة لتطوير قطاع ناجح لصناعات الطيران. وسوف تركز الإمارة على تطوير قدراتها في تصنيع وصيانة معدات الطائرات المدنية والعسكرية وقطع الغيار الخاصة بها، إلى جانب الأجهزة الإلكترونية للطائرات العسكرية وأجهزة ومعدات الطيران الأخرى. وتنوي الإمارة الاستفادة من إمكاناتها المتوافرة سلفاً في أعمال صيانة الطائرات، لكي تتحول إلى لاعب عالمي في مجالات الصيانة والخدمات والإصلاح والتحديث وتصنيع قطع الغيار. كما أنه يتم النظر باهتمام إلى الفرص العديدة المتاحة في مجالات الخدمات الفنية والتعليم والخدمات المالية المرتبطة بقطاع الطيران.

الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية وعلوم الحياة

يقدر الناتج العالمي لهذا القطاع في العام 2006 بنحو 700 مليار دولار، وقد سجل القطاع في ذلك العام نمواً قوياً وأرباحاً عالية جعلا منه قطاعاً جديراً بالاهتمام. وسوف تشكل التغيرات الديموغرافية التي تجتاح العالم – مثل ارتفاع أعداد المسنين في أوروبا وأمريكا الشمالية وتنامي قوة الإنفاق بالأسواق الناشئة – محفزات مهمة للطلب على هذا القطاع خلال العقود المقبلة.

إضافة إلى ذلك، فإن ظهور التقنيات الجديدة يزيد من جاذبية المنافسة في هذا القطاع بالنسبة لأبوظبي، وبخاصة ضمن أسواق محددة كتلك المتعلقة بالأمراض الشائعة في المنطقة.

ولكي تتمكن أبوظبي من تنمية هذا القطاع – الذي ما يزال يعتبر من القطاعات الناشئة في الإمارة – فإنها تحتاج إلى موارد ضخمة لتمويل البحث والتطوير، كما ستحتاج إلى الاستفادة من علاقاتها الدولية القوية والمتنوعة لاستقطاب أفضل الشركاء في العالم. وعلاوة على ذلك، فقد يستفيد القطاع من حركة التطوير والتحديث التي يشهدها قطاع التعليم، ومن وجود العديد من المؤسسات العالمية. بيد أن الإمارة ما تزال تحتاج إلى تطوير قدراتها في بعض المجالات الرئيسية، وخصوصاً عبر تعزيز الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، ومراجعة اتفاقيات التجارة الدولية، وإرساء نظام موثوق فيه لفحص واعتماد العقاقير الطبية، وتطوير آليات لاستقطاب الاستثمارات، فضلاً عن تعزيز قدرات التسويق والتوزيع.

وسوف يتكامل تطوير قطاع ناجح ونشط للصناعات الدوائية وعلوم الحياة مع جهود تطوير قطاع التعليم، الذي سيوفر العديد من الخريجين المؤهلين والجزء الأكبر من البحوث اللازمة لازدهار الشركات الدوائية. وفي المقابل، يمكن لهذه الشركات أن تدعم الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى عبر التمويل، ومن خلال توفير المعدات والخبرات. وعلى النحو ذاته، سوف يسير نمو قطاع الصناعات الدوائية جنباً إلى جنب مع تطوير نظام للرعاية الصحية بمواصفات عالمية وبحيث يصب تطور كل قطاع منهما في مصلحة القطاع الآخر.

السياحة

يتم حالياً في الإمارة تطوير الأنشطة السياحية المرتبطة بالأعمال والثقافة والترفيه والرياضة، وهو ما سيلقى الدعم من قبل قطاع فندقي سريع النمو يسعى إلى خدمة أعداد متزايدة من السياح والزوار، فضلاً عن خدمة السكان من مواطنين ومقيمين. وتحظى الإمارة بجاذبية قوية للسياح والزوار بفضل امتلاكها لعدد كبير من الجزر الطبيعية والشواطئ الجميلة، إضافة إلى الأصول الثقافية والتراثية، والطقس الملائم خلال معظم أيام السنة، والمناظر الطبيعية المتنوعة.

كما أن الإمارة تتسم بسهولة الوصول إليها. ومع تنامي هذه السمة وازدياد القدرة على استيعاب مزيد من السياح، فإن

سمعة أبوظبي كوجهة سياحية سوف تتعزز على نحو ملحوظ. وعلى الصعيد الداخلي في الإمارة، فإن المنتجعات السياحية والفنادق وملاعب الغولف والمعالم الأخرى ترتبط جميعاً بالمطار، وكذلك ببعضها الآخر، مع إمكانية إجراء تحسينات إضافية على مستوى الربط القائم بين المواقع السياحية. وبغية تعزيز عملية ترويج وتسويق أبوظبي كوجهة وعلامة مميزة سياحياً، أقدمت هيئة السياحة في أبوظبي على افتتاح عدد من المكاتب الدولية في بلدان أوروبية، مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا. وهي تخطط لافتتاح المزيد من هذه المكاتب خلال الأعوام القليلة المقبلة.

تتضمن المشروعات السياحية التي يجري حالياً التخطيط لها، أو تنفيذها، منتجعات ومتاحف وصالات عرض دولية وأسواق تجارية وغير ذلك من المرافق الترفيهية

وتستثمر أبوظبي بقوة في توسعة وتطوير أصولها السياحية والثقافية، وذلك بإقامة مشاريع ضخمة مثل المنطقة الثقافية بجزيرة السعديات، التي ستضم منظومة متكاملة من المتاحف العالمية المشهورة والمؤسسات الثقافية والتعليمية.

وسوف يساهم تطوير الأنشطة السياحية المرتبطة بالترفيه والأعمال في تنويع الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص التوظيف. وتندرج العديد من الشركات العاملة في هذا القطاع ضمن فئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي الفئة التي تدعم الهدف المعلن من قبل أبوظبي والمتمثل في تنويع قاعدة مؤسسات الأعمال في الإمارة. كما ستساهم السياحة في تنمية إيرادات الإمارة من العملات الأجنبية، فضلاً عن تعزيز سمعة أبوظبي دولياً.

وفي حين أن السياحة تعتبر واحدة من أكبر القطاعات الاقتصادية في العالم وأسرعها نمواً، فإن ما تتيحه أبوظبي من منتجات عبر مختلف أنشطة هذا القطاع – إضافة إلى الخدمات عالية الجودة والمنشآت ذات المواصفات العالمية – سيساعد الإمارة في أن تصبح وجهة سياحية مهمة. ولذلك، فإن أبوظبي تستثمر موارد مالية وجهود ضخمة في هذا القطاع لكي تضمن تحولها إلى واحدة من أكثر الوجهات في العالم جذباً للسياح الذين يتمتعون بقدرات إنفاقية عالية، وذلك في الوقت الذي توفر فيه مرافق وأنشطة ترفيهية جديدة للمقيمين والمواطنين في الإمارة.

أجهزة وخدمات الرعاية الطبية

لقد أدى الطلب العالمي المتزايد على المنتجات والخدمات الطبية إلى قيام سوق سريعة النمو لتلك المنتجات والخدمات؛ ويقدر حجم الإنتاج العالمي لهذا القطاع في العام 2007 بما يزيد على 3,000 مليار دولار. كما تعتبر السياحة العلاجية هي الأخرى ظاهرة متنامية، إذ أن المرضى من أصحاب الثروات أو الدخول المرتفعة من مختلف أنحاء العالم، مستعدون للسفر من أجل الوصول إلى أفضل المستشفيات والحصول على أفضل خدمات الرعاية الطبية. وتعتزم أبوظبي المنافسة بنجاح في هذه السوق عبر تطوير مرافق للرعاية الطبية تلتزم بأفضل المعايير والمواصفات العالمية.

ويعتمد نمو القطاع الطبي على تخصيص استثمارات ضخمة في مجال التقنية، وهو ما تعد أبوظبي مهيأة للقيام به. وسوف يضمن الارتباط الجيد للإمارة ببقية بلدان العالم – عبر مطاراتها وخطوط الطيران التابعة لها – أن يتمكن المسافرون لأغراض العلاج من الوصول إلى أبوظبي على وجه السرعة. بيد أنه يتعين على أبوظبي أن تستقطب الأطباء المؤهلين والخبراء في مجال الرعاية الطبية، جنباً إلى جنب مع تدريب الكوادر الطبية المحلية، من أجل تطوير هذا القطاع بصورة كافية.

النقل والتجارة والخدمات اللوجستية

يتمتع اقتصاد أبوظبي بتاريخ طويل في مجال التجارة. وعلى ضوء الموقع الاستراتيجي المتميز الذي تحظى به الإمارة، فإنها سوف تعمل على الاستمرار في هذا التقليد لتصبح مركزاً رئيسياً للخدمات اللوجستية الموجهة للأعمال والصناعات في المنطقة. وتقع الإمارة في قلب منطقة الشرق الأوسط وبالقرب من أفريقيا وجنوب آسيا، وترتبط على نحو جيد بمنطقتي الشرق الأقصى وأوروبا. وخلال الأربعين عاماً الماضية، قامت أبوظبي بتطوير البنية التحتية لموانئها وشبكات الطرق فيها. كما قامت مؤخراً بتطوير مطاراتها لضمان أن ترتبط على نحو أفضل بشركائها التجاريين في المنطقة وفي بقية بلدان العالم.

وسوف تستمر أبوظبي في الاستفادة من موقعها الجغرافي المتميز، ومن البنية التحتية الممتازة للنقل المتاحة لديها. وما يزال هناك حيز كبير للتطوير، حيث يتم حالياً تشييد ميناء جديد ومتطور للغاية، فضلاً عن توسعة المطار الدولي، وإنشاء شبكة متطورة للطرق والسكك الحديدية. وسوف يساهم قطاع النقل – بوصفه قطاعاً مربحاً ومستداماً – في تعزيز التنويع الاقتصادي بالإمارة.

وتشكل المحافظة على نظام فاعل في مجال النقل، فضلاً عن الارتباطات القوية بالأسواق العالمية، عنصراً مهماً في إطلاق قطاعات أخرى داخل الاقتصاد، وبخاصة القطاعات الرئيسية الموجهة للتصدير، مثل الصناعات الأساسية والتحويلية التي تستثمر فيها أبوظبي بصورة مكثفة.

التعـليم

تزخر أبوظبي ببعض من أفضل مرافق التعليم العالي في المنطقة. ويجري حالياً تدعيم قطاع التعليم التقليدي – الذي يضم الجامعات الخاصة والمواد التعليمية والتعليم الفني – بمصادر جديدة من الدخل المستمد من أنشطة تعليمية حديثة تشمل التعليم عن بعد، والتعليم الافتراضي، والندوات التعليمية المتخصصة.

وتسعى أبوظبي إلى استقطاب أفضل وأبرز الخبراء الأكاديميين في العالم – إضافة إلى الكوادر المتخصصة في العملية التعليمية – وذلك من خلال تهيئة البيئة المعيشية الملائمة، وإنشاء مرافق بحثية بمواصفات عالمية، علاوة على تقديم المنح البحثية. ومن الطبيعي أن يغذي نمو قطاع التعليم بالإمارة الاقتصاد بأكمله، عبر توفير الخريجين من أصحاب المهارات العالية في مختلف التخصصات، وتعزيز ثقافة التميز في مجالات مهارات العمل والبحث والتطور الثقافي.

ورغم أن أبوظبي تزخر بواحد من أحدث الأنظمة التعليمية في المنطقة، إلا أن قطاع التعليم في الإمارة ما يزال في مرحلة النمو المبكر وفقاً للمعايير الدولية، وتنتظره فرص كبيرة للنمو. وتتطلع الإمارة إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً للعلم والثقافة، يتوافر فيه مؤسسات للتعليم العالي ومدارس ذات مواصفات عالمية، وذلك من أجل استقطاب أفضل المعلمين والطلبة على حد سواء.

كما يجري حالياً الاستفادة من تجربة أبوظبي في مجال الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية ضمن مجال التعليم. فمن خلال أنماط التعليم عن بعد، والتعليم الافتراضي، التي تتيحها التقنيات الحديثة، لم يعد من الضروري أن تحد الجغرافيا من نطاق تغطية قطاع التعليم.

الإعـلام

تمثل الأنشطة الإبداعية بؤرة نمو قوي على مستوى العالم، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. ويتوقع أن ينمو الإنتاج الاقتصادي المتصل بأنشطة النشر والبث الإذاعي والتلفزيوني والأفلام والدعاية والإعلان بنسبة 25% سنوياً في منطقة الشرق الأوسط. وسوف تتمكن أبوظبي – بفضل ما تتمتع به من مستويات معيشية مرتفعة وجودة حياة متميزة – من استقطاب الكوادر الإعلامية الموهوبة. وفي الوقت ذاته، فإن أبوظبي تعد قادرة على الاستثمار في أفضل التقنيات المتاحة على مستوى العالم من أجل ضمان ازدهار قطاع الإعلام بما يحقق له مكانة متقدمة على صعيد الابتكار.

وانطلاقاً من موقعها المتميز، فإنه سوف يكون باستطاعة أبوظبي أن تقدم الخدمات الإعلامية للأسواق الناضجة في أوروبا – التي يتزايد فيها الطلب على المنتجات المتطورة وذات الهوامش الربحية المرتفعة – إلى جانب الأسواق سريعة النمو في جنوب آسيا، وفي أفريقيا والشرق الأوسط.

وسوف تشهد السنوات المقبلة تخصيص استثمارات ضخمة لتطوير الإعلام – بما في ذلك الإعلام الإلكتروني – وهو ما سيقود إلى تحقيق مجموعة من المكاسب على مستوى الاقتصاد ككل، تتضمن توفير فرص العمل للكوادر الإعلامية المؤهلة، وتنويع مصادر الدخل نحو قطاع لا يعتمد على الموارد الطبيعية.

الخـدمات المـالية

يوفر قطاع الخدمات المالية فرصاً جديدة لأبوظبي من أجل تنويع نشاطها الاقتصادي نحو مجالات لا تعتمد على المواد الخام. وسوف تعمل أبوظبي على تعزيز دورها كمركز للخدمات المالية في المنطقة. وتتطلب الخدمات المالية وجود موظفين أكفاء ومتعلمين، ما سيؤدي إلى إيجاد وظائف ذات مردود عال أمام المواطنين المؤهلين، وإلى استقطاب الكفاءات الأجنبية المتخصصة.

وفي ظل النمو الذي يشهده الاقتصاد المحلي، بات هناك طلب متزايد على الخدمات المالية المتطورة بدءً بالأعمال المصرفية التجارية ومروراً بأعمال الصيرفة الاستثمارية والتأمين وتمويل الشركات والمشاريع الضخمة.

وتمتلك أبوظبي بالفعل قطاعاً مزدهراً وكبيراً من المصارف التقليدية والإسلامية، يعمل على خدمة سكان الإمارة الذين يتمتعون بواحد من أعلى معدلات دخل الفرد في العالم. وفي ظل هذا القدر من السيولة، فإن أبوظبي مؤهلة تماماً لتولي موقع قيادي ضمن قطاع الخدمات المالية في المنطقة.

ويتسم النظام المالي في الإمارة بكونه مفتوحاً أمام اللاعبين الأجانب، ما يؤدي إلى جلب المزيد من رؤوس الأموال والخبرات والمنافسة إلى أبوظبي. ونتيجة لذلك، فإن المصارف المحلية تتحلى بقدر عال من المرونة والكفاءة والتركيز على خدمة الزبائن. وعلاوة على ما سبق، فإن الإمارة تشتهر - على مستوى المنطقة - بقوتها المالية ومنعة وحصافة مؤسساتها المالية، كما أن قطاعها المالي يحظى بمستويات ثقة عالية. وتساهم كل هذه العوامل مجتمعة في بناء قاعدة تنطلق منها جهود تطوير هذا القطاع.

خـدمات الاتصـالات

سوف تطور الإمارة أيضاً قدراتها لكي تصبح مركزاً لخدمات الاتصالات في الشرق الأوسط. ويشمل هذا القطاع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك البث المكثف للبيانات الذي يمثل في الوقت الحاضر بؤرة نمو قوي. ومثلما هو الحال بالنسبة إلى القطاعات الأخرى التي حددتها أبوظبي، فإن القوة المالية للإمارة سوف تؤدي دوراً مهماً في ضمان مستقبل قطاع الاتصالات.

ويتسم قطاع الاتصالات بكونه مجال أعمال سريع النمو يستند إلى التقنيات المتقدمة والاستخدام الكثيف لرأس المال، ما يعني أن تحقيق الريادة في هذا القطاع يتطلب استثمارات دائمة لضمان مواكبة بنيته التحتية لأحدث المستجدات التقنية.

كما يعتبر الموقع الجغرافي للإمارة في الشرق الأوسط، علاوة على شبكة الاتصالات المتطورة فيها، من الميزات التنافسية المهمة التي ستدعم المرحلة اللاحقة من النمو في هذا القطاع. وعلى المستوى الإقليمي، فإن قطاع الاتصالات يعد أحد قطاعات النمو القوي، وذلك من منطلق الزيادة المتنامية لمعدلات انتشار الهواتف النقالة والحواسيب الشخصية، إلى جانب الارتفاع السريع والمستمر في عدد مستخدمي الإنترنت.

وبقدر ما سيحتاج إليه القطاع من كوادر مؤهلة، فإنه سوف يساهم في تطوير قوة عمل تتمتع بمهارات تقنية عالية، الأمر الذي سيساعد في تنويع الناتج المحلي الإجمالي وقاعدة سوق العمل، إلى جانب استقطاب أفضل الكوادر الأجنبية الماهرة. كما سيتكامل هذا القطاع مع التعليم الفني الذي يجري تطويره حالياً في المدارس والجامعات، وذلك من خلال إتاحة فرص العمل أمام الخريجين وتقديم الاستشارات والدعم الفني للمؤسسات التعليمية.

ويشير الارتباط المتزايد بين الإعلام والاتصالات، بما يصحابه من نمو مستمر في حجم الأخبار والبرامج التلفزيونية والمعلومات الأخرى التي يتم بثها عبر الأجهزة المحمولة، إلى أن المستقبل سوف يشهد مجالات أكبر من التعاون بين هذين القطاعين. وبناءً على ذلك، سوف تصبح أبوظبي مركزاً رئيسياً للاتصالات ومزوداً عالمياً للخدمات اللاسلكية وخدمات البيانات.

القطـاعات التمكينيـة

في إطار مساعيها لتطوير هذه القطاعات المستهدفة، تقوم أبوظبي أيضاً بتعزيز صناعات محلية أخرى ستمثل عوامل تمكينية، بما في ذلك قطاعات التشييد والهندسة والآليات والمعدات الكهربائية ومواد البناء والأطعمة والمشروبات. ويحتاج كل قطاع من القطاعات الرئيسية "المحركة" إلى الإمداد أو الدعم من واحد على الأقل من هذه الصناعات التمكينية. وعلى سبيل المثال، فإن بناء فنادق ومنتجعات جديدة يتطلب وجود قطاع قوي للبناء، بينما يحتاج تشغيل تلك الفنادق والمنتجعات إلى توافر إمدادات موثوقة وذات جودة عالية من الأطعمة والمشروبات.

أما القطاعات المتفرعة عن الصناعات التحويلية - مثل المعادن والكيماويات والطاقة والطيران - فتستدعي الاستعانة بأفضل وأحدث الآليات لكي تتمكن من المنافسة عالمياً. وفيما يتعلق بالإعلام والاتصالات ومعدات الرعاية الطبية والقطاعات الخدمية الأخرى، فهي تعتمد بشكل أساسي على المعدات الكهربائية.

كما أن هناك قدراً كبيراً من التكامل فيما بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تم تحديدها لأغراض الاستثمار والنمو. فعلى سبيل المثال، سوف تؤتي الاستثمارات في التعليم والرعاية الطبية ثمارها ضمن كافة القطاعات عبر النهوض بجودة رأس المال البشري. وسوف يساهم التعليم بشكل خاص في تفعيل القطاعات التي تتطلب خبرات بحثية وفنية، بدءً من الصناعات الدوائية ومروراً بالرعاية الطبية والاتصالات وصناعات الطيران والدفاع. ومن ناحية أخرى، سوف يتيح تطوير نظام الرعاية الصحية - بحيث يصبح الأفضل في المنطقة - نمواً في الطلب على المنتجات الدوائية والمعدات الطبية.

أما قطاع السياحة والترفيه، فهو يحتاج إلى دعم من قطاع رئيسي آخر، وهو قطاع النقل الذي يُفيد أيضاً الصناعات الموجهة نحو

القطـاعات المستهـدفة والقطـاعات التمكينيـة

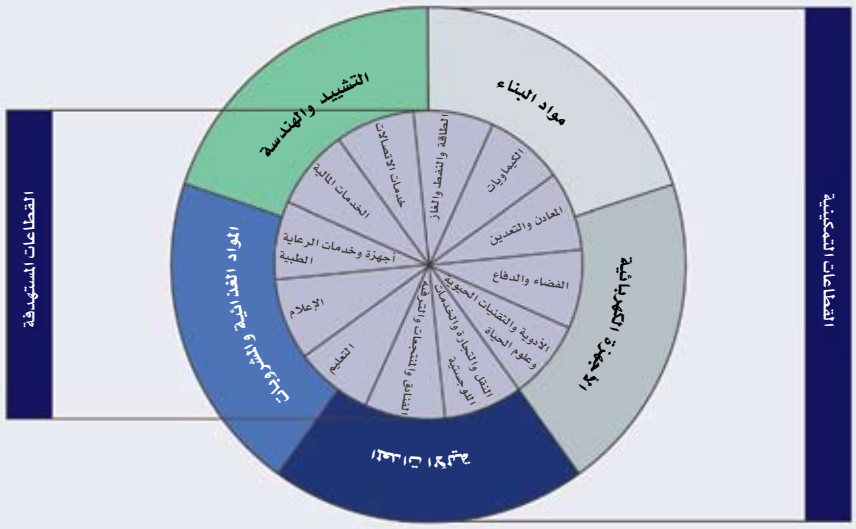

المصدر: تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

التصدير. وقد اختارت أبوظبي تلك القطاعات المستهدفة نظراً لقدرتها على توفير النمو المستدام والتنويع في المدى الطويل. ونتيجة لذلك، فإن أبوظبي سوف تسخر مواردها المالية والبشرية لتطوير تلك القطاعات خلال العقدين المقبلين، وما يليهما من عقود.

القسم الرابع

معـــاييـــر النـجـــــاح

الرؤية الاقتصادية 2030
لإمـــارة أبـوظبـــــي

معـاييـــر النجـاح

من أجل تحقيق غاياتها، تعتزم أبوظبي الوصول إلى مجموعة من الأهداف الطموحة. وسوف تكون هذه الأهداف بمنزلة إشارات على الطريق تسترشد بها الإمارة حيال مدى التزامها بالمسار الصحيح نحو وجهتها المعلنة.

تأمل أبوظبي في دفع مسيرة التنمية بالتزامن مع تأمين الاستقرار الاقتصادي. وبغية تحقيق ذلك، سوف تسعى إلى إحداث تغييرات في البنية العامة للاقتصاد. وسينطوي التنويع على استمرار قطاع النفط في المساهمة بالاقتصاد على نحو قوي، ولكن مع موازنة تلك المساهمة بشكل أفضل من قبل قطاعات أخرى، بما في ذلك أنشطة الشق السفلي لعمليات النفط والغاز.

وعبر الجمع بين العوامل المتمثلة في رأس المال البشري والمادي والمالي، ستكون أبوظبي قادرة على توفير مستويات الإنتاجية والتنافسية التي تحتاج إليها من أجل المضي قدماً بمسيرة النمو الاقتصادي.

ومن خلال التناغم التام بين تلك العوامل، فإنه سيكون بالإمكان تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في التنمية الاقتصادية والاستقرار.

تحقيق الأهداف الطموحة

إن الاهداف التي تتطلع إليها أبوظبي، سوف تتحقق – بل يصار إلى تجاوزها – فقط في حال تضافرت جهود جميع الجهات المعنية من أجل تحقيقها. وقد تم مبدئياً تحديد الأهداف الرئيسية بغرض توجيه الإمارة في المسار الذي يمكنّها من تحقيق قدراتها الاقتصادية.

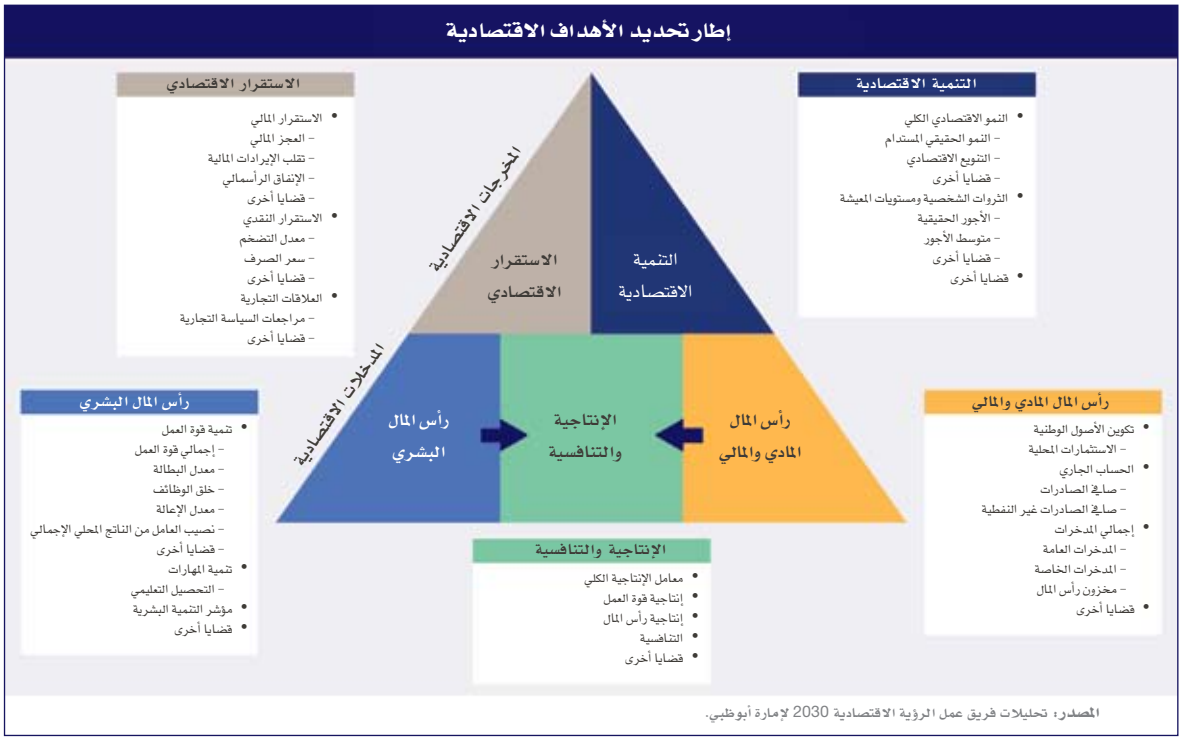

المصدر: تحليلات فريق عمل الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

- سوف تنطوي التنمية الاقتصادية على تحقيق نسبة نمو يبلغ متوسطها 7% حتى العام 2015، و 6% في ما بعد ذلك. وتعني مثل هذه المعدلات القابلة للتحقيق أن أبوظبي سوف تنمو على نحو أسرع – ولكن مستدام – من الاقتصادات المقارنة، مثل النرويج.

- وعلى المستوى العام للنمو، سوف تسعى أبوظبي إلى تسريع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ليتجاوز معدل نمو قطاع النفط، وذلك كجزء من جهودها الرامية إلى التنويع. ويتمثل الهدف هنا في الوصول إلى التوازن على صعيد الميزان التجاري غير النفطي بحلول العام 2028، وبشكل يبرز القدرة على إحداث عمق إضافي في بنية الاقتصاد.

- سوف يحظى الاستقرار الاقتصادي أيضاً باهتمام كبير، مع السعي إلى تخفيض العجز المالي غير النفطي بشكل ملحوظ خلال الفترة المستهدفة، وذلك في الوقت الذي يتم فيه تبني سياسات تفرض السيطرة على التضخم للتأكد من عدم إبطاله لمكاسب النمو.

- فيما يتعلق برأس المال البشري، سوف تعمل أبوظبي على تخفيض معدل البطالة في أوساط قوة العمل المواطنة إلى ما لا يزيد على 5%، الأمر الذي يعني الوصول إلى مستويات التوظيف الكامل.

- عبر هذه الأهداف المستقرة والواقعية للنمو، فإن الحكومة تهدف إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من خمسة أضعاف بحلول العام 2030. وحتى في ظل النمو السكاني المتوقع، فإن هذا سوف يفضي إلى نمو متعاف للدخل في أبوظبي.

وفي حين ستنمو صناعة النفط على نحو متعاف بالتوازي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، فإن أبوظبي سوف تشهد ازدهار مختلف الصناعات الموجهة نحو التصدير. وخلال السنوات العشرين المقبلة، سوف تعمل أبوظبي على تخفيض العجز في الميزان التجاري غير النفطي، وذلك من خلال تشجيع الابتكار ومؤسسات الأعمال المحلية. وبتحقيق مثل هذا التخفيض، فإن اعتماد الاقتصاد على الإيرادات النفطية سوف يتراجع.

كما أن مستوى هيمنة الصناعة النفطية ستتم موازنته عبر تطوير مختلف القطاعات الأخرى. وسيستمر نمو الصناعة النفطية، إلا أن قدراً أكبر من التركيز سوف ينصب على دعم الصادرات والصناعات غير النفطية، وذلك لإتاحة توليفة قطاعية أكثر توازناً ضمن اقتصاد أبوظبي.

إن دعم الاستقرار الاقتصادي من خلال استحداث اقتصاد محلي أكثر توازناً وتطوراً – يتكامل على نحو أفضل مع الاقتصاد العالمي – سوف يتطلب من أبوظبي أن تُحدث تحولاً في أنماط الإنفاق

ملخص لأهداف اقتصادية مختارة للرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

التنميـــة الاقتصـــادية

	الوضع الراهن (2005-2007)	2015	2020	2030
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي (*) – نسبة مئوية –	16.4%	7.0%	6.0%	6.0%
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي غير النفطي – نسبة مئوية –	11.8%	9.5%	7.5%	7.5%
إجمالي الناتج المحلي – مليار دولار بأسعار عام 2005 –	77.8	167.0	232.1	415.7
نسبة الناتج المحلي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي – نسبة مئوية –	41%	50%	56%	64%
نسبة صافي الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي – نسبة مئوية –	-23.6%	-10.8%	-6.6%	0.1%
التركز الاقتصادي – نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2005 –	37%	28%	24%	20%

(*) تستند معدلات النمو الحقيقي المستهدفة للناتج المحلي الإجمالي إلى افتراض ضمني ينطوي على استمرار الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالنمو وفق المعدلات التاريخية. وبالتالي، في حال كان هذا الافتراض صحيحاً، وتم أيضاً تحقيق معدلات النمو الحقيقي المستهدفة للقطاع غير النفطي، فإن نصيب كل من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي من الناتج المحلي الإجمالي سيقف بحلول العام 2030 عند مستوى 36% و 64% على التوالي.

المصدر: تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

ملخص لأهداف اقتصادية مختارة للرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي (تابع)

الاستقرار الاقتصادي

	الوضع الراهن (2007-2005)	2015	2020	2030
نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي الإنفاق – نسبة مئوية –	8%	41%	46%	46%
نسبة الإيرادات غير النفطية المستقرة إلى إجمالي الإيرادات – نسبة مئوية –	23%	24%	32%	49%
نسبة الميزان المالي غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي – نسبة مئوية –	-32%	-19%	-12%	-4%

المصدر: تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

والاستثمار المتبعة لديها. وفي حين أن الميزانية المخصصة لتنمية الاقتصاد المحلي سوف تزداد بأكثر من خمسة أضعاف خلال السنوات العشر المقبلة، فإن مثل هذا الإنفاق ينبغي أن يتحقق في ظل متابعة دقيقة للميزان المالي غير النفطي. فعبر النهوض بالجانب غير النفطي للاقتصاد باعتباره مصدراً للدخل – ومن دون التأثير سلبياً في مكانة الإمارة كوجهة استثمارية وملاذاً ضريبياً – فإنه سيكون بالإمكان إشاعة قدر أكبر من الاستقرار في الاقتصاد.

وحتى فيما يتعلق بتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية الكلية، فإن القوة الدافعة للاقتصاد سوف تتمثل في السكان القاطنين في أبوظبي أنفسهم. فعبر الارتقاء بمستويات الإنتاجية، وتحقيق التوظيف الكامل لقوة العمل المواطنة، فإن الحكومة تسعى إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بأكثر من 50% بحلول العام 2030. ومن خلال التركيز على تحسين مستوى التنويع، وعلى إيجاد اقتصاد أكثر توازناً، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سوف يزداد بأكثر من الضعف.

ملخص لأهداف اقتصادية مختارة للرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي (تابع)

تنمية رأس المال البشري

	الوضع الراهن (2007-2005)	2015	2020	2030
نصيب الموظف من الناتج المحلي الإجمالي – ألف دولار/موظف –	99	114	123	140
معدل البطالة – نسبة مئوية –	12%	7%	5%	5%
نسبة السكان النشطين اقتصادياً – نسبة مئوية –	25%	34%	41%	51%
معدل الإعالة – عدد الأشخاص المعالين من قبل كل موظف –	3.6	2.2	1.6	1.1
نسبة حاملي الشهادات الجامعية إلى إجمالي قوة العمل – نسبة مئوية –	16%	22%	26%	31%
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – ألف دولار بأسعار عام 2005 –	55.6	65.6	71.5	82.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي – ألف دولار بأسعار 2005 –	22.6	32.9	39.9	53.2
مؤشر التنمية البشرية	0.89	0.90	0.92	0.93

المصدر: تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

ملخص لأهداف اقتصادية مختارة للرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي (تابع)

رأس المال المادي والمالي

	الوضع الراهن (2007-2005)	2015	2020	2030
تكوين الأصول - مليار دولار -	55.2	113.8	150.8	275.9
نسبة الاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي - نسبة مئوية -	13%	18%	18%	23%
نسبة المدخرات الخاصة إلى إجمالي المدخرات - نسبة مئوية -	40%	68%	74%	86%

المصدر: تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وسوف يتم تحقيق هذا كله عبر النهوض بمستوى التعليم، وأيضاً عبر إتاحة قوة عمل مواطنة وأجنبية تحظى بمكانة مرموقة على المستوى الدولي من حيث معايير التطور والتعليم. واهتداء بما حققته تجارب مجموعة من الاقتصادات المقارنة، فإن أبوظبي تستطيع أن تنهض بأدائها الاقتصادي من خلال إجراء تحول اقتصادي يعود بالفائدة على جميع سكان الإمارة.

ويتعين أن يشهد تكوين الأصول الوطنية – التي تنطوي على الصادرات والاستثمارات – نمواً بأكثر من خمسة أضعاف خلال الفترة المستهدفة، بينما سيتضاعف تقريباً حجم الاستثمار المحلي في اقتصاد أبوظبي في الفترة ذاتها. وسوف تنعكس هذه المؤشرات أيضاً على المدخرات الخاصة في الإمارة التي ينبغي أن تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي المدخرات خلال السنوات القليلة المقبلة.

ويعتبر هذا النهوض باستثمارات القطاع الخاص والمدخرات المحلية هو الآخر هدفاً رئيسياً على صعيد تحفيز النمو الاقتصادي ليصل إلى جميع شرائح المجتمع، بما يجعلها تشارك بفاعلية أكبر في نمو أبوظبي ونجاحها. وبالقدر ذاته، فإن أبوظبي تسعى – من خلال التنويع الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات والصادرات – إلى تحقيق مكانة باعتبارها مدينة عالمية. وبفضل ثروتها ومواردها الطبيعية، فإن بالإمكان القول إن أبوظبي أصبحت تحظى بالفعل بمثل هذه المكانة. وبأية حال، فإن بالإمكان تعزيز هذه المكانة على نحو أفضل عبر الارتقاء بأساليب مزاولة الأعمال في الإمارة

ملخص لأهداف اقتصادية مختارة للرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي (تابع)

الإنتاجية والتنافسية

	الوضع الراهن (2007-2005)	2015	2020	2030
تصنيف البنك الدولي وفق مؤشر مزاولة الأعمال - من بين 175 بلدا -	77	43	22	20
تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي وفق مؤشر التنافسية - من بين 125 بلدا -	31	25	19	17

المصدر: تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

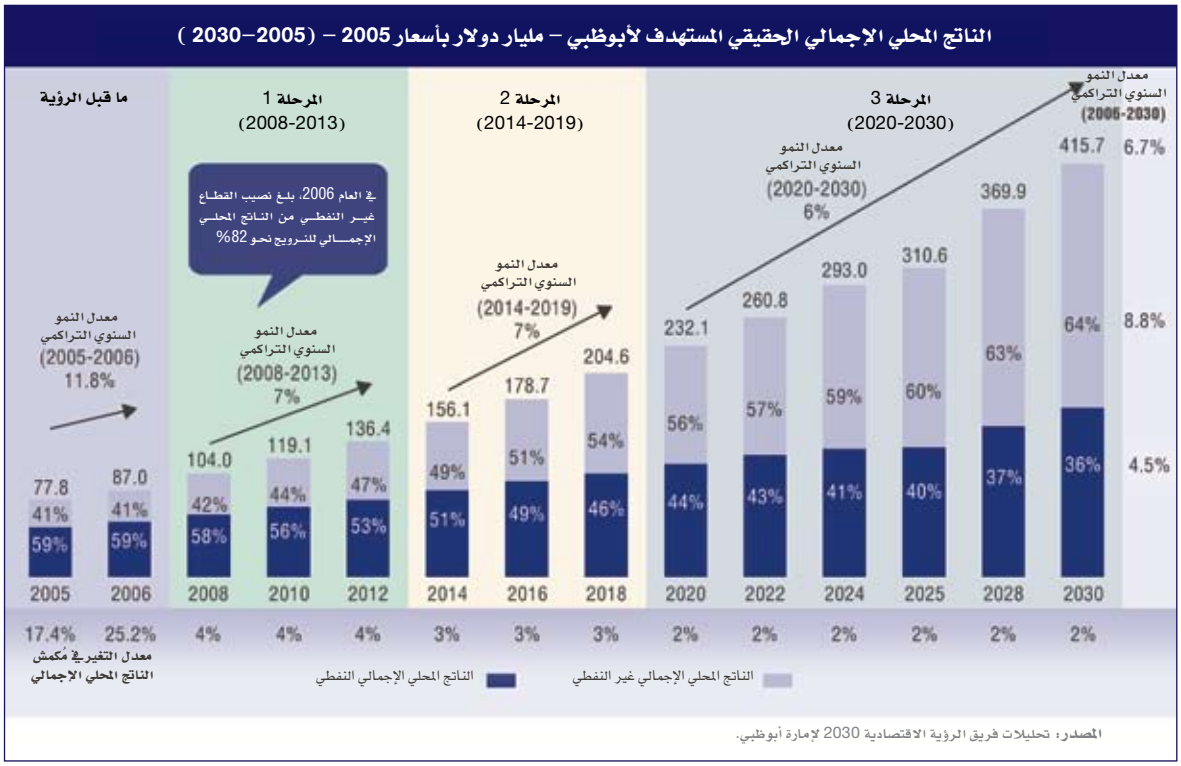

المصدر: تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وتطوير القدرات التنافسية لاقتصادها. ومن شأن الإنتاجية العالية والمعايير المتقدمة للأعمال أن تعزز سمعة أبوظبي. وإلى جانب الأهداف الأخرى التي تم تحديدها للإمارة بوجه عام، فإن العاصمة أبوظبي ينبغي أن تصبح ذات صيت ذائع على المسرح الدولي للأعمال.

تطـوير اقتصـاد أبوظبـي

ومن خلال هذا كله، فإن اقتصاد أبوظبي – والناتج المحلي الإجمالي على وجه التحديد – سوف يتحول بعيداً عن اعتماده المفرط على النفط في الوقت الحالي، كما أنه سيشهد تحسناً على صعيد الاستقرار الاقتصادي. وخلال السنوات المقبلة، سيتم دعم القطاعات غير النفطية للاقتصاد وتحفيزها لكي تصبح محركات رئيسية للنشاط الاقتصادي في الإمارة. وسيواصل قطاع النفط نموه القوي خلال الفترة المستهدفة، محافظاً على دوره المهم باعتباره مصدراً حيوياً للإيرادات في أبوظبي. ولكن من خلال التركيز على نمو الاقتصاد غير النفطي، فإن مصادر الإيرادات سوف تكتسب قدراً أكبر من التوازن، ما سيفضي إلى إتاحة اقتصاد يستطيع المحافظة على اتجاهات النمو في المدى الطويل. وبحلول نهاية العام 2030، فإن نسبة تصل إلى نحو 64% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أبوظبي سوف تأتي من مصادر غير نفطية.

ولكي يصبح التنويع الاقتصادي أمراً واقعاً، تعتزم أبوظبي تحقيق التوازن التام في الميزان التجاري غير النفطي بحلول العام 2028. وسوف يتحقق قدر أمثل من التنويع الاقتصادي حالما تصبح مصادر الناتج المحلي الإجمالي في أبوظبي أقل تركيزاً على السوق المحلية، ويصار إلى تعزيز قطاع الصادرات غير النفطية. وعندما يتم تحقيق ذلك، فإن أبوظبي سوف تحتاج إلى دعم قطاع الصادرات غير النفطية بشكل أكبر، وإلى استخدام الإيرادات المكتسبة من النفط باعتبارها عنصراً مهماً في الاقتصاد، يمكن أن يتيح المحفزات المطلوبة عند الضرورة.

وخلال العقدين المقبلين، سوف يتم تعميق التنويع الاقتصادي، كما سيتم تخفيض الهيمنة الاقتصادية لقطاع النفط والغاز. فمن شأن هذا التخفيض في التركز الاقتصادي أن يقلص مستوى التقلب للاقتصاد، وأن يوفر نمط نمو أكثر استقرارا للإمارة. وتبقى هناك حاجة إلى تقليل مدى تعرض أبوظبي

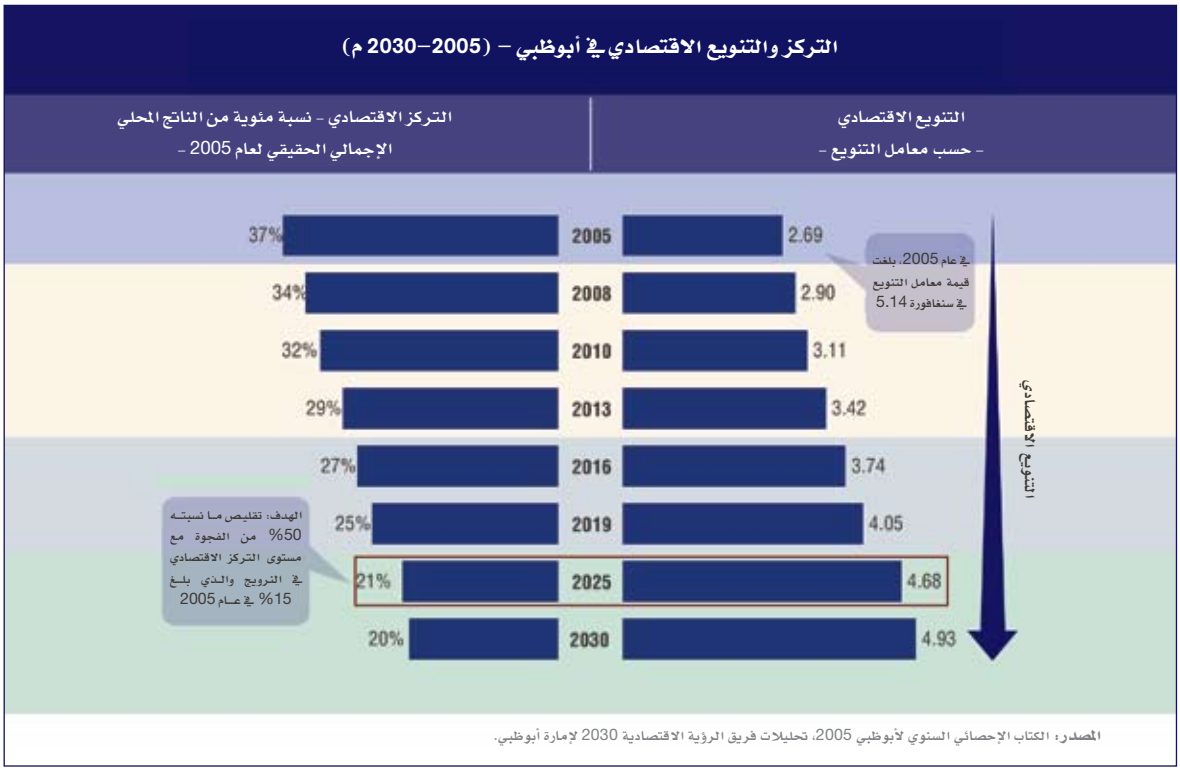

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

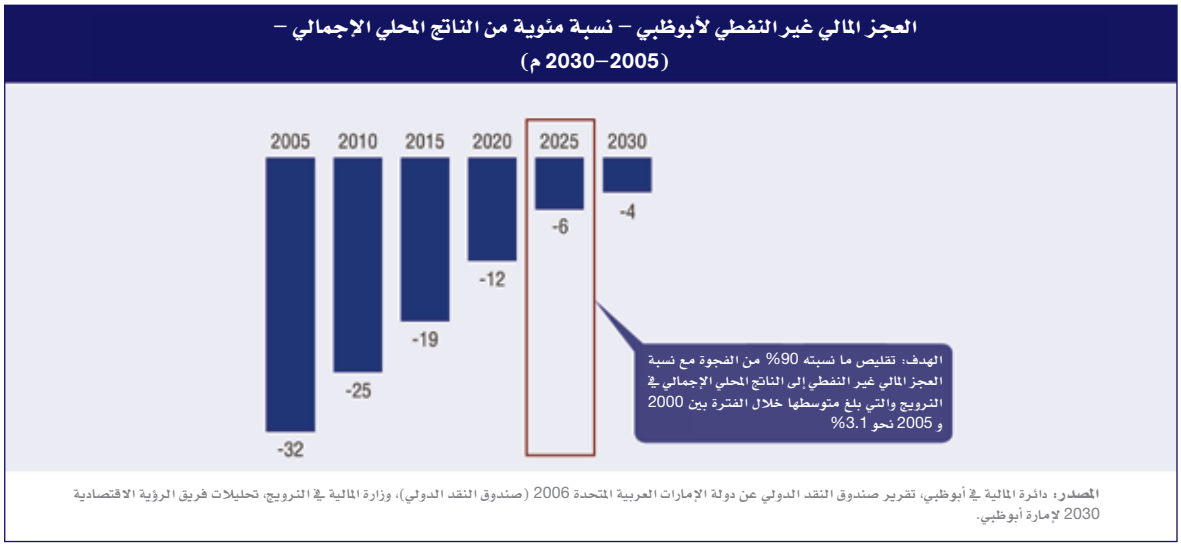

المصدر: دائرة المالية في أبوظبي، تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة 2006 (صندوق النقد الدولي)، وزارة المالية في النرويج، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

للمخاطر الاقتصادية القادمة من الخارج، ويمكن تحقيق ذلك فقط من خلال تطوير اقتصاد أكثر حيوية، يتسم بالقدرة على امتطاء أمواج التغير الاقتصادي وعلى التحوط للأحداث الناجمة عن المضاربة. ومع إزالة سمة التقلب عن الاقتصاد، فإن أبوظبي سوف تتمكن من البدء في الاحتفاظ بجزء أكبر من النمو والثروة داخل اقتصادها المحلي.

وبناء على ذلك، سوف تستثمر الحكومة في القطاعات غير النفطية من الاقتصاد، وذلك من أجل المساعدة في إتاحة بنية اقتصادية أكثر تنوعاً. بيد أن هذه الاستثمارات سيتم توجيهها بشكل ملائم لكي تسمح بإحداث نمو حقيقي في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية داخل الاقتصاد، وبتولي القطاع الخاص لدور أكبر. وسيتسم الاستثمار الحكومي الإضافي بطبيعة

منتجة، ولن يتم استخدامه ببساطة من أجل دعم الاقتصاد أو زيادة حجمه بطرق غير مفيدة أو غير مستدامة. وستستمر الحكومة في الالتزام بالانضباط المالي بغية التأكد من أن الفارق بين الإيرادات غير النفطية المستقرة وبين إجمالي النفقات الحكومية يتحرك على نحو متزايد باتجاه حالة أقوى من التوازن. ومن شأن التقليل من اعتماد الموازنة الحكومية على الإيرادات النفطية أن يعني أن الحكومة سوف تكون قادرة على استخدام الإيرادات النفطية في أغراض استثمارية مستقبلية، وكأموال تنموية لاقتصاد أبوظبي.

وسوف يتم التركيز أيضاً على السياسة التجارية على المستويين المحلي والاتحادي، بهدف النهوض بمكانة الإمارة باعتبارها مركزاً عالمياً للأعمال والتجارة. ومن أجل تنويع الاقتصاد، يتعين على الإمارة أن تكون قادرة على حماية نفسها أمام التحركات والسياسات التجارية العالمية غير المرغوبة، بما في ذلك عمليات الإغراق، والإعانات غير المنصفة، والأنظمة القائمة على الحصص التجارية. وفي هذا السياق، ينبغي على دولة الإمارات العربية المتحدة أن تسعى إلى تبني موقف أكثر فاعلية عبر عضويتها في المؤسسات الدولية – مثل منظمة التجارة العالمية – لكي تضمن أن مصالح جميع القوى الفاعلة في اقتصاد الدولة مسموعة في الساحة التجارية الدولية. ويعد تعزيز حضور دولة الإمارات العربية المتحدة في أروقة منظمة التجارة العالمية – من خلال زيادة عدد المندوبين الدائمين وعبر ترأس اللجان في المنظمة – خطوة مهمة على صعيد تكريس مكانة الدولة كلاعب تجاري عالمي. وسوف تبرز الحاجة إلى إجراء المراجعات التجارية بشكل دوري وعلى نحو أكثر كثافة – تم إجراء آخر مراجعة في العام 2006 – وذلك من أجل مساعدة الدولة في تحديد مواطن الضعف والإشكاليات فيما يتعلق بمحركات التجارة، ومن ثم توفير المقترحات والحلول التصحيحية.

ويتمثل الهدف بالنسبة إلى أبوظبي، ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام في أن تحظى بمستوى تمثيل يُضاهي المستويات الخاصة بالاقتصادات المقارنة – مثل سنغافورة – ويتيح إمكانية ممارسة التحرك النشط من أجل حماية الصناعات التصديرية الجديدة والمصالح التجارية للإمارة.

الارتقاء برأس المال البشري في أبوظبي

رغم هذه الافتراضات المتعلقة بالإطار الكلي للاقتصاد – التي سيكون لها آثاراً مهمة على مؤسسات الأعمال في الإمارة – فإنه من الضروري ألا يتم إغفال العنصر البشري. ولذلك سوف يتم العمل على رفع معدلات إنتاجية أفراد قوة العمل من خلال تبني أفضل معايير التعليم والتقنيات الحديثة. وسوف تكون قوة العمل المواطنة في قلب هذا التحول على صعيد الإنتاجية، وذلك بهدف تحقيق التوظيف الكامل من أجل ضمان مشاركة جميع السكان من المواطنين في فوائد النمو والتنويع الاقتصادي. والأهم من ذلك أن نسبة المواطنين المشاركين بفاعلية في قوة العمل، سوف تزداد هي الأخرى خلال الفترة المستهدفة. وستعمد أبوظبي إلى مضاعفة نسبة السكان النشطين اقتصادياً بحلول العام 2030، وذلك في الوقت الذي ستضمن فيه التوظيف الكامل

معدل البطالة في أبوظبي – نسبة مئوية – (2005–2030 م)

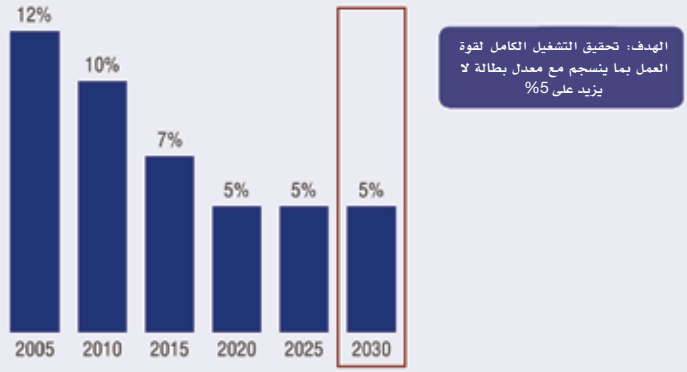

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

النسبة المستهدفة للسكان النشطين في أبوظبي – نسبة مئوية – (2005–2030 م)

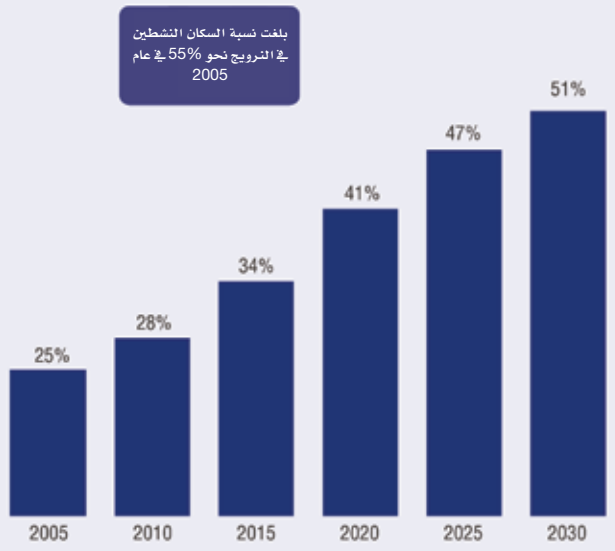

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

قـوة العمـل المواطنـة في أبـوظبـي – ألف شخص – (2005–2030 م)

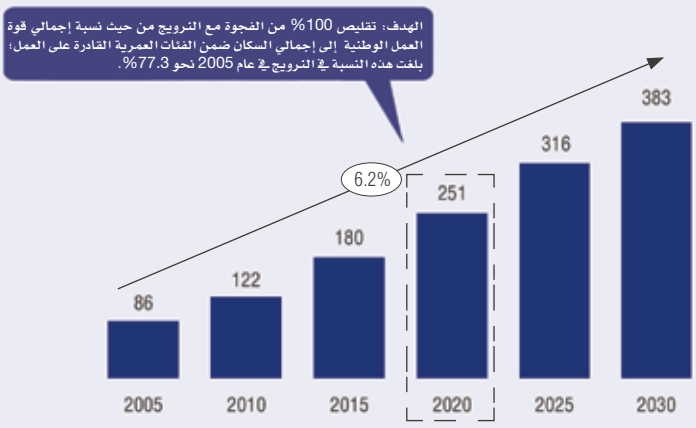

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

قوة العمل حسب التحصيل التعليمي في أبوظبي (2005–2030 م) – نسبة مئوية من إجمالي قوة العمل –

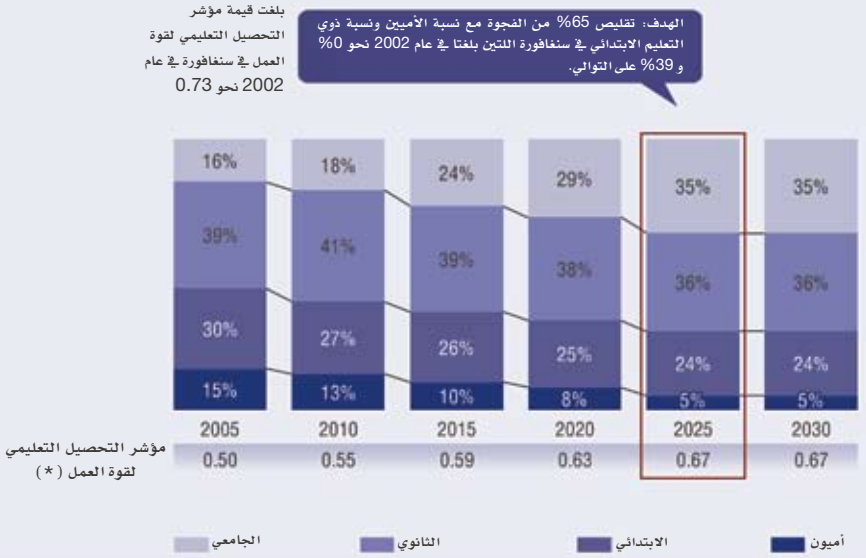

(*) يتم التوصل إلى قيمة مؤشر التحصيل التعليمي لقوة العمل عن طريق احتساب متوسط مرجح لتوزيع مستوى التحصيل العلمي لقوة العمل، وذلك على النحو الآتي: (1)* نسبة التعليم الجامعي + (2/3)* نسبة التعليم الثانوي + (1/3)* نسبة التعليم الابتدائي + (0)* نسبة الأميين

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

لقوة العمل المواطنة. وستنخفض نسبة السكان النشطين من غير المواطنين خلال الفترة المستهدفة إلى نحو 62% من إجمالي السكان، ما سيعكس حدوث تحول في حجم قوة العمل الأجنبية في أبوظبي، وتزايد انخراط المواطنين في إدارة الاقتصاد إلى الحد الأقصى.

ومع سعي أبوظبي للارتقاء على سلسلة القيمة وتحسين مستوى التنويع الاقتصادي، فإنها سوف تحتاج إلى اجتذاب مزيد من الأيدي العاملة الماهرة التي ستميل – بفضل مستويات أجورها – إلى جلب أسرها معها إلى الإمارة. وسيساعد هذا الأمر في تصحيح الاختلال الديمغرافي الذي قد يترتب على وجود أعداد كبيرة من الأيدي العاملة غير الماهرة.

ويظهر التوزيع المستهدف لقوة العمل أن نمو الوظائف المتاحة أمام المواطنين وغير المواطنين سوف يبقى قوياً، ولكن الوظائف المتاحة أمام المواطنين ستنمو بمعدل أعلى. ومن شأن ذلك أن يؤمن تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في زيادة مشاركة المواطنين في قوة العمل والوصول إلى التوظيف الكامل. وسوف يتم تشغيل الأيدي العاملة الأجنبية لكي تتكامل مع العنصر المواطن في قوة العمل. وعبر برامج تمكينية – مثل تأسيس نظام تعليمي متطور، وتحقيق أقصى درجات المشاركة للإناث في قوة العمل – تستهدف أبوظبي تخفيض أعداد المعتمدين في إعالتهم على أفراد قوة العمل، الأمر الذي سينهض بمستوى الاستقلال الاقتصادي للسكان من المواطنين.

ولكي تأخذ قوة العمل المواطنة مكانها الصحيح في الاقتصاد، فإنه من الضروري العمل على تطوير معايير التعليم في الإمارة. وخلال الفترة المقبلة، سوف تسعى أبوظبي إلى مضاعفة أعداد الحاملين لشهادات جامعية، أو ما يعادلها، في قوة العمل المواطنة، وذلك من أجل توفير المهارات اللازمة لتحقيق التنويع الاقتصادي. وعندما يكون هناك نقص، فإنه سوف يتم الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية للمساعدة في المحافظة على حيوية الاقتصاد.

وسيعتمد مستوى النمو في أعداد الأيدي العاملة الأجنبية على متطلبات اقتصاد أبوظبي واحتياجات النمو. ومع بدء الاقتصاد في التحول نحو القطاع الخاص، وباتجاه المزيد من الصناعات الموجهة للتصدير، ستكون هناك زيادة في مهارات قوة العمل الأجنبية وجودتها، ما سيساعد أبوظبي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو اللذين تصبو إليهما.

النصيب المستهدف للفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أبوظبي – ألف دولار بأسعار عام 2005 – (2005–2030 م)

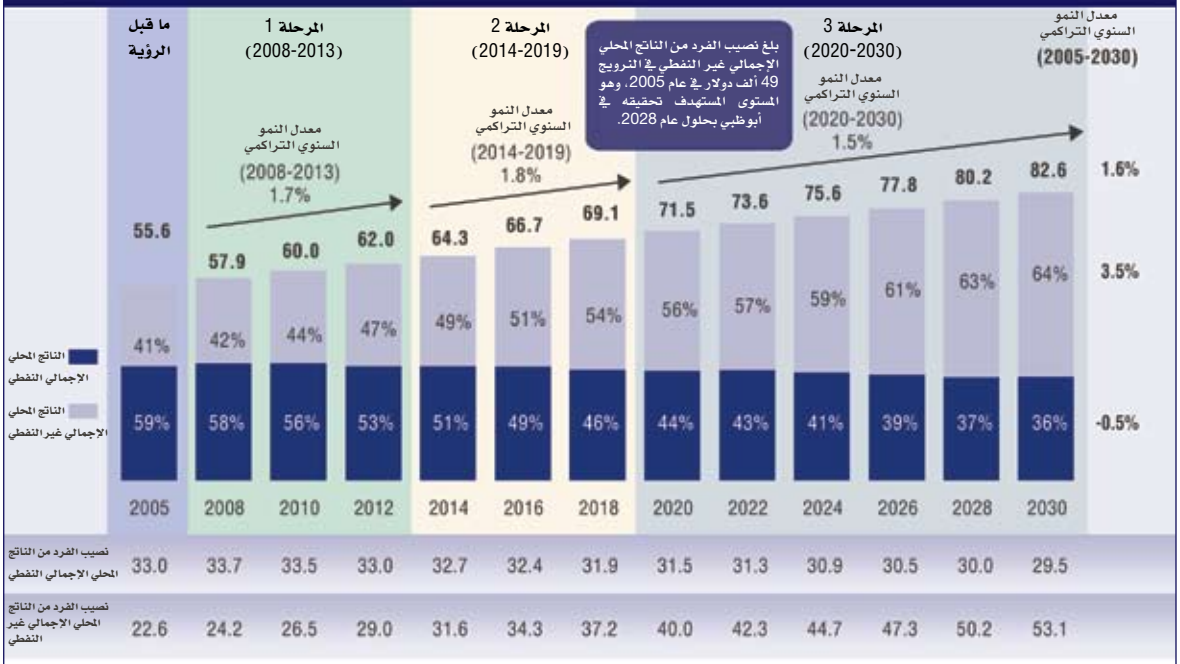

	2005	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020	2022	2024	2026	2028	2030
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي النفطي	33.0	33.7	33.5	33.0	32.7	32.4	31.9	31.5	31.3	30.9	30.5	30.0	29.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	22.6	24.2	26.5	29.0	31.6	34.3	37.2	40.0	42.3	44.7	47.3	50.2	53.1

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، WDI، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

توزيع التكوين الحقيقي للأصول في أبوظبي – مليار دولار بأسعار عام 2005 – (2005–2030 م)

	2005	2010	2015	2020	2025	2030
الاستثمارات المحلية	10.4	21.9	30.5	41.5	60.6	94.9
صافي الصادرات	44.8	63.3	83.2	109.3	143.7	181.0

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

وستؤول جميع أوجه التطوير التي تسعى إليها أبوظبي إلى إحداث تحسينات مهمة خلال الأعوام العشرين المقبلة فيما يتعلق بجودة وآفاق الحياة التي ينعم بها كافة سكان الإمارة، ما سيرتقي بها إلى مستويات مماثلة لتلك السائدة في الاقتصادات الناشئة للبلدان المقارنة.

تحديث العناصر المادية والمالية

من خلال رفع مستويات الإنتاجية والتنافسية الذي سيتم بالتزامن مع تحسينات في رأس المال البشري بالإمارة، فإن العناصر المادية والمالية ستؤدي هي الأخرى دوراً مهماً على صعيد تكريس التنمية والاستقرار الاقتصادي في أبوظبي. وبينما تستهدف الإمارة زيادة صافي صادراتها – بما في ذلك النفط – بنحو أربعة أضعاف مع حلول العام 2030، فإن نسبة متعاظمة من تكوين الأصول الوطنية سوف يتم تحقيقها عبر استثمارات محلية.

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن من المستهدف أن تتضاعف الاستثمارات المحلية في اقتصاد أبوظبي إلى 23%، وهو ما يعني زيادة بنحو 9 مرات عن مستواها الحالي. وسوف يستفيد تكوين الأصول ذاته من ميزان تجاري أكثر تنوعاً، وذلك مع بدء تدفق مزيد من الأموال إلى الاقتصاد على شكل استثمارات رأسمالية طويلة الأمد، عوضاً عن استهلاك قصير الأجل. ومن شأن دعم الصادرات أن يساعد في دفع عجلة تكوين الأصول، الأمر الذي سيوفر للاقتصاد مزيداً من المنعة في وجه الآثار الاقتصادية الخارجية السلبية.

وضمن هذا الإطار، فإن المدخرات الخاصة ستنمو بمعدل أعلى من المعدل الذي ستنمو به المدخرات العامة، وسيساهم هذا الأمر في إضفاء مزيد من العمق على أسواق المال وأدوات الاستثمار في الإمارة بوجه عام.

تحقيق أقصى درجات الإنتاجية والتنافسية

تسعى أبوظبي – بحلول العام 2020 – إلى اللحاق بالتصنيفات التي تحظى بها اقتصادات البلدان المقارنة وفقاً لمؤشرات التنافسية ومعايير مزاولة الأعمال، بما في ذلك المؤشرين

نسبة الاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي – نسبة مئوية – (2005–2030 م)

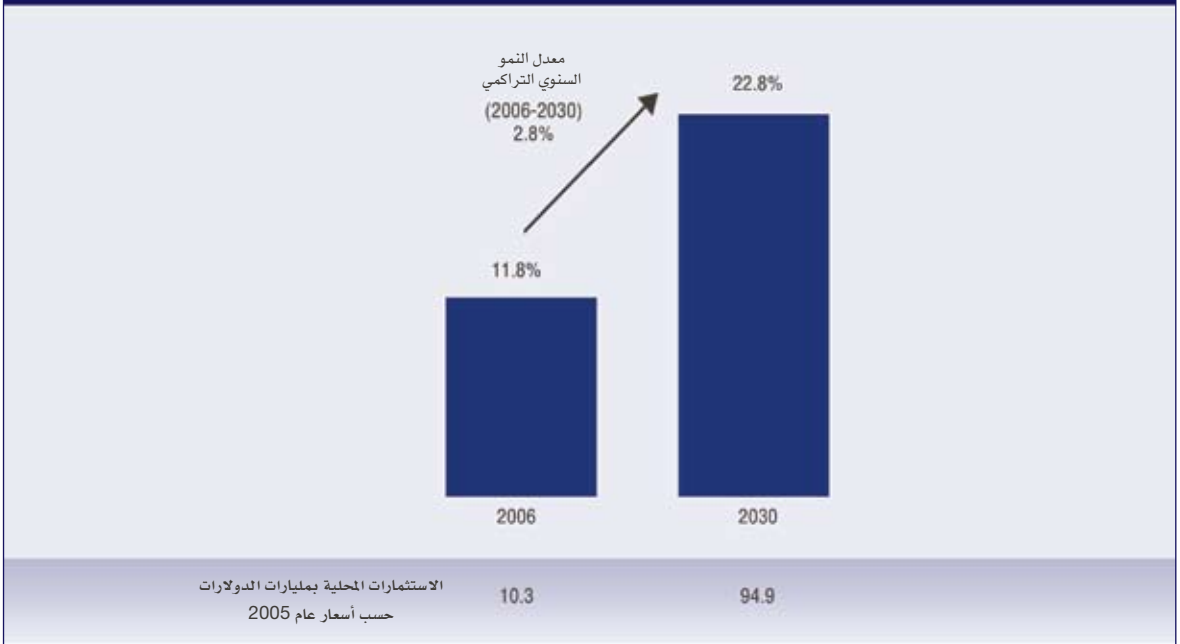

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، الإحصاء السكاني لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

التوزيع المستهدف للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأبوظبي حسب الإنفاق – مليار دولار بأسعار عام 2005 – (2005–2030 م)

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لأبوظبي 2005، تحليلات فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي.

العائدين للمنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي. ومن خلال كل هذه المقاييس والأهداف، فإن أبوظبي سوف تشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى خمسة أضعاف مستواه الحالي.

والأهم من ذلك أن انخفاضاً سيطرأ على الإنفاق الحكومي، وعلى هيمنة النفط على الناتج المحلي الإجمالي، في حين سيشكل الاستثمار والاستهلاك المحلي الخاص الجزء الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الأمر الذي سيعكس مزيداً من العمق والتنويع في الاقتصاد.

التحقق من أهداف الرؤية الاقتصادية 2030

رغم تعدد العوامل التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار خلال السعي لإعداد استراتيجية للتنمية الاقتصادية، فقد تم تنفيذ سلسلة من الاختبارات المتنوعة من أجل التثبت من أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي. وفي حال حدوث تغيرات اقتصادية أو تقنية، أو تغيرات تتعلق بالموارد، فإن بالإمكان إدخال إحصاءات وعوامل جديدة لتعديل الصورة المقدمة في المدى القصير. وبأية حال، فإن الأهداف طويلة الأمد التي تحددها الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي هي أهداف قابلة للتحقيق وفقاً للمعطيات الراهنة. ومن شأن تلك الأهداف أن تتيح لأبوظبي تبوأ مكانة عالمية تنسجم مع تطلعات أهلها وطموحاتهم.

القسم الخامس

تحقيق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

الرؤية الاقتصادية 2030
لإمـــارة أبـوظبـــي

تحقيق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

بعد أن تم تحديد معايير النجاح الاقتصادي في المدى الطويل، فإن الخطوة اللاحقة تتمثل في صياغة أهداف النمو في المدى المتوسط. واستناداً إلى الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي، سوف تقوم الإمارة بإعداد وتطبيق استراتيجيات خمسية للتنمية الاقتصادية بغية ضمان تقدمها نحو تحقيق هذه الرؤية.

سوف تنطوي الاستراتيجيات الخمسية للتنمية الاقتصادية على خطط وأهداف محددة للنمو في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، كما ستتضمن خطط عمل دورية تمتد الواحدة منها لفترة 12 شهراً. وسيتم أيضاً إعداد استراتيجيات لدعم الإصلاحات – في مجالي السياسة العامة وتنمية الموارد – اللازمة لنمو القطاعات التي تستهدفها هذه المبادرات.

وسوف تقوم دائرة التخطيط والاقتصاد – بالتعاون مع مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي والأمانة العامة للمجلس التنفيذي – بإطلاق وتنسيق الاستراتيجيات الخمسية للتنمية الاقتصادية، وإعداد خطط اقتصادية معمقة. وسوف تركز تلك الاستراتيجيات على المجالات ذات الأولوية في التنمية الاقتصادية، كما ستقود عملية تطويرها الجهات المعنية ضمن القطاعين العام والخاص. وسوف تتولى الأمانة العامة للمجلس التنفيذي دورا مهما على صعيد التأكد من أن الأولويات الاقتصادية تجد انعكاساً لها في الخطط الاستراتيجية للحكومة، بوجه عام، والدوائر والهيئات المعنية، بوجه خاص.

وعلى نحو مشابه للرؤية الاقتصادية للإمارة، فإن الاستراتيجيات الخمسية للتنمية الاقتصادية في أبوظبي سوف تستفيد بشكل مباشر من مساهمة ومراجعة خبراء ومؤسسات في اقتصادات ناشئة رئيسية من مختلف أنحاء العالم، إضافة إلى نخبة من الاقتصاديين الذين يمتلكون معرفة واسعة بجوانب اقتصاد الإمارة وثقافتها المحلية.

وتسعى الرؤية الاقتصادية المبينة في هذه الوثيقة إلى ضمان مستقبل آمن ومستقر لسكان أبوظبي. وتتمثل الغاية النهائية في الوصول إلى مجتمع واثق من الدور المتنامي للإمارة كمركز اقتصادي عالمي، ومجتمع لديه القدرة على التطور للإيفاء باحتياجات الغد. وبفضل العمل الشاق الذي بذلته الأجيال السابقة، فقد باتت أبوظبي الآن في موقع قوي يتيح لها المضي قدماً نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية والإجتماعية. وبحلول العام 2030، ستكون أبوظبي مكاناً مختلفاً، بل مكاناً أكثر نجاحاً. وسوف يتحقق هذا التحول بإشراف قيادة حكيمة، وبجهود جميع مواطني الإمارة، وبدعم من أصدقائها.

شـــكر وتقـــدير

يود فريق الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي أن يتقدم بالشكر والتقدير للشخصيات الاقتصادية الواردة أسماؤها في القائمة التالية، وذلك لمساهمتها الفاعلة في إعداد هذه الوثيقة:

- **سمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان**
  رئيس ديوان سمو ولي عهد أبوظبي ونائب رئيس مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
- **معالي الشيخ سلطان بن طحنون آل نهيان**
  رئيس هيئة أبوظبي للسياحة وعضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
- **معالي محمد أحمد البواردي**
  الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي
- **معالي خلدون خليفة المبارك**
  رئيس جهاز الشؤون التنفيذية والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مبادلة للتنمية وعضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
- **معالي الدكتور جوعان سالم الظاهري**
  رئيس دائرة شؤون البلديات وعضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
- **معالي حمد الحر السويدي**
  وكيل دائرة المالية
- **معالي ناصر أحمد خليفة السويدي**
  رئيس دائرة التخطيط والاقتصاد وعضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
- **معالي عبد الله راشد العتيبة**
  رئيس دائرة النقل
- **معالي الدكتور مغير الخييلي**
  مدير عام مجلس أبوظبي للتعليم
- **سعادة حسين جاسم النويس**
  عضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي ورئيس لجنة التجارة والاقتصاد بالمجلس
- **سعادة حمد عبد الله الشامسي**
  عضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي ورئيس لجنة بيئة الأعمال بالمجلس
- **سعادة عبد الله محمد المزروعي**
  عضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي ورئيس لجنة التنمية الإجتماعية بالمجلس

- **سعادة عبد الله ناصر المنصوري**
عضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي ورئيس لجنة التشييد والبنية التحتية بالمجلس

- **سعادة المهندس صلاح سالم بن عمير الشامسي**
رئيس غرفة تجارة وصناعة أبوظبي وعضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي

- **سعادة خليل محمد فولاذي**
النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة أبوظبي وعضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي

- **سعادة الدكتورة روضة المطوع**
النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة أبوظبي وعضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي

- **سعادة أحمد علي خلفان الظاهري**
عضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي

- **سعادة ظافر عايض الأحبابي**
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي وعضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي

- **سعادة سعيد علي أحمد الظاهري**
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي وعضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي

- **سعادة حمد سالم النعيمي**
المدير التنفيذي لقطاع الشؤون التجارية – دائرة التخطيط والاقتصاد

- **سعادة أحمد الصايغ**
رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية

- **سعادة فيصل السويدي**
مدير تنفيذي – دائرة النقل

- **سعادة جابر حارب الخييلي**
الرئيس التنفيذي للمؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة

- **سعادة جمعة مبارك الجنيبي**
مدير عام بلدية أبوظبي

- **سعادة محمد مبارك المزروعي**
وكيل ديوان سمو ولي عهد أبوظبي
- **سعادة مبارك سعيد الظاهري**
مدير مكتب الأمين العام للمجلس التنفيذي
- **سعادة محمد حمد عزان المزروعي**
المدير العام لمجلس تنمية المنطقة الغربية
- **سعادة محمد سلطان الهاملي**
الوكيل المساعد لدائرة المالية
- **سعادة مبارك حمد المهيري**
المدير العام لهيئة أبوظبي للسياحة
- **سعادة راشد البلوشي**
نائب الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية
- **سعادة راشد المنصوري**
رئيس لجنة أبوظبي للنظم والمعلومات
- **السيد ألبير متى**
رئيس مجلس العمل اللبناني وعضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
- **السيد روربت شوارز**
رئيس مجلس العمل البريطاني وعضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
- **السيد جون فيليكيت**
رئيس مجلس العمل الأمريكي وعضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
- **السيد أبجيت تشودري**
مدير عام - بنك أبوظبي الوطني
- **السيد كارلوس بوردي**
المدير التنفيذي للتخطيط الاستراتيجي والتطوير التجاري - شركة أبوظبي للموانئ
- **السيد إيرفين نوكس**
الرئيس التنفيذي لبنك أبوظبي التجاري
- **السيد سايمون بيرس**
مدير استراتيجي للشؤون الإعلامية - جهاز الشؤون التنفيذية
- **السيد ديفيد سكوت**
مدير الشؤون الاقتصادية - جهاز الشؤون التنفيذية

كما يود فريق العمل أن يتقدم بالشكر للجهات التالية والعاملين فيها لمساهماتهم القيمة في إعداد هذه الوثيقة:

أنوفيشن نورواي Innovation Norway

- السيد نت سينسيث، مستشار أول سياسات الابتكار
- السيد بال هنغينس، مدير التطوير الاستراتيجي
- السيد رور توبرو، نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية والعلاقات الخارجية
- السيد فينسنت فليتشر، مستشار أول سياسات الابتكار

إنترناشيونال ديفيلوبمنت آيرلند International Development Ireland

- السيد براين كوغن، المدير التنفيذي، Forfas
- السيد إيمون شيهي، مدير مشاريع، IDA Ireland
- السيد جون دينهي، مدير التعليم، IDI
- السيد كيفن مكارثي، مدير مشاريع، IDA Ireland
- السيد رونان ديغنان، المدير العام، IDI

نيوزيلاند تريد آند إنتربرايز New Zealand Trade and Enterprise

- السيد تيموثي غيبسون، الرئيس التنفيذي
- السيد جوناثان كينجز، مدير عام الاستثمارات لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط
- السيد كليف فولر، مستشار الاستراتيجيات
- السيد غوانغ يانغ، مستشار الاستراتيجيات
- السيدة أولغا سبيرانسكايا، مستشار الاستراتيجيات

بوز ألن هاملتون Booz Allen Hamilton

- السيد ريتشارد شدياق، نائب الرئيس
- السيد ربيع أبو شقرة، مدير
- السيد شادي مجاعص، مدير
- الآنسة أميرة العدوي، باحث أول
- د. مازن نجار، باحث
- الآنسة كارلا خوري، محلل بحوث

الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

- سعادة عبد الله الأحبابي، المدير التنفيذي للأداء الحكومي
- السيد خليفة المنصوري، مدير التطوير الاستراتيجي والسياسة العامة
- السيد حامد علي الصايغ الهاشمي، مدير مراقبة الأداء والتقييم

دائرة التخطيط والاقتصاد

- سعادة محمد عمر عبد الله، وكيل الدائرة
- سعادة بطي القبيسي، الوكيل المساعد لقطاع التخطيط والإحصاء
- السيد راشد علي الزعابي، مدير التخطيط الاقتصادي
- السيد أبوبكر عبدالله العمودي، مدير إدارة الإحصاء

مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي

- سعادة وليد أحمد المقرب المهيري، المدير العام
- السيد محمد راشد الهاملي، نائب المدير العام
- السيد أحمد أبو غيدا، المدير التنفيذي لتخطيط السياسات والاستراتيجيات
- د. عبد المجيد الهيتي، مستشار اقتصادي
- السيدة جنيفر غرين، باحث أول – تخطيط السياسات والاستراتيجيات
- السيدة أبية مختار، مساعد باحث – تخطيط السياسات والاستراتيجيات
- السيد سعيد حاضر المهيري، محلل – تخطيط السياسات والاستراتيجيات
- الآنسة سلوى فؤاد فاضل، محلل – تخطيط السياسات والاستراتيجيات
- الآنسة منى سلطان المحيربي، محلل – تخطيط السياسات والاستراتيجيات
- الآنسة خولة أحمد القمزي، محلل– تخطيط السياسات والاستراتيجيات
- الآنسة فاطمة عبدالله العوضي، محلل – تخطيط السياسات والاستراتيجيات

ويتوجه مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي بالامتنان إلى كبار المستشارين في إنوفيشن نورواي وإنترناشيونال ديفيلوبمنت آيرلند ونيوزيلاند ترید آند انتربرایز على مساهماتهم في تطوير الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي، حيث كان لتوجيهاتهم السديدة ومراجعاتهم المتواصلة دوراً بارزاً في إنجاز هذه الوثيقة.

Innovation Norway

International Development Ireland Ltd.

New Zealand Trade and Enterprise